الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد



دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

-الإقتصاد الجزائري أنموذجاً-

The Role of the Investment Climate in Attracting the Foreign Direct Investment into Arab Countries
-The Algerian Economy as a Sample-

رسالة مقدَمَة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد

بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق-

مقدّمة من الطالب

عميروش محند شلغوم

إشراف

الأستاذة الدكتورة	الأستاذ الدكتور
رانيا الدروبي	**زياد زنبوعة**

دمشق: 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

"ويسألونك عن الروح قل الروح من أمري ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الآية رقم (85)، سورة الإسراء

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

"الاقتصاد الجزائري أنموذجاً"

لجنة المناقشة والحكم

أعضاء اللجنة		التوقيع
الدكتورة رانية الدروبي	عضواً مشرفاً	....
أستاذ في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق		
الاختصاص: اقتصاد زراعي		
الدكتور حسين الفحل	عضواً	....
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق		
الاختصاص: العلاقات الاقتصادية الدولية		
الدكتور خضر أورفلي	عضواً	....
أستاذ في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب		
الاختصاص: العلاقات الاقتصادية الدولية		

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- التي تفرح لفرحي، وتحزن لحزني، وتتألم لألمي، إلى ينبوع الحنان والصدق والمحبة، أمي، أسأله تعالى أن يطيل في عمرها، وأن ينعم عليها بالصحة والعافية.
- الذي وافته المنية وأنا في طور إنجاز هذه الدراسة، أبتي، الذي غرس في نفسي حب العلم والعمل، أسأله تعالى أن يتغمده برحمته الواسعة، وأن يسكنه فسيح جنانه.
- إخوتي وأخواتي.
- كل أساتذتي في جميع الأطوار.
- بلد المليون والنصف مليون شهيد، الجزائر.
- وطن العروبة، ورمز الشموخ والصمود، سورية.

شكر وامتنان

الحمد لله الذي أسبغ علي نعمه ظاهرة وباطنه، وأنعم علي بإتمام هذا العمل المتواضع، فلله الحمد والشكر أولاً وآخرا.

يسعدني وقد وفقني الله لإنجاز هذا العمل، أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى:

- **الأستاذة الدكتورة رانيا ثابت الدروبي،** على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، ومتابعتها لي، والتي كان لنصائحها وتوجيهاتها بالغ الأثر في إتمام هذه العمل، فلسيادتها كل الشكر والتقدير، وجزاها الله عني خير جزاء، ومتعها بوافر الصحة والعافية.
- **الأستاذ الدكتور زياد زنبوعة،** الذي لم يدخر وقتًا ولا جهدًا في إرشادي وتوجيهي، فلسيادته كل الشكر والتقدير.
- كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر الطاقم الإداري والدبلوماسي للسفارة الجزائرية بدمشق.

الفهرس العام

قائمة المحتويات

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
-الاقتصاد الجزائري أنموذجا-

إعداد الطالب:

عميروش محند شلغوم

بإشراف:

الأستاذة الدكتورة: رانيا الدروبي

الأستاذ الدكتور: زياد زنبوعة

الملخص:

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في هيكل التمويل الدولي نتيجة الظروف التي شهدتها الساحة الدولية، بفعل تزايد حدة العولمة وتراجع مصادر التمويل الدولي الأخرى كالقروض والمساعدات، وانهيار النظام الاشتراكي، مما أدى بالدول النامية منها العربية إلى السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل المزايا التي ينطوي عليها من رأس المال، والتكنولوجيا المتطورة والتقنيات الإدارية والفنية، وخلق فرص عمل، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسات الدول العربية كمجموعة في تحسين مناخها الاستثماري لجلب اهتمامات المستثمرين الأجانب، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2007).

تتكون الدراسة من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول التعريف بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وبأشكالها وتوجهاتها العالمية، وأهم النظريات المفسرة لقيامها، بالإضافة إلى تقييم انعكاساتها على الدول المضيفة خصوصًا النامية. ويتناول الفصل الثاني مختلف العناصر المشكلة لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى مؤشرات تقييمه الصادرة عن مختلف الهيئات، وموقعه في استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية وأثر ذلك على الدول المضيفة. أما الفصل الثالث فيتناول بالتفصيل تقييم جهود الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري، وانعكاس ذلك على تطور التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتناول الفصل الرابع تطورات مناخ الاستثمار في الجزائر مع التركيز على فترة الإصلاحات، وتقييم تطور موقع الجزائر في هذه الظاهرة مقارنة بالعديد من الدول العربية والنامية، مع تشخيص مختلف معوقات اجتذابها، واستشراف آفاقها المستقبلية، كما يتعرض بالتحليل والقياس لأثر التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات.

وتختم الدراسة بعرض أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المقدمة العامة

1ـ مقدمة :

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعًا في حجم المساعدات الخارجية، وانحسارًا في حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية في عام 1982، مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، هذه المكانة تدعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، وانهيار المعسكر الشرقي، والتحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية، التي توجهت إلى تقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير حركة التجارة ورأس المال، من منطلق التكيف مع مختلف التطورات، واستجابة لقرارات المؤسسات الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسية، هذه العوامل مجتمعة أدت مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من التحول الذي عرفته الدول النامية في توجهاتها من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعي لاستقطابه وتشجيعه، إلا أن الطفرة الهائلة له لازالت متمركزة أساسًا في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى كون قرارات المستثمرين الأجانب تخضع إلى مجموعة كبيرة من العوامل تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، والذي يتكون من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية المستقرة، وفعالية السياسات الاقتصادية التي تدعم التوازنين الداخلي والخارجي، وإقامة أسواق المال وتطوير النظام المصرفي، ووضوح وشفافية القوانين واستقرارها، وإنشاء الهيئات المشرفة على الاستثمار وتفعيل أدائها، وتقديم مختلف الحوافز والضمانات، والالتزام الدولي بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته بتوقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتطبيقها، ولا تتوقف مختلف العوامل السابقة الذكر على الأوضاع الحالية فقط، بل تمتد إلى التطورات والتوقعات المستقبلية.

لقد اعتبرت الدول العربية بعد حصولها على استقلالها السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر من آليات الاحتكار والاستغلال، وتكريس التبعية وإضعاف شركات القطاع العام، خاصة في ظل تبني العديد منها لاستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه، كل هذه العوامل أدت إلى ضعف مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي لها، ففي عام 1980 قُدر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بـــ8515 مليون دولار[1]، لكن هذه النظرة لم تدم طويلاً، إذ وبفعل مجموعة من العوامل المتمثلة في فشل سياساتها التنموية، وانهيار أسعار النفط في عام 1986، وزيادة حدة العولمة، وتراجع مصادر التمويل الخارجي كالقروض والمساعدات، فقد تسابقت مع نهاية الثمانينات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأولت اهتمامًا متزايدًا لخلق مناخ استثماري مناسب، مما أدى إلى ارتفاع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إلى 352107 مليون دولار في عام 2007[2].

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول العربية والنامية التي أقرت مع بداية تسعينات القرن المنصرم إصلاحات اقتصادية أدت إلى انفتاحها على اقتصاد السوق للتكيف مع التحولات العالمية، فأكدت بذلك

(1) Unctad, world investment report, New York and Geneva, 1994, p415-417.
(2) Unctad, world investment report, New York and Geneva, 2008, p257-259.

شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، واتخذت كل التدابير اللازمة لتوسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي في عملية التنمية لتحقيق مجموعة من الأولويات، خاصة ما تعلق بخلق فرص عمل، وتلبية الحاجيات الأساسية للسوق المحلية، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

2ـ مشكلة البحث:

اتبعت الدول العربية ومنها الجزائر سياسات هدفت إلى الوصول إلى إجراءات اقتصادية وسياسية وقانونية صحيحة وفاعلة تعزز من جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر مما يعود عليها بالنفع.

فما مدى فعالية سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ وماذا تقدم تجربة الجزائر بهذا الخصوص خلال الفترة (1990-2007)؟

3ـ أهداف البحث :

ـ التعريف بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتطوراتها وتوجهاتها العالمية.

ـ تقييم انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول المضيفة منها النامية.

ـ التطرق إلى مكونات مناخ الاستثمار وموقعها في قرارات المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى مؤشرات تقييمه.

ـ تقييم سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وانعكاسها على تطور التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ تقييم مدى نجاعة الإصلاحات المنتهجة في الجزائر لمختلف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة (1990-2007) على تفعيل مناخ الاستثمار، وتقييم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تشخيص مختلف العراقيل التي تعيق اجتذابه واقتراح الحلول.

4ـ أهمية البحث:

يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تنمية البلدان المضيفة له منها النامية، فهو يتيح العديد من المزايا كالتكنولوجيا، والعملات الصعبة، والخبرات الإدارية...، كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرًا من مظاهر انفتاح الاقتصادات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملاً من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويوضح هذا البحث أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية، حيث من الممكن أن يساهم مع ما سبقه من أبحاث في هذا المجال في وضع الخطط التي تمكن من تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

5ـ فرضيات البحث:

تتمثل فيمايلي:

1ـ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا أساسيًا وحيوياً للتمويل الدولي، والقوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

2_ يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر آثارًا مختلفة على الدول المضيفة تخضع في طبيعتها وحجمها إلى سياسات المستثمرين الأجانب، وطبيعة تفاعل الدول المضيفة معه.

3ـ تخضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهاته إلى مجمل معطيات مناخ الاستثمار.

4_ لقد عجزت أغلب الدول العربية من خلال قيامها بتحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية، وبتبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وبتحسين واستكمال أطرها القانونية والتنظيمية في توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5ـ لا تكفي الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات في الجزائر والهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6ـ منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة، إعتمد المنهج الوصفي والتحليلي.

في الفصل الأول، إعتمد المنهج الوصفي لاستعراض كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتطرق إلى تعريفه وأهم أشكاله، وفي بعض الأحيان اعتمدنا المنهج التحليلي عند تحليل تطوره وتوجهه عالميًا عبر مراحل مختلفة. كما تعرضنا إلى أهم النظريات المفسرة لقيامه باعتباره نال مكانة هامة في الفكر الاقتصادي. وسيختم الفصل باستعراض مزايا وعيوب الظاهرة على أطرافه، وآثارها المختلفة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المضيفة خصوصًا النامية.

في الفصل الثاني، إعتمد المنهج الوصفي لتبيان الأساس النظري لمناخ الاستثمار، ومؤشرات تقييمه، وسياسات الشركات متعددة الجنسية في اختيارها لمواقع الاستثمار، واستراتيجياتها في مواجهة مختلف المخاطر.

في الفصل الثالث، إعتمد المنهج التحليلي لتقييم سياسات الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري، وتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بعرض تطور حصة كل دولة، ومدى أهمية حصتها كتكتل من بين الدول النامية والمتقدمة، وتقييم حجم الاستثمارات العربية البينية.

في الفصل الرابع والأخير، كان التركيز على حالة الجزائر باستخدام المنهج التحليلي لعرض تطورات مناخ الاستثمار خلال فترة الدراسة (1990-2007)، وانعكاس ذلك على تطور حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استفادتها منه بعرض آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية كالعمالة والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، وآفاق هذه الظاهرة.

لنصل في الأخير إلى خاتمة تتضمن خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

7ـ الدراسات السابقة:

1_ فاديه محمد عبد السلام، وأحمد جاد كمالي، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، يوليو2004.

تبين من خلال الدراسة أن تأثير معدلات النمو الحقيقية والانفتاح التجاري كان إيجابيًا على جذب الاستثمار، في حين أثرت تقلبات سعر الصرف سلبًا على جذب الاستثمار. كما أكدت الدراسة على

عدم جدوى الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في حالة غياب العوامل الأساسية المكونة لمناخ الاستثمار، ومن السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ورفع كفاءة البنية الأساسية، وتسهيل الإجراءات، وحماية حقوق الملكية الفكرية مع ضرورة الاستمرار في تدعيم الانفتاح التجاري والاندماج الإقليمي والدولي.

ومن القضايا المهمة التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة تقييم إمكانية توظيف هذا العامل لخدمة الأغراض التنموية في الدول المضيفة، بدراسة أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية كالعمالة، والنمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، واستيراد التكنولوجيا، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

2_ خالد منة، "أثر تصنيف خطر البلد على تدفقات الاستثمار الدولي إلى دول المغرب العربي في عقد التسعينات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

تطرقت هذه الدراسة إلى نوعين من المخاطر التي تؤثر سلبيًا على تدفقات الاستثمار الدولي، والمتمثلة في الخطر السياسي، وخطر الجدارة الائتمانية، وأثناء دراسة انعكاس هذه المخاطر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي، فقد تبين في الجزائر أنه باستثناء قطاع المحروقات، فإن هناك علاقة وطيدة بين تقديرات المخاطر وتدفقات الاستثمار الدولي إليها، ويظهر هذا جليًا في غياب الاستقرار الأمني، وارتفاع خدمة المديونية، أما بالنسبة للمغرب وتونس، فقد استطاعتا مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي بمنأى عن المشاكل السياسة، وهو ما ساهم بقسط وفير في حصولهما على تصنيفات حسنة من قبل الهيئات الدولية، ساعدت على زيادة حصتهما من الاستثمار الدولي.

وبما أن هذه الدراسة ركزت في تحليلها للمناخ الاستثماري في دول المغرب العربي على الخطر السياسي وخطر الجدارة الائتمانية، فقد جاءت هذه الرسالة للتوسع أكثر في تحليل كل العوامل المكونة لمناخ الاستثمار والمؤثرة في تدفق الاستمارات الأجنبية إلى كل الدول العربية، والجزائر خصوصًا.

3- khori Nabil, les déterminants de l'investissement direct étranger, étude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéens, thèse magistère, Alger, 2002.

توصلت الدراسة إلى أن ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عشرية تسعينات القرن المنصرم يرجع أساسًا إلى تواضع الأداء الاقتصادي، نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، ويظهر ذلك جليًا من ارتفاع مؤشري المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين كنسبة من الصادرات.

وكون الدراسة استعملت أساليب التحليل القياسي، فقد ركزت على تحليل المتغيرات الاقتصادية لتقييم تطور مناخ الاستثمار في الجزائر، وعجز الباحث عن تقدير العوامل الأخرى المشكلة لمناخ الاستثمار إحصائيًا، كمستوى الاستقرار السياسي، وفعالية الإدارة ووضوح وشفافية القوانين، والتي تلعب دوراً هامًا في تحديد مستوى جاذبية الدول منها الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سيتم السعي لتبيانه في هذه الدراسة.

الفصل الأول: نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: تطور وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج

رابعا: نظرية الموقع

خامسا: النموذج الانتقائي

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة

مقدمة الفصل

شهدت الساحة الدولية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تغيرات كبيرة ومتسارعة، نتيجة توقف تدفق القروض الخارجية إلى الدول النامية عقب أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض حجم المساعدات الخارجية، وانهيار النظام الاشتراكي والتحول الكبير في التوجه الاقتصادي للعديد من الدول النامية، هذه العوامل وغيرها أدت إلى منافسة كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى في النهاية إلى تعاظم دورها كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

وككل الظواهر الاقتصادية، فقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً خصبًا للدراسة، وحظيت باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين الذين سعوا إلى تقصي مختلف الحقائق بشأنها، من خلال تعريفها والتعريف بأشكالها، ودوافعها ومحددات قيامها، والعوامل المختلفة التي تتحكم في تجسيدها من طرف المستثمرين الأجانب، ومن الطبيعي أن تتعدد الآراء بشأنها لارتكازها على أسس متعددة، كما أنها جاءت في مراحل زمنية مختلفة.

وإذا كان تزايد دور هذه الظاهرة في التمويل الدولي مرده إلى التحول الهائل في مواقف العديد من الدول النامية تجاهها، من رفضها واتخاذ كل الأساليب العدائية لمنع نشاط المستثمرين الأجانب على أراضيها، إلى السعي لاستقطابها وتشجيعها بتقديم كل التسهيلات والحوافز، إيمانًا منها بأهمية الدور الذي ستلعبه في تدعيم جهودها التنموية، من خلق فرص عمل، وتنشيط القدرات الإنتاجية، وتطوير المهارات والقدرات الإبتكارية، إلا أن ذلك لا ينفي الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها على الدول المضيفة، خصوصًا النامية منها على كل المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى السياسية، لذلك كله، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مجالاً خصبًا لدراسة العلاقة بين الدول المصدرة له والمضيفة.

وعلى ضوء هذا، سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وتوجهاته العالمية.
- النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة الجوانب، لذلك سيتم السعي من خلال هذا المبحث إلى إزالة هذا التعقيد بتعريف الظاهرة بدقة، والتعريف بأشكالها، والمراحل التاريخية التي مرت بها، وانعكاس كل مرحلة على حجمها وتوجهاتها العالمية.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

لقد أصبحت الأسواق الوطنية المختلفة سوقًا دولية للتجارة والمال، أطرافها المتعاملة هي المشروعات وموضوعها يتناول السلع والخدمات، وتتميز بالتخصص والمهارة التكنولوجية المختلفة، وهذا ما يعرف بالنشاط الدولي للأعمال، والذي من أبرز صوره الاستثمارات الدولية[1]، وقد تكون هذه الأخيرة إما استثمارات حقيقية في أصول ملموسة، أو توظيفات في أوراق مالية وعملات، فالاستثمارات الحقيقية تتضمن غالبًا تحويل المستثمر الأجنبي لموارد مالية وبشرية وتكنولوجية متقدمة إلى الدول المستثمر فيها، بينما لا تتضمن التوظيفات المالية هذا التحويل أي للموارد البشرية أو التكنولوجية[2].

ويعرف الدكتور **فريد النجار** الاستثمار الأجنبي على أنه: " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثًا عن دولة مضيفة سعيًا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواءً لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل"[3].

ويرى **جيل برتان** أن الاستثمار الأجنبي هو:" كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[4].

ويمكن صياغة تعريف عام للاستثمارات الأجنبية بأنها تلك التدفقات الدولية لرأس المال التي تنشأ في دولة أم وتتجسد في دولة مضيفة، ويمكن التمييز بين شكلين منها، المباشرة وغير المباشرة، ويسعى من ورائها كل طرف إلى تحقيق أهداف متعددة.

1_ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل، سيتم عرض مجموعة من التعاريف المتعددة بتعدد آراء ووجهات نظر أصحابها لهذه الظاهرة، وهي:

<u>1-1 تعريف الاقتصاديون العرب:</u>

حسب **الدكتور فريد النجار** :" يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[1].

---

(1) زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 169-160.

(2) حسن علي خربوش وآخرون،"الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، عمان، 1996، ص 203.

(3) فريد النجار، " الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

(4) عبد المجيد أونيس و عبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي" الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس(الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص 8.

أكد هذا التعريف على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد بامتلاك المستثمر الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية كاملة (100%)، أو مشتركة(نسبة معينة)، يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية.

وحسب الدكتور **عبد السلام أبو قحف** فإنه: " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة "[2].

أكد هذا التعريف على تمتع الطرف الأجنبي بحق المشاركة في إدارة وتنظيم المشاريع المشتركة، واستقلاله التام بالإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشاريع، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط تحويل رأس المال، بل يتضمن كذلك تحويل التكنولوجيا، والخبرة الفنية.

2-1 تعريف الاقتصاديون الأجانب:

يرى Bertnard Raymond على أنه: " وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة في الحـــالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة". ويرى Bernard Hurgenier على أنه:" قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في إدارة هذه المؤسسة "[3].

أكد التعريف الأول على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حزمة من الأصول (التكنولوجيا ورأس المال، والمعارف المختلفة)، أما التعريف الثاني فقد بين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل على الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي كإنشاء فرع في الخارج، أو توسيع الفرع المقام منذ مدة، كإعادة استثمار الأرباح مثلاً، والاستثمارات المشتركة مثل المشاركة في مؤسسة جديدة، أو المساهمة في المؤسسات القائمة، وكل هذه الأشكال تُمكن الطرف الأجنبي من المساهمة الفعلية في الإدارة.

3-1 تعريف الهيآت والمنظمات الدولية:

حسب **البنك الدولي** فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في إدارة هذا الأصل"[4].

أما **صندوق النقد الدولي**، فقد اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في

---

(1) فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 266-267.

(3) شعيب شنوف، مداخلة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي... هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟ "، الملتقى العلمي الدولي:الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس(الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص12.

(4) Wilson, N et J, Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail de l'OCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007, p63.

اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها"[1] .

إضافة إلى تأكيد هذين التعريفين على تمتع الطرف الأجنبي بالنفوذ في إدارة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أضافا خاصية أخرى، تتمثل في أن ارتباط المستثمر الأجنبي بهذه المشاريع يكون لفترة طويلة، لذلك يتم تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في حساب رأس المال طويل الأجل، وهذا ما يفسر اشتمال الاستثمار المباشر (إلى جانب رأس المال) على التكنولوجيا، والخبرات المختلفة، فهو حزمة من الأصول، يتضمن وقتاً طويلاً، وجهداً أكبر للحصول على الأرباح.

أما بالنسبة **لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE** فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر؛ الأول، تعتبره حركة لرؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على إدارة المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل(امتلاك نسبة لا تقل عن 10% من رأسمالها).
- العمليات التي تتم بين الشركة الأم وفروعها كالإقراض طويل المدى(أكثر من خمس سنوات).

أما التعريف الثاني، فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تتم دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول المستثمِرة والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ومرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل في كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين تربطهم علاقة ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرًا أجنبيًا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار الأجنبي، ويعني كذلك كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[2].

لقد كانا هذان التعريفان أكثر توضيحًا للاستثمار الأجنبي المباشر، لتحديدهما للطبيعة القانونية للمستثمر الأجنبي(والتي تتعدد لتشمل على مؤسسة عامة أو خاصة، حكومة، شخص طبيعي ...)، إضافة إلى أن مساهمة المستثمر الأجنبي في المشاريع المشتركة يجب أن لا تقل عن 10% لكي يعتبر الاستثمار مباشرًا، واعتبار القروض الطويلة الأجل التي يتحصل عليها الفرع من الشركة الأم استثمارًا مباشرًا، وفي كل الحالات يتمتع المستثمر الأجنبي بالقدرة على الإدارة والتنظيم.

2_ تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في استثمارات المحفظة(Investissements de Portefeuille)، وهي شراء الأجانب للقيم المنقولة الصادرة في الأسواق المالية للدول المضيفة، كالأسهم والسندات، يسعى من خلالها المستثمر الأجنبي إلى تحقيق أرباح سريعة، من دون توظيف رؤوس أموال

---

(1) عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

(2) OCDE, dèffinitions des referances detaillè des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

ضخمة(في الغالب)، ودون تكريس وقت وجهد لتجسيد مشروع استثماري حقيقي، يرتبط به لأجل طويل، بمعنى أنه استثمار قصير الأجل، الغرض منه المضاربة، ولا يعطي للمستثمر الأجنبي الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.

3-التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

بناءً على التعاريف السابقة تظهر الفروق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في النقاط التالية:

-يتضمن الاستثمار الأجنبي غير المباشر تحويلا لرأس المال فقط، في حين فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حزمة من الأصول، يشتمل في الغالب على رأس المال، والتكنولوجيا والخبرات الإدارية المختلفة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يحقق للمستثمر الأجنبي روابط دائمة مع استثماراته في الخارج، عكس الاستثمار غير المباشر فهو قصير الأجل، يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح سريعة.

-يتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية، في حين لا يخرج الاستثمار غير المباشر عن نطاق السوق المالية، ويكون في شكل توظيفات مالية.

-في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعطى السلطة المطلقة للمستثمر الأجنبي في إدارتها وتنظيمها، وبالتالي يكون مسؤولا عن الأرباح والخسائر، خلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ولكي تُمنح السلطة المطلقة للمستثمر الأجنبي في اتخاذ مختلف القرارات الفعلية، يجب أن لا تنخفض مساهمته في المشاريع الاستثمارية عن نسبة محددة، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، ففي ألمانيا إذا زادت مساهمة المستثمر الأجنبي عن 25٪ أعتبر الاستثمار مباشرًا، في حين تقدر في بريطانيا بـــ20٪، وهي نفس النسبة المعتمدة في فرنسا إلى غاية 1992/12/31 قبل أن تعتمد على نسبة 10٪، وهي النسبة المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي**[1].

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، وللتمييز بينها نستعمل عددًا من المعايير، كما يلي:

1_ وفقاً لمعيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي

نميز وفقاً لهذا المعيار الأشكال التالية:

1-1 الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية إلى استغلال الموارد الطبيعية الموجودة لدى الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز، ويشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية[2]. وتسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ثرواتها الطبيعية والاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، في حين تسعى شركات هذه الأخيرة إلى السيطرة على مصادر الطاقة ومدخلات الإنتاج، وضمان الإمدادات إلى الدولة الأم.

(1) Khouri Nabil, les determinants de livestissement direct etranger, cas de quelques pays tiers mediteraneens, these magistere, Alger, 2002, P10-11.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، السنة 25، العدد الفصلي 4، ديسمبر 2007، ص12.

1-2 الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يهدف إلى تجاوز القيود المفروضة في الدول المضيفة على الواردات، وتفادي تكلفة النقل المرتفعة إليها، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم رأس المال فيها، كما أن له آثارًا توسعيةً على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

1-3 الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه إلى الاستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول، منها تكلفة العمل، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض شركاتها إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية[2]. ويعتبر عامل انخفاض تكاليف العمالة حافزًا قويًا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الدول المضيفة خاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة وماهرة.

1-4 الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يرتبط بعمليات الاندماج والتملك التي تتم عبر الحدود، والتي يهدف من ورائها المستثمر الأجنبي إلى تعزيز مكانته العالمية، عن طريق حصوله على خبرات الشركات التي يتم شراؤها وقدراتها المختلفة[3].

2_ وفقاً لمعيار الملكية

نميز وفقاً لهذا المعيار الأشكال التالية:

2-1 الاستثمار المشترك:

هو الاستثمار الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر، ويأخذ طرفي (أطراف) الاستثمار مختلف الأشكال القانونية (فرد، شركة خاصة، شركة عامة، حكومة)، وقد نشأ كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال[4]، وينطوي على[5]:

- شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية، وهو ما يؤدي إلى تحويلها إلى مشروع مشترك.
- مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الاقتصاد المضيف.
- تأميم حصة من الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الاقتصاد المضيف.
- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

---

(1) محمد صالح القريشي، "المالية الدولية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص170.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، 1999، الكويت، ص5.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص12.

(4) منور أوسرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد02، ماي2005، ص100-101.

(5) فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، الوراق للتوزيع والنشر، عمان، 2004، ص 188.

وفي كل هذه الحالات، يتمتع كل طرف بسلطة كافية للإشراف والرقابة، وبالتالي المشاركة في اتخاذ كل القرارات الفعلية.

ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول المضيفة خصوصًا النامية لأنه يحقق لها المزايا التالية:

- يسمح إشراك الشركات الأجنبية ذات الخبرة العالية عند إقامة مشاريع التنمية الجديدة على إدارتها بصورة ناجحة، إضافة إلى تخفيف وتوزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة[1]، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف والحصول على المعارف المختلفة نتيجة هذه المشاركة.

- تساعد المشروعات المشتركة على تصريف الإنتاج بدرجة أكبر من خلال الافتراض بأن الشريك الأجنبي تتوفر لديه إمكانية أكبر لتحقيق ذلك في الأسواق الخارجية[2] .

- تجنب احتكار الطرف الأجنبي لأسواق الدول المضيفة، وبالتالي تحقيق درجة أكبر من الاستقلالية خاصة إذا كانت المشاركة المحلية في الإدارة فعالة.

ويتوقف تحقيق المزايا سالفة الذكر على إمكانيات الاقتصاد المضيف، كقدرته على توفير القدرات الفنية، والإدارية التي تشارك المستثمر الأجنبي في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع[3]، ومستوى قدراته المالية، فانخفاضها يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة، الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهاماتها في تحقيق أهداف الدول المضيفة المتعلقة بزيادة فرص التشغيل، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وتدفق العملات الأجنبية[4]. إضافة إلى سياسات الطرف الأجنبي الذي قد يسعى إلى عدم إمداد الدول المضيفة بالمعارف الفنية والإدارية نتيجة عدم إشراك العمالة المحلية في المواقع التي تستخدمها، كما قد لا يسهم في التحديث التكنولوجي نتيجة احتكار التكنولوجيا المُحولة، أو تحويل تكنولوجيا متقادمة لم تعد منافسة.

2-2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

على عكس مشاريع الاستثمار المشترك، فإن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الانفراد والاستقلال بقرارات الإدارة عن أي طرف في الدول المضيفة، ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسية(أو توسيع الفروع القائمة من قبل)، أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة، خوفًا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواقها.

لكن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية نظراً للمزايا التي يتيحها من إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، وبالتالي تحسن رصيد ميزان المدفوعات،

---

(1) ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود،" فخ المديونية الخارجية للدول النامية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006، ص 69.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص190.

(3) عبد العزيز عبد الله عبد،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، بيروت، 2005 ، ص40.

(4) عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص484.

والمساهمة في التحديث التكنولوجي، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة[1]، ويمكن للدول النامية أن تعمل على تعظيم هذه المزايا والتقليل من المخاطر المتعلقة بالاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية، بوضع عدد من الضوابط تعمل على توجيه وتخطيط وتنظيم هذا النوع من الاستثمارات وفقًا لأولوياتها.

ويضيف بعض الاقتصاديين أمثال **الدكتور عبد السلام أبو قحف** أشكالاً أخرى لم تدرج تحت معيار محدد، وتتمثل في:

أ- مشروعات أو عمليات التجميع[2]:

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجًا نهائيًا، كما يقدم له الخبرة و المعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، مع التأكيد على تمتع المستثمر الأجنبي بالسلطة المطلقة في إدارة وتنظيم هذه المشروعات.

ب- الاستثمار في المناطق الحرة:

يمكن أن تعرف على أنها عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية للدولة أو بجوارها، أو في أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها، أي يُجرى تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية خاصة[3].

وبشكل عام تتشابه الأهداف المرجوة من إنشاء المناطق الحرة، والتي من أهمها:

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا التي تتيحها، ولهذا تتنافس في تقديم التسهيلات المختلفة للشركات المستثمرة في هذه المناطق[4].
- تستخدم هذه المناطق كأداة تساعد في دمج الاقتصاد الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي، وبالتالي مواكبة مختلف التطورات[5] .
- توفير فرص عمل تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توظيف الأيدي العاملة الوطنية، وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة[6].
- تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام، والمياه، والكهرباء[7].

---

(1) محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد03، 2006، ص159-160.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، ديسمبر 2005، ص27 .

(3) محمد علي عوض الحرازي، "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص28.

(4) عدنان سليمان،" اقتصاديات المناطق الحرة"، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز 2004، ص94.

(5) محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص42.

(6) عدنان سليمان، " المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز العمل الإقليمي المشترك"، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز 2004، ص59 .

(7) محمد علي عوض الرازي، مرجع سبق ذكره، ص43.

ثالثا: تطور وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

يمكن إيجاز المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1_ مرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي (السيادة الأوربية) خلال الفترة (1800–1914)

ظهر الاستثمار الدولي في مهده الأول على يد الفينيقيين، ومع الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي خلال القرنين 15 و16م برزت قوة رأس المال التجاري وهيمنته، فظهرت استثمارات خارج أوروبا عن طريق شركاتها الاستثمارية[1].

وقبل الحرب العالمية الأولى تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من الدول تتمثل أساسًا في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبلغت حصتها من الاستثمارات الأجنبية في عام 1900 بـــ11,1 مليار دولار، و 5,6 مليار دولار، و3,4 مليار دولار على الترتيب[2].

لقد سادت ظروف سياسية واقتصادية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة، منها ثبات قيمة العملات بالنسبة للذهب، وانتشار الأفكار الرأسمالية، وظهور السياسات التوسعية الاستعمارية الأوربية، لذلك تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالطابع الاستعماري، وتركز أساساً في قطاع المواد الأولية، هذا ما انعكس ولمدة طويلة في سيادة الشك من آثاره، واعتباره وسيلة للنهب وتكريس التبعية.

2_ مرحلة تراجع أوربا (1914_1945)

أدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرًا لتراجع النشاط الاستثماري الخارجي لأوربا التي قامت بتجنيد إمكاناتها لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الأولى، لذلك قامت بتصفية العديد من استثماراتها الخارجية، مع الإبقاء على مساهماتها في الشركات البترولية، ومناجم الذهب، وقد جاءت أزمة 1929 لتدعم هذا التوجه نتيجة ظروف الكساد وانكماش التجارة الخارجية.

دفعت هذه الأحداث بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى التراجع، لتصل قيمته التراكمية إلى حوالي 1 مليار دولار في عام 1938[3]، إضافة إلى إعادة تموضع مراكز تصدير الاستثمارات المباشرة، فمن خلال الجدول الجدول رقم (01)، فقد تمركز مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في الدول المتقدمة المُستَعمِرة، إذ استطاعت بريطانيا أن تحافظ على مركز الريادة من خلال تسجيل مساهمتها في حجم المخزون العالمي بـــ45,5% في عام 1916 و39,8% في عام 1938، في حين تراجعت مكانة فرنسا وخصوصًا ألمانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تسجيل معدل 18,5% في عام 1916، ليرتفع إلى 27,7% في عام 1938، واحتلت بذلك المرتبة الثانية. أما من جانب مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، فقد تركز أساسًا في الأقاليم الأساسية المشكلة للدول النامية المستعمَرَة بنسبة 62.8، و65.7% بين عامي 1916 و1938 على الترتيب، خاصة في أمريكا اللاتينية، وآسيا وإفريقيا، إضافة إلى دول متقدمة أخرى خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا.

---

(1) بجاوي محمد، "من أجل نظام اقتصادي دولي جديد"، ترجمة جمال موسى وبن عامر الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص42.

(2) Bonnin bernard, l'entreprise multinationale et l'état, Ed: étude vivante, 1984, Paris, p40-41.

(3) جيل برتان، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلد، وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، لبنان، 1970، ص21.

الجدول رقم (1): تطور مراكز الدول في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر بين عامي 1916 و1938.

الدول المصدرة (%)	1916	1938	الدول المضيفة (%)	1916	1938
الدول المتقدمة، منها:	100	100	الدول المتقدمة، منها:	37.2	34.3
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	27.7	الولايات المتحدة الأمريكية	10.3	7.6
كندا	1.1	2.7	كندا	5.7	9.6
بريطانيا	45.5	39.8	بريطانيا	1.6	2.9
فرنسا	12.2	9.5	الإتحاد السوفيتي	7.1	–
ألمانيا	10.5	1.3	أستراليا	3.2	8
الإتحاد السوفيتي	2.1	1.7	اليابان	0.2	0.6
اليابان	0.1	2.8	الدول النامية، منها:	62.8	65.7
أخرى	10	14.5	أمريكا اللاتينية	32.7	30.8
الدول النامية	00	00	إفريقيا	6.4	7.4
			آسيا	20.9	25

Source: Ramdane Djoudad, Analyse de l'investissement internationale: évolution réelle, explications théoriques et approches économétriques, le cas de la Communauté Economique Européenne, Thèse doctorat, Université de Montréal, décembre 1985, p11-13.

لقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم مكانتها كمُصدِر للاستثمارات المباشرة على حساب الدول الأوربية التي تدهورت أوضاعها من جراء الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1945، بلغت استثماراتها الخارجية نسبة 59,1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تليها بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا بـ24,5%، و4,7%، و1,1% على الترتيب[1]، وقد تركز الاستثمار الأجنبي أساساً في قطاع المواد الأولية.

3_ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى النصف الأول من الثمانينات (السيادة الأمريكية)

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الدول الأوربية منهارة وعاجزة عن تجسيد استثمارات خارجية، مما فتح الباب واسعاً أمام استمرار الشركات الأمريكية في التوسع في الأسواق العالمية لضمان الإمدادات من المواد الأولية وتصريف منتجاتها، وهذا ما أدى بدوره إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال الدولية مع بداية هذه الفترة، وخلال الفترة الممتدة ما بين نهاية الخمسينات و بداية الثمانينات، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول لنامية أصبحت أقل اهتماماً بجذبه للأسباب التالية:

-إتباع العديد منها لاستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه، تتنافى والإبقاء على الشركات الأجنبية، فهي مرادف لخلق التبعية الاقتصادية، والتدخل السياسي، وإضعاف شركات القطاع العام[2].

-ارتكاز هيكل التمويل الخارجي للعديد منها خلال فترة السبعينات على القروض الخارجية[3]، وقد استمر هذا التراجع حتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات.

(1) رمزي زكي، "الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر، مصر، 1994، ص60.

(2) حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا–"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد33، سبتمبر 2004، السنة الثالثة، ص3.

(3) هيل عجمي جميل، " الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية – الحجم والاتجاه والمستقبل–"، دراسات إستراتيجية، العدد 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث العربية، أبو ظبي، 1999، ص14-15.

4_ مرحلة النصف الثاني من الثمانينات إلى الآن (اتساع دائرة التدويل)

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من الدعائم الأساسية للمنافسة الدولية خلال هذه الفترة، إذ عرفت أغلب الدول الصناعية بدءً من عام 1985 نموًا كبيرًا له[1]، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدد من العوامل هي[2] :

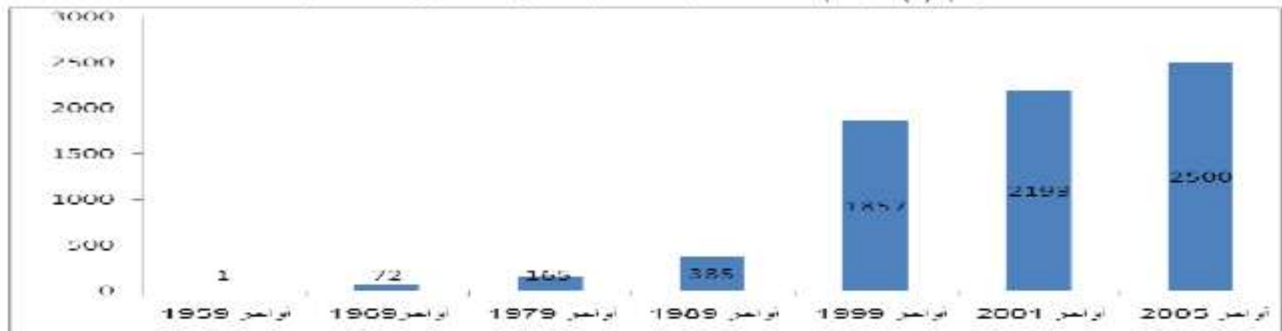
– التحول الاقتصادي لأغلب الدول النامية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتبني برامج الخصخصة، كما ساعد التقدم التكنولوجي على سرعة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف الدول لسرعة انتقال المعلومات والإحصاءات.

– زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي لانخفاض معدل الادخار العالمي من 23,2% خلال الفترة (1974–1985) إلى 19% عام 2002، وانحسار حركة الإقراض بسبب أزمة المديونية في عام 1982.

– التوسع الهائل للشركات متعددة الجنسية، إذ قدرت في عام 2004 بـــ61000 شركة تحتوي على 900000 فرع خارجي، وتجسد 700 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، وزيادة تعديلات تشريعات الاستثمار من112 تعديل في عام 1995، 106 منها مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 242 تعديل في عام 2003، 218 منها مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

– زيادة عدد المعاهدات الثنائية الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، خاصة في فترة التسعينات كما يظهر من الشكل رقم (1)، لتصل في نهاية عام 2005 إلى 2500 اتفاقية.

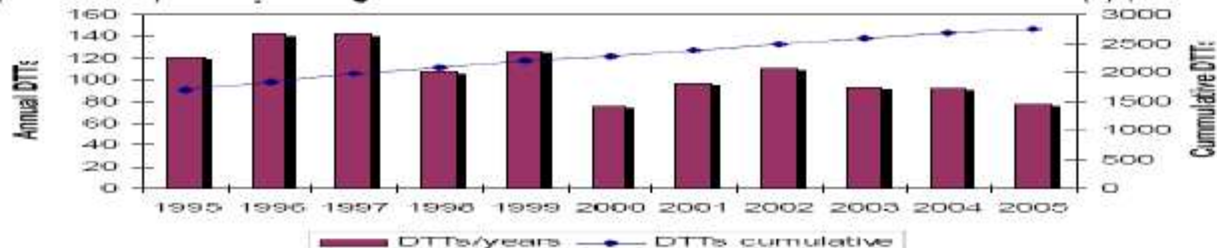
الشكل رقم (1): تراكم عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة ما بين 1959 و2005



Source:- Unctad, Bilateral investment treaties (1959-1999), United Nation, New York and Geneva, 2000, p1.
-Unctad, Developments international agreements in 2005, IIA monitors, n 02, 2006, New York and Geneva,p3.

– زيادة عدد الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي، إذ يتضح من الشكل رقم (2) أنه كنتيجة لاستمرار إمضاء اتفاقيات سنوية ارتفعت الاتفاقيات المتراكمة لتتجاوز 2500 اتفاقية في عام 2005.

الشكل رقم (2): تطور عدد الاتفاقيات السنوية والمتراكمة المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي للفترة (1995–2005)



Source: Unctad, Developments international agreements in 2005, opcit, p6.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة هائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر كما يتضح من الجدول رقم (2).

(1) Henri bourguinat, finance internationale, Ed: Thémis, Paris, 1992, p116-117.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص32-33.

(3) Yves simon, Delphine lautier, finaince internationale, Ed: economica, 9ème edition, Paris, 2005, p779-780.

رجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر بالمليون دولار خلال الفترة (1986– 2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
1833324	1411018	958697	648146	559576	678751	817574	1387953	1086750	690905	478082	337550	331189
1247635	940861	611283	380022	366573	489907	571483	1107987	828352	472545	267947	195393	211465
232839	236701	104773	95859	29772	62870	159461	314007	283376	174434	103398	76453	58772
804290	562444	498400	216440	295254	374000	357441	671417	479372	249931	127919	92398	116792
499747	412990	316444	233227	172033	157612	219721	252459	231880	194055	191022	129813	105511
247840	208902	167404	137705	96915	86326	102228	142683	109115	92136	96338	77624	66571
126266	92945	76412	67526	49722	51358	88139	97537	107406	82491	74299	43755	31929
52982	45754	29459	18090	15033	11780	19616	8728	11590	9114	10744	4828	5136
72387	66062	45723	21605	15682	8074	7714	2629	2495	8740	7288	3582	255
85942	57167	30971	34897	20970	31232	26371	27508	26518	24305	19113	12344	14214
1996514	1323150	880808	730257	612201	596487	721501	1186838	1092279	687240	474010	333629	352514
1692142	1087186	748885	637360	569577	547603	658094	1083885	1014331	631478	394999	283476	306465
313787	221664	15369	229294	1518840	115340	124873	142626	209391	131004	95769	74833	92074
1142229	640542	609267	279830	336994	351181	429159	809151	724312	415362	220946	150927	159234
73549	50266	45781	30951	28800	32281	38333	31558	22743	24152	25993	23428	22508
253145	212258	117579	83190	35591	44009	59861	95923	75488	53438	74797	49161	45642
150496	117902	67141	69429	23487	34652	45063	80031	39216	32487	49671	47362	41816
52336	63281	35765	10943	10666	6009	11971	13738	31279	19865	21392	2270	2346
6055	7829	2282	2824	1288	115	2535-	1319	2564	1982	3826	297	591
43224	22418	11538	15227	6731	-2667	1391	2358	707	-392	20	-720	802
51227	23706	14345	9707	7034	4876	3546	4024	2460	2324	4215	993	408

ة في:

Unctad, world investment report,1998 ,p 361 -370, world investment report,2002, p291-309, world investment report,2004, p3
world investment report,2008,p253-256.

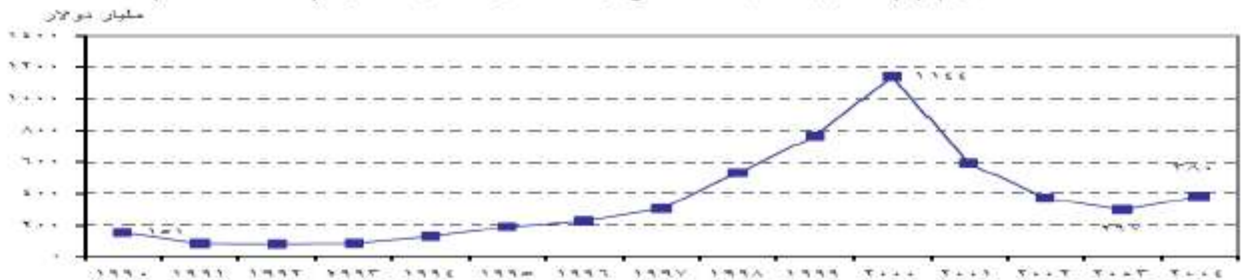
* تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر وتوجهاتها الجغرافية:

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قد عرفت نمواً متسارعًا، إذ ارتفعت من 159.3 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986–1991) إلى أكثر من 1387.9 مليار دولار في عام 2000، وبدءً من 2001 أخذت في الانخفاض المستمر لتصل في عام 2003 إلى 559.5 مليار دولار، ثم عاودت الارتفاع بدء من عام 2004 لتصل في نهاية عام 2007 إلى 1833.3 مليار دولار.

كما عرفت التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة مستمرة، إذ ارتفعت من 180.5 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986–1991) إلى نحو 1186.8 مليار دولار في عام 2000، ثم عرفت انخفاضًا حادًا بدءً من عام 2001، لتصل إلى 596.4 مليار دولار في عام 2002، وقد أخذت بالزيادة بدءً من عام 2003 لتصل إلى أكثر من1996.5 مليار دولار في عام 2007.

ويعزى الانخفاض الحاد للتدفقات الواردة والصادرة للفترة (2001–2003) إلى تراجع عمليات الاندماج و التملك و توجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ و تراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 65% من عمليات تمويل صفقات الاندماج والتملك(أنظر الشكل رقم (3))، والتأثيرات السلبية لأحداث 11سبتمبر2001 التي زادت من حالة عدم اليقين و التوتر في أوساط المستثمرين وتأثير حالة الترقب والحذر في اتخاذ القرار الاستثماري[1]، كل هذه العوامل دفعت بهذه التدفقات إلى التراجع والانخفاض.

الشكل رقم (3): تطور عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود للفترة (1990–2004)



المصدر: ليلى جاد وآخرون، "دراسة تدويل الشركات المصرية"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، فبراير 2006، ص13.

وبخصوص التوجهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فقد تراجعت حصة الدول المتقدمة منها من نحو 81% كمتوسط سنوي للفترة (1986–1991) إلى نحو 68% في عام 2007، وقد تمركزت أساسًا في دول الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، هذا الانخفاض في حصة الدول المتقدمة يدل على أن الدول النامية صارت أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لكن بيانات الجدول رقم (2) تبين أن هناك تفاوتًا واضحًا في جاذبية الأقاليم المختلفة للعالم النامي، ففي عام 2007، يستحوذ إقليم جنوب وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 50%، و25% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية على الترتيب، في حين تبقى حصة الدول العربية ودول القارة الإفريقية في حدود 14.4%

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، ص 13.

و10.5% على الترتيب، وهذا ما يدل على التفاوت المسجل بين هذه الأقاليم في تحسين مناخها الاستثماري، كما عرفت دول جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة (الاقتصادات المتحولة) انتعاشًا كبيراً، فبعدما كانت أقل جاذبية من بعض أقاليم العالم النامي كالدول العربية وإفريقيا خلال الفترة (1986-1991) باستقطابها لـــ658 مليون دولار، ارتفعت إجمالي التدفقات الواردة إليها لتصل في عام 2007 إلى 85.94 مليار دولار، نتيجة التحول الاقتصادي الذي اعتمدته بعد انهيار المعسكر الشرقي.

أما فيما يتعلق بالتدفقات الصادرة، فإن بيانات الجدول (2) تؤكد على استمرار استحواذ الدول المتقدمة على حصة العظمى منها، إذ قدرت في عام 2007 بنحو84%، وقد تركزت أساسًا في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان، نظرًا لامتلاكها لأكبر الشركات متعددة الجنسية ذات الانتشار الواسع، والإمكانات المالية، والميزة التكنولوجية، والقدرات الإدارية والتنافسية الهائلة التي تتمتع بها، لذلك كله تبقى حصة الدول النامية متواضعة ومتمركزة أساسا في إقليم جنوب، وشرق، وجنوب شرق آسيا، الذي يستحوذ على نحو 60% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول النامية في عام 2007، في حين تصل في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، والدول العربية، وإفريقيا إلى نحو 20، و17، و2.3% على الترتيب. كما عززت الاقتصادات المتحولة من موقعها كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالعديد من أقاليم العالم النامي، فبعدما كانت تصدر نحو 25 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986-1991)، ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل في عام 2007 إلى 51.2 مليار دولار مقتربة بذلك من إجمالي التدفقات الصادرة من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي المقدرة بنحو 52.33 مليار دولار وتفوقت على الدول العربية وإفريقيا التي بلغت قيمة التدفقات الصادرة منها نحو 43.2 و6 مليار دولار على الترتيب.

* تراكم التدفقات الواردة: تشير الإحصائيات إلى التزايد الهائل لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، إذ ارتفع من 1941.2 مليار دولار سنة 1990 إلى 5786.7 مليار دولار في عام 2000، ليسجل قيمة فاقت 15210.5 مليار دولار في عام 2007، نتيجة الزيادة المستمرة التي سجلها في الدول المتقدمة والنامية والاقتصادات المتحولة، والتي بلغت حصتها من المخزون العالمي في عام 2007 بـــ68.75%، و27.93%، و3.32% على الترتيب، وبالرغم من الزيادة المسجلة في الدول العربية إلا أنها أقل من تلك المسجلة في الاقتصادات المتحولة، كما قدرت نسبتها من إجمالي المخزون العالمي ومخزون الدول النامية بـــ2.31%، و8.3% على الترتيب، كما يتضح من الجدول رقم (3).

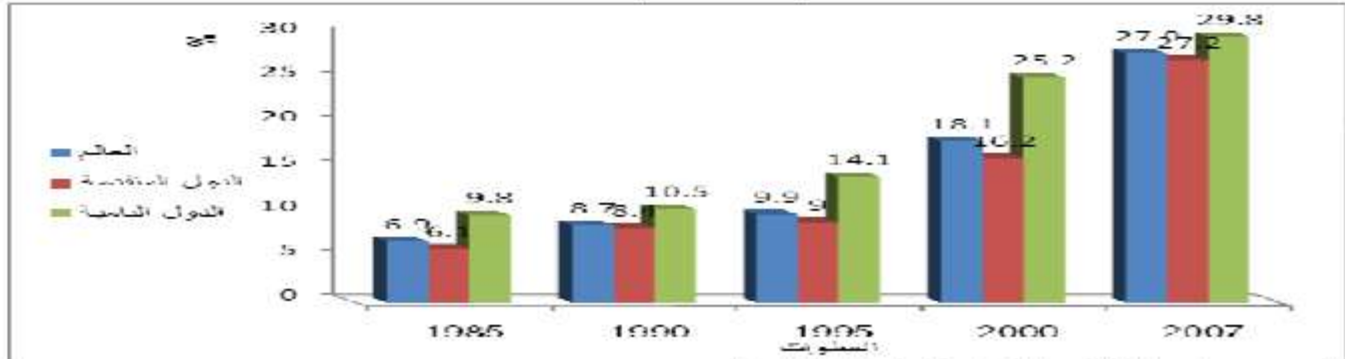
الجدول رقم (3): تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليون دولار للفترة (1990-2007)

السنوات	1990	2000	2007
المخزون العالمي	1941252	5786700	15210560
الدول المتقدمة	1412605	3987624	10458610
الدول النامية	528638	1738255	4246739
الاقتصادات المتحولة	9	60821	505211
الدول العربية	56618	93002	352107

Source: Unctad, world investment report 2008, Op cit, p257-260.

* تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج الإجمالي: يتضح من الشكل رقم (4) أن مساهمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج العالمي تزايدت باستمرار، إذ ارتفعت من 6.9% سنة 1985 إلى 18,1% سنة 2000، لتبلغ 27.9 % سنة 2007 ، نتيجة زيادة مساهمته في الناتج المحلي للدول المتقدمة والدول النامية من 6.1% و9.8% على الترتيب في عام 1985 إلى 27.2% و29.8% في عام 2007، وهذا ما يؤكد التزايد الهائل لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (4): تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج الإجمالي للفترة (2007-1985)

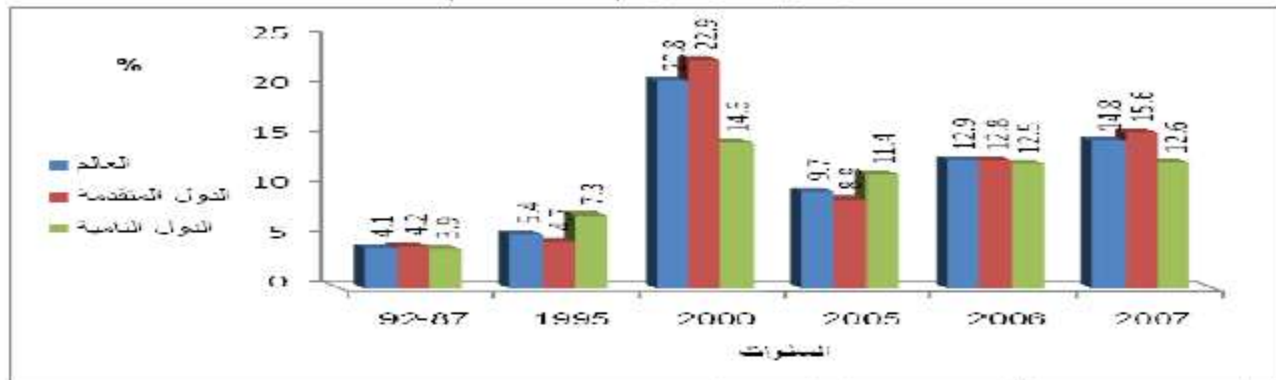


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: - Unctad, world investment report, 1999, p513-514

-Unctad, world investment report, 2008,opcit, p261-262.

* الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تراكم رأس المال الثابت: يتضح من الشكل رقم (5)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تراكم رأس المال الثابت العالمي عرفت زيادة مستمرة حتى عام 2000، ثم عرفت انخفاضًا حاداً كنتيجة لانخفاض التدفقات الواردة كما رأينا سابقًا، وقد عاودت الارتفاع بدءً من عام 2005 لتصل إلى 12.6% و14.8% و15.6% في الدول النامية والعالم والدول المتقدمة في عام 2007 على الترتيب.

الجدول رقم (5): تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تكوين رأس المال الثابت في العالم والدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1987-2007).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: - Unctad, world investment report, 1999, p501-502

-Unctad, world investment report, 2003, p267-268.

-Unctad, world investment report, 2008, p261-262.

وتؤكد مختلف الأرقام والمؤشرات السابقة الذكر على تزايد الأهمية التي أخذها الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، نتيجة المنافسة الكبيرة بين مختلف دول العالم المتقدمة والنامية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجلب اهتمامات المستثمرين الأجانب.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتم العديد من الاقتصاديين والمفكرين بتحديد محددات قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تباينت تفسيراتهم نظرًا لارتكازها على أسس متعددة، كما أنها جاءت في مراحل زمنية مختلفة، ويمكن إيجاز أهمها في النظريات التالية:

أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال

اعتمد تفسير هذه النظرية لتدفقات رأس المال بين الدول على أساس الفروق الموجودة بين عائد رأس المال فيها، والمتمثل في سعر الفائدة حسب C. Kindleberger ، فينتقل رأس المال من الدولة ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع، لكن G.Raggazi أوضح بأن اتخاذ قرار تجسيد مشروع استثمار مباشر خارج حدود الدولة الأم يعتمد على مقدار الربح المتوقع من العملية الاستثمارية وليس سعر الفائدة، والذي يجب أن يكون أكبر من المحقق في الدولة الأم نفسها، كما يجب أن يكون أكبر من الربح الذي تحققه الشركات المحلية، لأن المستثمر الأجنبي يتحمل تكاليف إضافية من عملية التوطن[1].

وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات، منها أن الدافع من وراء الاستثمار لا يكون لتعظيم الربح والعائد فقط، فقد تكون هناك دوافع أخرى كالاستمرارية والتوسع عن طريق اختراق أسواق جديدة[2].

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق Théorie des marchés imparfaits

تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي Stephane Hymer، والذي اعتمد في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في الدول النامية، على غياب المنافسة الكاملة في أسواقها، وعدم قدرة شركاتها على منافسة الشركات متعددة الجنسية من حيث مستوى الإدارة، أو المستوى التكنولوجي، أو توافر الموارد المالية، نظراً لتمتع الشركات متعددة الجنسية بقوة نسبية مقارنة بالشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تمتلك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم[3]، وتكون هذه المزايا عوضًا لها عن المخاطر التي تواجهها والتكاليف التي تتحملها نتيجة استثمارها في الخارج.

وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات منها تجاهلها لأهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها[4]، وبالتالي فقد أهملت في تحليلها لاستراتيجيات الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج Théorie du cycle de vie de produit

ارتكز تحليل Vernon Raymond على سلوك الشركات الأمريكية في عقدي الخمسينات والستينات، إذ

---

(1) Ramdane Djoudad, op cit, p69-72.

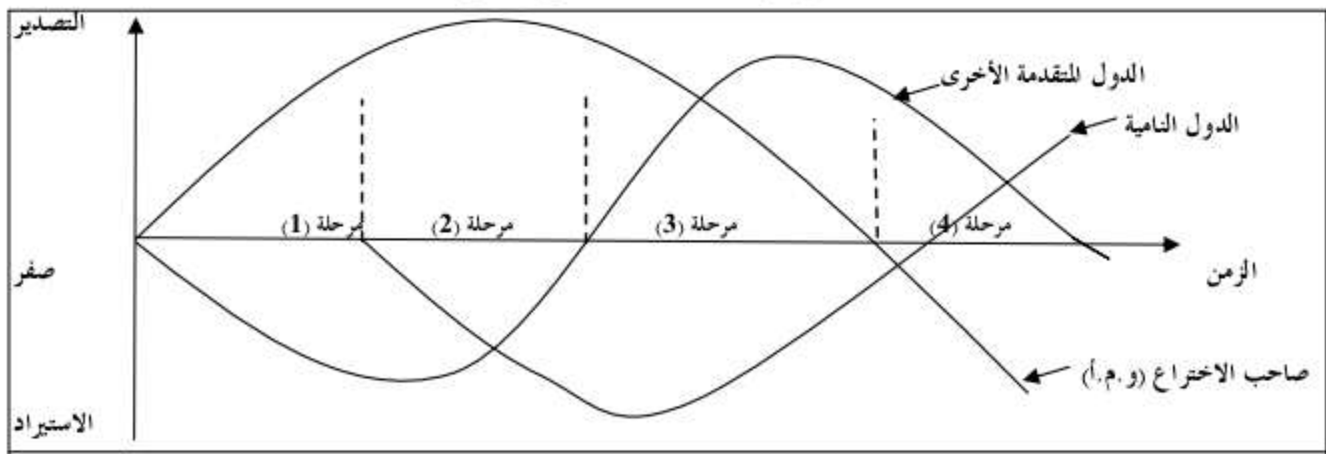
(2) أميرة حسب الله محمد، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا، كوريا الجنوبية ومصر"، الدار الجامعية، 2004-2005، ص27.

(3) عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص53-54.

(4) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص28.

أكد على أن هذه الشركات وبحكم امتلاكها لرأس المال، واهتمامها بالبحث والتطوير، وزيادة إنفاقها لتشجيع الابتكار، وارتفاع مستويات أجور عمالتها، استطاعت ابتكار منتوج جديد لا تستطيع بلوغه شركات دول أوربا الغربية، خاصة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عن أي بلد آخر في العالم في تلك الفترة، وبالتالي سوف يُقابل هذا المنتوج الجديد بطلب استهلاكي محلي مرتفع، وبمرور الوقت، تزول الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأمريكية والأوربية، وتقوم بينهما منافسة حادة للسيطرة على الأسواق الخارجية[1]. ولقد استطاع **فرنون** أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج يعرف بـــ "**دورة حياة المنتوج**" والذي يتضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): دورة حياة المنتوج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 401.

بالنظر إلى الشكل السابق، يتضح وجود أربعة مراحل رئيسية هي:

- المرحلة الأولى: وفيها يتم إنتاج المنتوج الجديد وبيعه في الدولة المبتكرة لتوفر شروط الابتكار من جانب العرض والطلب، كما يتم تصدير كميات منه إلى دول متقدمة أخرى ذات ظروف طلب مشابهة.
- المرحلة الثانية: فيها تقوم الدولة المخترعة بتعظيم إنتاجها وصادراتها إلى الأسواق الدولية لاستمرار التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى، ولقيام بعض الدول النامية باستيراد هذا المنتوج.
- المرحلة الثالثة: وفيها تصبح الدول المتقدمة الأخرى قادرة على إنتاجه، وتنشأ بينها وبين الدولة المخترعة منافسة حادة خاصة في ظل زيادة الطلب على هذا المنتوج من طرف الدول النامية.
- المرحلة الرابعة: وفيها تقوم شركات الدولة صاحبة الاختراع بنقل خطوط إنتاجها إلى الدول النامية لتخفيض تكاليف الإنتاج (توافر العمالة والمواد الأولية بتكاليف منخفضة وتنافسية)، فتصبح الدول النامية قادرة على إنتاجه محليًا، وتبدأ في تصديره إلى الدولة المخترعة وإلى الدول المتقدمة والأخرى.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها إغفالها للعديد من الدوافع المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات والتي قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، كما أن الواقع العملي لا يؤيد انتقال التكنولوجيا من الدول المخترعة إلى النامية في الكثير من المنتجات، أضف إلى ذلك فإن التكنولوجيا المحولة وفق نموذج **دورة حياة المنتوج** إلى الدول النامية متقادمة، تبقي على الفجوة بينها وبين الدولة المخترعة.

---

(1) Ramdane Djoudad, op cit, p61-62.

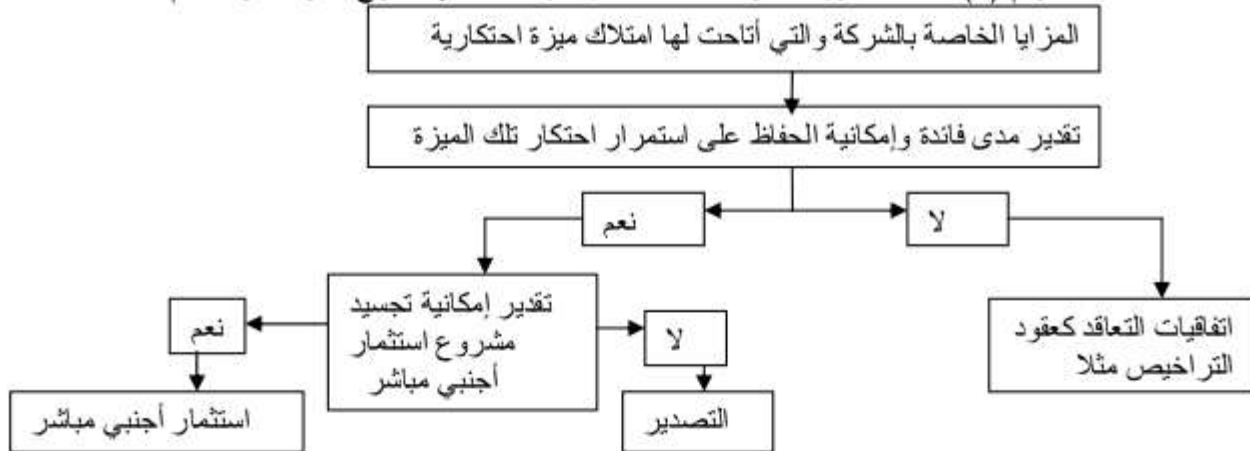
رابعا: نظرية الموقع

ترى هذه النظرية أن الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار بالخارج متعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، سواءً تلك المتعلقة بالتكاليف كالقرب من المواد الأولية، وتكلفة اليد العاملة والنقل، وتوفر رأس المال، أو العوامل التسويقية كدرجة المنافسة، وحجم السوق، ومعدل نموه، أو المزايا والحوافز الممنوحة لجذب وتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بدرجة تقييد التجارة الخارجية، ومستوى الاستقرار السياسي، ونظام الضرائب، وسعر الصرف ... [1]، وترتبط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع، وإنتاجه، وتشغيله، وتسويقه، وإدارته. ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها أهملت في تحليلها للمزايا التي تتمتع بها الشركات والتي تعتبر من العوامل الأساسية المحددة لتوجهها للاستثمار في الخارج.

خامسا: النموذج الانتقائي le Paradigme éléctique

تم صياغته من قبل John Dunning، الذي أكد على أن توجه الشركة إلى تدويل أنشطتها في الخارج يرجع في الأساس إلى امتلاكها لميزة احتكارية في إنتاج منتج معين ناتجة عن المزايا الخاصة بها، كالتكنولوجيا المتطورة، والموارد المالية الكبيرة، والكوادر البشرية المؤهلة، وفي إطار توسيع نشاطها في الخارج، فإنها تفاضل ما بين القيام بذلك بنفسها (احتكار تلك الميزة) من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التصدير، وما بين بيع تلك الميزة من خلال اتفاقيات التعاقد كعقود الترخيص، وكل ذلك في إطار إستراتيجية كلية تهدف من ورائها إلى تعظيم أرباحها، والشكل رقم (7) يوضح ذلك.

الشكل رقم (7): أشكال تدويل الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها خارج حدود الدولة الأم



Source: Eric jasmin, nouvelle economie et FMNs, le paradigme electique, Ceim. Montreal, Avril 2003, p15.

ولتحديد الصيغة الواجب اتخاذها من طرف الشركات متعددة الجنسية في إطار توسيع نشاطها خارج حدود الدولة الأم، قام Dunning بصياغة ما يعرف بنموذج OLI*، بَيَن من خلاله أن محددات توطن الشركات في الخارج مرهونة بتوفر المزايا التالية:

(1) قليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص183-184.

* هو اختصار لـ: Ownership advantages, Location advantages, Internalization specific advantages

*المزايا الخاصة بالشركة: Les avantages spécifiques d'une firme

وهي مختلف الإمكانيات التي تتمتع بها الشركة، والتي تشمل التكنولوجيا المتطورة، ونوعية التنظيم والإدارة، وحجم الشركة، ومواردها المالية...، هذه المزايا تسمح لها بتغطية مختلف تكاليف عملية التوطن خارج الدولة الأم، مما يسمح لها بتعظيم أرباحها في الأجل الطويل[1].

*مزايا الموقع Les avantages des lieux d'implantation

عندما تمتلك الشركة مزايا الملكية السابقة الذكر، تكون مؤهلة لتوطين أنشطتها خارج حدود الدولة الأم، وتبدأ بالبحث عن أحسن موقع لذلك من خلال المفاضلة بين مختلف المواقع التي تتوفر عنها المعلومات، بناءً على عدة متغيرات قانونية، واقتصادية، واجتماعية وسياسية تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار، مما يسمح لها بتعظيم استفادتها من مزايا الملكية التي تتمتع بها[2].

*مزايا التدويل Les avantages de l'internalisation

وهي مرتبطة باحتمالات التوسع والتطور في أنشطة الشركات، وتتمثل في القدرة على توظيف موارد الشركة في سوق الدول المضيفة بطريقة فعالة للحد من مختلف القيود والمخاطر والمستجدات الطارئة، مما يسمح بتخفيض تكلفة المعاملات، والتوسع في أسواق جديدة، وحماية التكنولوجيا المحولة، ومراقبة الإنتاج، وبالتالي تعظيم الأرباح[3].

وتتحدد الأشكال التي يتم بها اختراق الأسواق الخارجية وفقًا لمدى توافر المزايا السابقة الذكر كما هو موضح في الجدول رقم (4)، والملاحظ أن المزايا الخاصة بالشركة تعتبر شرطًا ضروريًا وأساسيًا لاختراق الأسواق الخارجية، وهي العنصر المشترك بين مختلف الأنماط داخل النموذج.

الجدول رقم (4): أنماط اختراق الأسواق الأجنبية حسب النموذج الانتقائي

أنماط دخول الأسواق	المزايا الخاصة بالشركة	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	-	+
اتفاقيات التعاقد	+	-	-

المصدر: ليلى جاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص29.

تدل (+) على توافر المزايا، وتدل(-) على عدم توافر المزايا.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن الخيارات المطروحة أمام الشركات لاختراق الأسواق الأجنبية تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الشركة في متناولها المزايا الثلاثة السابقة الذكر، أو التصدير لغياب مزايا الموقع، أو اتفاقيات التعاقد مثل عقود الترخيص، لغياب مزايا الموقع، ومزايا التدويل .

وبهذا، فقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحددات قيامه، وقد تباينت في النتائج التي توصلت إليها، لأنها جاءت في مراحل زمنية مختلفة، كما ارتكزت على أسس متباينة.

(1) Cnuced, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva, 2007, p46.
(2) Eric jasmin, opcit, p11.
(3) Jean Luis Mucchielli, déterminant de délocalisation et firmes multinationales, in: revue économique, n4, 1992, p649.

المبحث الثالث

تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

تباينت الآراء في إمكانية توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة عملية التنمية في الدول المضيفة خصوصًا النامية منها، لكونه عملية تربط بين طرفين أحدهما المستثمر الأجنبي والآخر الدول المضيفة، ولكل منهما أهداف متعددة يسعى إلى تحقيقها من ورائه، ومع احتمال تعارض أو توافق هذه الأهداف، فإنه يترك آثار وتبعات قد تكون سلبية أو ايجابية تمتد إلى العديد من المتغيرات في الدول المضيفة.

أولا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى توظيفه كعامل لتدعيم خططها التنموية، وبالموازاة لذلك فإن المستثمرين الأجانب يعتبرونه عاملاً ديناميكيًا لانتشارهم في الأسواق العالمية وتعظيم أرباحهم.

1_ دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يتجسد حوار الرفض والدفاع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دوافعه، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
- البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.	- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.
- تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدول المضيفة.	- الحصول على التكنولوجية المتقدمة.
- التخلص من تكنولوجيا متقادمة.	- تطوير الإدارة المحلية.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.	- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- البحث عن أسواق جديدة.	- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب المعملية.	- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- البحث عن أرباح ضخمة.	- زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	- إنشاء صناعات جديدة.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.	- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.	- تحسين المركز التنافسي للدولة.
- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من ضرائب ورسوم.	
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	
- اعتبارات إستراتيجية أخرى.	

المصدر: فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص36.

يتضح جليًا من خلال الجدول رقم (5) أن لكل طرف من أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر أهداف يسعى من ورائه لتحقيقها، قد تتوافق أو تتعارض مع أهداف الطرف الآخر، مما قد ينجم عنه آثار قد تكون إيجابية أو سلبية على طرفيه، وهذا ما سيتضح في الفقرة التالية.

2_ مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مزايا متعددة، وتختلف هذه المزايا في حالة الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي.

2_1 بالنسبة للدولة المضيفة: تهدف من استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق المزايا التالية[1]:

– تعويض الانخفاض في الاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة استثمار أرباحه.

– تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الواردة، وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة.

– تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي يتيحها، ويتوقف ذلك على ممارسات الشركات المستثمرة، والمجالات التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مستوى مهارة قوة العمل في الدولة المضيفة ، كما يعمل على زيادة أجور هذه الأخيرة وقدراتها الإنتاجية.

– إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول والتي تشمل على التكنولوجيا، ورأس المال، والمهارات الإدارية، كما تعتبر قناة يتم من خلالها تسويق المنتجات دوليًا، وبالتالي زيادة الصادرات.

– ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

– بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .

كما تستفيد الدول المضيفة من زيادة حصيلة إيراداتها العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من نشاط هذه الاستثمارات، وعلاج العديد من الظواهر السلبية كهجرة الأدمغة ورؤوس الأموال المحلية، فوجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى زيادة طلب الكوادر وأصحاب الكفاءات، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين لإقامة مشاريع مشتركة، ومن ثم إبقاء هذه العوامل الإنتاجية وتوظيفها محليًا.

2_2 بالنسبة للمستثمر الأجنبي :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطًا للتوسع في أسواق جديدة، وبالتالي تتحول الشركات المستثمرة إلى شركات متعددة الجنسية[2]، وهذا ما يتيح لها العديد من المزايا، إذ يظهر من الجدول رقم (5) السابق، أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة، ومن توافر المواد الخام، ومن المزايا الضريبية، ومن انخفاض المنافسة في أسواقها مما يسمح له باستخدام تكنولوجيا متقادمة غير مكلفة، وتوسيع أنشطته لاختراق أسواق جديدة، وبالتالي زيادة مبيعاته وتعظيم أرباحه.

3_ عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

ليست الايجابيات السابقة دائمة التحقق، إذ قد ينطوي على عدد من السلبيات، منها:

3_1 بالنسبة للدول المضيفة[3]:

– عندما تكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن شراء لشركات محلية، فإنها تؤدي في الغالب

---

(1) سعدي فضيل وبن عامر خالد، مداخلة بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية"، الملتقى العلمي الدولي:الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، 22/23 أكتوبر 2007، ص15.

(2) سعد غالب ياسين، "الإدارة الدولية، مدخل إستراتيجي"، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998، ص85.

(3) René Deschuter, les investissements directs étrangers, revue: Le financement du devloppement durable, n: 60, 2003, p51.

إلى تسريح العمال، كما تؤدي المنافسة غير المتكافئة إلى إغلاق شركات محلية أخرى تنشط في نفس المجال، ففي مثل هذه الحالات يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعميق أزمة البطالة.

– قد لا توفر الفرص الكافية لتطوير مهارات وخبرات عمالة الدول المضيفة، نتيجة تقديمها لأساليب إدارية وتنظيمية متطورة لا تراعي ظروف البيئة المحلية وطبيعة ومستوى مهارات القوى العاملة الوطنية، أي عندما تتطلب عمالة ماهرة ومؤهلة قد لا تتوفر محليًا، أو عند توجهها للاستثمارات ذات الكثافة في رأس المال، كما أن الطرائق الفنية المنقولة قد تقتصر على المشروع الأجنبي دون نقلها للعمالة المحلية.

– تحصل على أرباح قد تكون أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، وفي حالة تحويلها إلى الخارج، فإن ذلك يشكل استنزافًا للموارد المحلية، ويزداد الأمر سوءً عندما تكون مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد اعتمدت في تمويل أنشطتها على أسواق الدول المضيفة(مدخراتها المحلية).

– قد لا تسهم في تحويل التكنولوجيا، ويتأكد ذلك من احتكار الشركات الأجنبية للتكنولوجيا المحولة معها لأنها سر تنافسيتها، أو عندما تحول تكنولوجيا متطورة لا يمكن استيعابها في الدول المضيفة، أو في حالة تحويل تكنولوجيا متقادمة لم تعد منافسة تبقي على استمرار الفجوة التكنولوجية، كما تتحمل الدول المضيفة تكاليف باهظة كمقابل للتكنولوجيا المحولة.

– العديد من هذه المشروعات – وخاصة في إفريقيا– تتمركز في قطاع المواد الأولية كالنفط والمناجم، وهذا ما يطرح إشكالية القيمة المضافة التي تحصل عليها هذه الدول المضيفة، وتطرح نفس الإشكالية في المشروعات التي يتم فيها استيراد كل مستلزماتها، وتصدير إنتاجها، مع تحويل الأرباح والمداخيل.

– صحيح أن هذا النوع من التمويل الدولي لا تنشأ عنه التزامات على الدول المضيفة مقارنة بالمصادر الأخرى كالقروض والمساعدات، إلا أنه قد يمارس العديد من الضغوط على مستوى الدول الصغيرة نسبيًا لإتباع استراتيجيات تنموية محددة، قد لا تكون في صالحها، كما قد تعمل على تعميق النفوذ السياسي والاقتصادي للمستثمر الأجنبي مع بعض الفئات الرأسمالية الطفيلية المستفيدة محليًا.

كما أن مبالغة الدول المضيفة في تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب ينعكس سلبًا في انخفاض إيراداتها العامة، وتتعمق هذه السلبيات أكثر في كون المستثمر الأجنبي يسعى كذلك إلى تجسيد أهداف الدولة الأم في كثير من الحالات(أنظر الجدول رقم (5))، كتخفيض البطالة المقنعة فيها، أو التخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة مما قد ينجم عنه آثار سلبية على البيئة وتحميل الدول المضيفة تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الإستراتيجية كالسيطرة على مصادر الطاقة لضمان الإمدادات للدول الأم، مما يسبب ممارسة ضغوط سياسية.

3_2 بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

وتتمثل في مختلف الشروط التي قد تفرض على المستثمر الأجنبي في حالة المشاريع المشتركة، سواءً في التوظيف، أو التصدير أو تحويل الأرباح، إضافة إلى احتمالات التعارض في قرارات الإدارة والتنظيم، كما أن انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر الوطني قد تؤثر سلبيًا على فعالية المشاريع المشتركة، كما تنطوي الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي على عدد من الأخطار كالتأميم،

والمصادرة، أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والحروب الأهلية[1]. وتتأكد هذه المخاطر في كون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب وقتًا طويلاً لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، وبالتالي تكون عرضة لكل التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في الدول المضيفة.

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة

تباينت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول المضيفة كما تأكد سابقًا، مما يصعب معه تقدير إمكانية توظيفه لخدمة أهدافها التنموية، خصوصًا النامية منها، لذلك سيسلط هذا الجزء الضوء على تقدير ذلك بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات بنوع من التحليل.

1_ آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة، وهناك رأي يؤيد التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف، فالشركات متعددة الجنسية وبحكم امتلاكها للموارد المالية ومعرفتها بالفنون الإنتاجية والتسويقية، تكون ذات قدرة أفضل على تمييز وتنفيذ واستغلال المشروعات الإنتاجية من شركات الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة[2]، ويتأكد ذلك في الاستثمارات المقامة في الأنشطة الكثيفة العمالة ذات التوجه التصديري في الدول النامية وبالدرجة الأولى في الصناعات التحويلية[3].

كما يظهر التأثير الإيجابي بصفة غير مباشرة من خلال زيادة إيرادات الدول المضيفة من تحصيل الضرائب على المستثمرين الأجانب(خصوصاً في حالة عدم تقديم مزايا وإعفاءات ضريبية)، وما ينتج عنه من زيادة الإنفاق الاستثماري، كما أن توسع المستثمرين الأجانب في استثماراتهم سوف ينعكس إيجابًا في زيادة مناصب العمل المستحدثة، ويتوقف ذلك أساسًا على مدى التحسين المتواصل لمناخ الاستثمار.

وهناك من يرى عكس ذلك، فقد تنسحب الشركات المحلية بفعل المنافسة غير المتكافئة وهو ما حدث في البرازيل بين سنتي 1970 و1975 بخروج أكثر من 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية، وتحولت العديد من المشروعات الصغيرة إلى مجرد منافذ لتوزيع منتجات الشركات الأجنبية، كما أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية، ويعود ذلك إلى إمكانية تحويل أنشطتها نظرًا لخبرتها الدولية[4]. كما قد تتطلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عمالة ماهرة ومؤهلة قد لا تتوفر محليًا، أو عندما تعتمد على أساليب الإنتاج المتطورة، خاصة وأن أساليب الإنتاج للدول المتقدمة وشركاتها في تجديد دائم.

وفي ظل تباين الآراء السابقة، فالملاحظ هو وجود أثر إيجابي في العديد من الدول المضيفة،

---

(1) عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص486 و490.

(2) جون هدسون، مارك هرندر، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المريخ، الرياض، 1987، ص724-725.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد حول القضايا التي تتناولها اتفاقيات الاستثمارات الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999، ص64.

(4) سعدي فضيل وبن عامر خالد، مداخلة بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية"، الملتقى العلمي الدولي:الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، 22/23 أكتوبر 2007، ص6-7.

ونقطة الخلاف تكمن في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الدول المضيفة، والتي تختلف من دولة لأخرى، ويتضح من الجدول رقم (6)، أن تايوان كان المستفيد الأكبر في عدد مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قدرت إجمالي العمالة في المشاريع الأجنبية بأكثر من نصف مليون في الصناعات التحويلية وبأكثر من مليون في كل الصناعات، تليها سيريلانكا ثم فتنام، مع تسجيل انخفاض عدد المناصب المستحدثة في تركيا في الصناعات التحويلية إلى 31000 منصب، لتقدر بذلك مساهمته في إجمالي التشغيل بـــ3.2%، مع الملاحظ أن نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في التشغيل في سيريلانكا تزيد عنها في تايوان نتيجة انخفاض إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية وكل الصناعات في سيريلانكا عن تايوان .

الجدول رقم (6): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في بعض الدول

الدول		إجمالي العمالة في المشاريع الأجنبية بالآلاف		إجمالي العمالة بالآلاف		نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في إجمالي التشغيل %	
		الصناعات التحويلية	كل الصناعات	الصناعات التحويلية	كل الصناعات	الصناعات التحويلية	كل الصناعات
سيريلانكا	1996	197.6	240.2	363.3	1089.0	54.4	22.1
تايوان	1995	517.6	1003.6	2449.0	9045.0	21.1	11.1
تركيا	1990	31.0	–	975.2	–	3.2	–
الفتنام	1995	110.9	144.4	745.0	2707.0	14.9	5.3

Source: unctad, world investment report 1999, p409.

وقد يعود التباين في عدد المناصب المستحدثة من طرف المستثمرين الأجانب في الدول السابقة إلى تباين مستوى استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو إلى تباين طبيعة وظروف سوق العمل فيها، مما انعكس في تباين مستويات إشراك عمالة هذه الدول في المشاريع المقامة.

كما تمارس الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثارًا أخرى غير مباشرة على العمالة في الدول المضيفة تخص الأجور، إذ تكون الشركات متعددة الجنسية ذات الإنتاجية والمردودية المرتفعة مستعدة لدفع أجور أكبر من شركات الدول المضيفة لجذب اليد العاملة المؤهلة، وهذا ما يدفع النقابات العمالية في الدول المضيفة إلى مطالبة شركاتها برفع أجور العمالة[1]. وبالرغم من ذلك تظل الفروق كبيرة بين أجور العمالة الأجنبية والعمالة المحلية في المشاريع المقامة في الدول المضيفة، كما تبقى ضعيفة مقارنة بمستويات الأجور المدفوعة في الدول الأم، لأن الشركات الأجنبية تسعى جاهدة للاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة لتعظيم أرباحها.

2_ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، وللحكم على أثره على ميزان المدفوعات لابد من دراسة شاملة لأثره على كل مكوناته.

2-1 آثاره على الحساب الجاري: تتجلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في النقاط التالية:

(1) Bernard Hugonnier, Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales, éd: Economica, Paris, 1984 , P 199.

أ- الميزان التجاري: يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي أو سلبي على الميزان التجاري، وذلك حسب الحالات التالية:

– عند توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير فإن ذلك ينعكس إيجابًا في زيادة صادرات الدول المضيفة، مما سيترك أثراً إيجابيًا على الميزان التجاري، ويتضح من الجدول رقم (7) أن نسبة مساهمة صادرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات العديد من الدول كانت مهمة. سواءً المتقدمة، إذ تصل في كندا، والنمسا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والسويد إلى45.5%، و24.7%، و22.4%، و22.3%، و19.7% على الترتيب، أو النامية، إذ تصل في سنغافورة، وماليزيا، والصين، وتايوان، والمكسيك إلى 60.6%، و51%، و36.1%، و26.8%، و18.2% على الترتيب.

الجدول رقم (7): مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات بعض الدول الوحدة: مليون دولار

الدول	كندا	النمسا	السويد	فرنسا	و.م.أ	الصين	المكسيك	تايوان	ماليزيا	سنغافورة
السنوات	1994	1996	1994	1992	1996	1997	1993	1995	1994	1996
صادرات المستثمرين الأجانب (1)	83603	23061	14253	50283	136588	74900	11174	22957	28874	44511
إجمالي الصادرات(2)	183707	93401	72279	224833	611800	207251	61477	85743	56590	73465
% (2)/(1)	45.5	24.7	19.7	22.4	22.3	36.1	18.2	26.8	51	60.6

Source: unctad, world investment report 1999, p410.

– صحيح أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد دعمت صادرات العديد من الدول، لكن قد تلجأ هذه المشاريع إلى استيراد بعض مستلزمات الإنتاج من الخارج خصوصًا من الدولة الأم لتدعيم صادراتها، لذلك فإن الأثر الصافي لها في هذه الحالة على الميزان التجاري للدول المضيفة يتمثل في فرق صادراتها عن وارداتها، ويظهر جليًا من الجدول رقم (8) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة أثرت سلبًا على ميزانها التجاري، أما في الدول النامية فقد أثرت سلبًا على الميزان التجاري للصين والمكسيك، في حين لعبت دوراً إيجابيًا في تدعيم الميزان التجاري لماليزيا، وتايوان.

الجدول رقم (8): صادرات وواردات المستثمرين الأجانب في عدد من الدول المتقدمة والنامية الوحدة: مليون دولار

الدول	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الرصيد
النمسا	1996	23061	27059	3998-
اليابان	1995	23917	42383	18466-
الولايات المتحدة الأمريكية	1996	136588	252588	116402-
الصين	1997	74900	77721	2821-
البرازيل	1997	21745	19371	2374
ماليزيا	1994	28874	17584	11290
المكسيك	1993	11174	18081	6907-

Source: unctad, world investment report 1999, p411.

– من الآثار المهمة التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، ويظهر من

خلال الجدول رقم (9) أن مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة في أسواق الدول المُستَثمَر فيها في عام 2005 تعد هائلة، إذ تصل في الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، وهونج كونج إلى 2755.9، و805، و317.1، و266.8 مليار دولار على الترتيب، نتيجة اتساع حجم أسواقها بفعل ارتفاع دخل الفرد فيها، وتصل في الهند وسلوفينيا إلى 41.2، و14.9 مليار دولار على الترتيب.

الجدول رقم (9): مبيعات الشركات الأجنبية في أسواق الدول المستثمَر فيها بالمليون دولار في عام 2005

الدول	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	اليابان	هونج كونج	الهند	سلوفينيا
2005	2755941	805005	317192	266827	41237	14954

Source: unctad, world investment report 2008, p283.

– زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات الأجنبية إذا انعكس في زيادة الطلب على الواردات، وبالتالي ينعكس سلبًا على رصيد ميزانها التجاري[1].

وبهذا فإن تقدير الأثر الصافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري للدول المضيفة يعتمد على مقارنة إجمالي صادرات هذه المشاريع بوارداتها، ومدى مساهمتها في تخفيض الاستيراد بتمويلها للسوق المحلي، إضافة إلى مقدار الزيادة في الواردات الناجمة عن زيادة الدخل، ولا شك أن هذا الأثر الصافي لا يخضع فقط إلى إستراتيجية المستثمر الأجنبي، بل يعتمد كذلك على مدى قدرة الدول المضيفة على توفير مستلزمات الإنتاج بتكلفة منخفضة (للحد من الاستيراد)، ومدى اتساع حجم أسواقها وارتفاع دخل الفرد فيها لتكون حافزًا على تمويل أسواقها المحلية، وبمدى قدرتها على توظيف الدخل المتأتي من هذه المشاريع لتدعيم صادراتها والتقليل من الاستيراد.

ب– حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى مجموعة من الخدمات كالنقل، والتأمين، والخدمات المصرفية، فإذا ما اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرًا منعدمًا على حساب الخدمات والمداخيل، أما إذا اعتمدت على مصادر خارجية فإن هذا يترتب عليه أثرًا سلبيًا على حساب الخدمات والمداخيل للدولة المضيفة.

كما أن تحويل الأرباح ومدفوعات خدمة التكنولوجيا إلى الدول الأم يترك أثراً سلبيًا على حساب الخدمات والمداخيل للدول المضيفة، وفي هذا الإطار، فقد قدرت إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية للفترة (1950–1967) بنحو 7473 مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحولة لنفس الاستثمارات وخلال نفس الفترة بنحو 16079 مليون دولار، كما تدفقت خلال الفترة (1978–1980) إلى الدول النامية نحو 6 مليار دولار كاستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بلغت نحو 13 مليار دولار، أعيد استثمار منها 2 مليار دولار فقط، والباقي تم تحويله إلى الدول الأم (المتقدمة). كما بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا عن طريق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة شملتها الدراسة في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بـــ5% من إجمالي صادراتها[2]. هذه الإحصائيات تؤكد ارتفاع الأعباء التي تتحملها الدول النامية جراء ارتفاع حجم الأرباح المحولة ومدفوعات خدمة التكنولوجيا، مما ينعكس سلبًا

(1) جون هدسون، مارك هندنر، مرجع سبق ذكره، ص728.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص281–282، و485.

على موازين الخدمات والمداخيل، وهذا ما يشكل استنزافًا لرأس مالها، ويزداد الأمر سوءً إذا تم تمويل هذه المشاريع من مدخراتها المحلية.

جـ- حساب صافي التحويلات: في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقامت هذه الأخيرة بتحويل مدفوعات الدخل للخارج، فإن ذلك يترك أثرًا سلبيًا على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة[1]. ويزداد هذا الأثر سوءً في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة (النامية)، مما لا يسمح بإشراكها في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية، والرواتب والأجور الممنوحة للعمالة الأجنبية ككل.

2-2 حساب رأس المال: يظهر الأثر في النقاط التالية:

- يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، وبمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة ومتزايدة، باستقطاب تدفقات جديدة، أو بنجاحها في إقناع المستثمرين الأجانب بإعادة استثمار الأرباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة، وهذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها، ويظهر من الجدول رقم (10) أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن استثمارات جديدة (مابين 58 و70%)، والباقي عبارة عن قروض بين الفروع، أو أرباح أعيد استثمارها، هذه الأخيرة سجلت نسبة وسطية ضعيفة قدرت بـــ22,2% خلال الفترة (1995-2004)، وبالرغم من ارتفاعها بدءً من عام 2003 إلا أنها كانت على حساب القروض بين الفروع، مما يؤكد مرة أخرى على أن أغلب الأرباح المحققة في الدول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أعيد استثمارها تعتبر استثمارًا مباشرًا جديدًا يدعم رصيد حساب رأس المال، أما إذا تم تحويلها إلى الخارج فإنها تمارس أثرًا سلبيا على حساب الخدمات والمداخيل).

الجدول رقم (10): تطور نسب مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1995- 2004)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
استثمارات جديدة %	70	60	58	63	68	61	65	72	71	67
قروض بين الفروع %	13	23	23	30	24	30	32	18	9	0
أرباح أعيد استثمارها %	17	13	19	9	8	9	3	10	20	33

Source: Unctad, world investment report 2005, p11.

كما أن الظروف التي تميز الدولة المضيفة نفسها والتي تتجلى في مدى وجود المناطق الحرة، والسياسة الضريبية والجمركية، ومعدلات التضخم...، ففي حالة عدم فعالية متطلبات الاستثمار المختلفة فإن ذلك سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأثير سلبًا على حساب رأس المال[2]، كما أن هذه البيئة تشجع على تحويل الأرباح إلى الخارج، مما ينعكس سلبًا على حساب الخدمات والمداخيل.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، منها دراسة Lall وStreeten، وكذلك دراسة Sanders وزملائه على بعض الدول النامية، وقد

---

(1) جون هدسون، مارك هندر، مرجع سبق ذكره ص727.

(2) أليخاندرو لوبيز ميخيا، "التدفقات الضخمة لرأس المال، الأسباب والنتائج ورد فعل السياسة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد3، سبتمبر 1999، ص29-30.

أظهرت وجود تأثير سلبي على كل دول الدراسة، وفي المقابل فقد مارس الاستثمار الأجنبي المباشر أثرًا إيجابيًا على الدخل في أغلب دول الدراسة، والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل و ميزان المدفوعات

دراسة LALL و STREETEN			SANDERS و زملائه		
الدول	مجال التأثير		الدول	مجال التأثير	
	الدخل	ميزان المدفوعات		الدخل	ميزان المدفوعات
إيران	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	الفيليبين	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
كولومبيا	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي	جواتيمالا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
كينيا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	الأرجنتين	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
جامايكا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	غانا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
ماليزيا	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي	الهند	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي

المصدر: سعدي فضيل وبن عامر خالد، أكتوبر 2007، مرجع سبق ذكره، ص5.

3_ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي

تعرف التكنولوجيا بأنها مزيج الموجودات المادية والموارد البشرية، والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها، واستخدامها بكفاءة، وتطويرها تماشيًا مع مختلف الاحتياجات والمتطلبات المتنامية[1].

ويكتسي موضوع التكنولوجيا أهمية بالغة للدول المتقدمة وشركاتها التي عززت به من سيطرتها على الأسواق العالمية، وسيكون محددًا هامًا لاستمرار تنافسيتها مستقبلاً، كما أدركت الدول النامية أن استيراد هذا العامل واستيعابه يعني إمكانية بناء قاعدة تكنولوجية ذاتية تكون محددًا هامًا لنجاح خططها التنموية.

ويتم استيراد التكنولوجيا بالاعتماد على أشكال التعاون الدولي كالتراخيص، أو بالتواصل مع الخبراء الأجانب والتدريب بالممارسة، أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على البحث والتطوير.

وقد تباينت الآراء في تقييم فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لاستيراد التكنولوجيا، إذ يرى المؤيدون أن المشاريع المشتركة التي تنطوي على التكنولوجيا المتطورة تسمح بخلق احتكاك بين الشركات الأجنبية وشركات الدول المضيفة، مما يسمح لهذه الأخيرة باستيعاب التكنولوجيا المحولة معها، كما أن المنافسة التي تفرضها الشركات الأجنبية تجبر شركات الدول المضيفة على زيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة حجم المعرفة الجديدة، ويترتب على ذلك حدوث تقدم تقني يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، كما يتضح من الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8): الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي



المصدر: مجدي الشوربجي، مداخلة بعنوان: "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الملتقى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي(الجزائر)، 15/14 نوفمبر 2005، ص 264.

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص444.

وهناك من يرى عكس ذلك، إذ تتخذ الشركات الأجنبية إجراءات تحول دون استفادة شركات الدول المضيفة من التكنولوجيا المحولة معها لتدعيم مركزها الاحتكاري، ولاستمرار تنافسيتها، كما تقوم بتركيز أنشطة البحث والتطوير في الدولة الأم[1]، كما أن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والتي تعتمد في احتياجاتها على الاستيراد من الخارج لا تسمح بخلق أية علاقات مع الشركات المحلية، وأكثر من ذلك فالشركات الأجنبية بما تتميز من قدرات مالية وبشرية وتكنولوجية لن تصمد أمامها الشركات المحلية التي سوف تخرج من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة[2].

وفي ظل تباين الآراء السابقة الذكر، فإن الدراسات الميدانية في هذا المجال أكدت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورًا في تحويل التكنولوجيا إلى بعض الدول المضيفة، فوفقًا لدراسة شملت 56 شركة أمريكية وأوروبية ويابانية مستثمرة في الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، ومصر، وتايوان، وهونج كونج، فإن أغلب هذه الشركات مارست أنشطة البحث والتطوير ذات الطابع التطبيقي في هذه الدول، وأشركت مهاراتها بنسب عالية، كما قامت بتدعيم جامعاتها مادياً وتكنولوجياً[3]. كما ارتفع متوسط مساهمة نفقات البحث والتطوير لفروع الشركات الأجنبية في الدول النامية كنسبة من إجمالي النفقات على البحث والتطوير فيها من 2.3% في عام 1993 إلى 17.7% في عام 2002، وقد سجلت معدلات مرتفعة في سنغافورة، والصين، والمكسيك، والأرجنتين، وبالرغم من انخفاضها في تركيا إلا أنها تبقى معتبرة، كما يؤكد ذلك الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): تطور إنفاق فروع الشركات الأجنبية على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في بعض الدول النامية للفترة (1993-2003)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
متوسط الدول النامية %	2.3	2.3	1.5	2.3	2.5	4.1	11.8	14.3	18.3	17.7	–
الأرجنتين %	–	–	–	14.3	12	15.1	7.1	11.8	16.5	23.2	–
الصين %	–	–	–	–	–	18	19.2	21.6	21.7	22.0	23.7
سنغافورة %	–	–	–	–	–	–	–	–	57.6	52.9	59.8
تركيا %	–	–	–	–	14.8	8.4	7.3	10.6	–	–	–
المكسيك %	–	52.7	29.3	51.3	46.9	38.9	39.9	45.9	32.5	–	–

Source: Unctad, world investment report 2005, p293-292.

وتعتبر سياسة تدويل أنشطة البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسية خارج حدود الدول الأم من صميم استراتيجياتها، أي أن ذلك لا يعني أن هذه الشركات تسعى إلى إمداد الدول النامية بالتكنولوجيا، فقد أدركت بأن نشاط البحث والتطوير يجب أن يتجزأ ليتم القيام بمراحل معينة منه في مناطق تضمن له أداءً أفضل وبتكلفة أقل، ويتم ذلك في مجمعات المواهب الموجودة في الدول النامية، إذ تشير الإحصائيات أنه خلال الفترة (2001-2002) وصل عدد طلاب التعليم التقني في الصين، وروسيا، والهند كأحسن الدول في

(1) Franck moulin, une analyse dynamique du role de l' IDE dans les restructions industerielles dans les pays d' europe C et O, revue d'etudes comparatives East West, 1997,p13.

(2) Vinish Kathuria, the impact of FDI inflows on R and D investment by medium and high tech firms in India, transnational corporations, volume 17, n 2, August 2008, p48-49.

(3) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص452.

العالم إلى 2.58 ، و2.388، و1.913 مليون طالب[1]. ولا شك أن المشاريع المقامة في مثل هذه الدول سوف تنعكس إيجابًا في استغلال مواهبها ذات التكلفة المنخفضة، وهذا ما سيعزز من تنافسية الشركات الأجنبية. وبهذا فقد أصبحت بعض الدول النامية مواقع جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على التكنولوجيا المتطورة، مما فتح لها المجال (في ظل امتلاكها لبنى بحثية متطورة) لاستيراد التكنولوجيا واستيعابها وبالتالي توطينها في مرحلة أولى، ثم إعادة إنتاجها وتصديرها في مرحلة ثانية، وبذلك فقد نجحت في الارتباط الإيجابي بشبكة الابتكار العالمية*.

لكن ذلك لم يُتَح لكل الدول النامية، نتيجة ضعف إنفاقها على البحث والتطوير، وعدم اعتنائها بالمواهب، وغياب ربطها للجامعات بمختبرات الشركات الخاصة والعامة، واستمرار هجرة الأدمغة والذي يعتبر تحويلاً عكسيًا للتكنولوجيا من الدول النامية إلى المتقدمة، كل هذه العوامل جعلت من هذه الدول مهمشة في استقطابها لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنطوي على التكنولوجيا المتطورة، وحتى إذا استقطبتها فإنها غير قادرة أصلاً على استيعاب التكنولوجيا المحولة معها. وهو ما يستوجب منها تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير مستويات التعليم والتدريب، وتعزيز الدعم الحكومي لأنشطة البحث والتطوير، بالإضافة إلى تشجيع المشاريع المشتركة واتفاقيات استيراد التكنولوجيا مع الشركات الأجنبية، واعتماد إطار قانوني مشجع للبحث العلمي[2].

ولا بد أن تكون هذه السياسات مرتبطة بتبني مناخ استثماري ملائم، بكل مؤشراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقانونية والتنظيمية، ليشكل إطارًا شاملاً ومتكاملاً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بما فيها التي تنطوي على أنشطة البحث والتطوير)، والتفاعل الإيجابي معها بتوجيهها لخدمة خطة التنمية، بما يكفل تعظيم إيجابياتها، وتحجيم سلبياتها، وهذا ما سيتم السعي إلى تبيانه في الفصل التالي.

---

(1) Unctad, world investment report 2005, p296

* ظهرت العديد من الشركات في بعض الدول النامية في مختلف المجالات وأصبحت منافسة لشركات الدول الغربية، مثل شركة **ميتال** الهندية في الحديد والصلب (أكبر شركة في هذا المجال عالميا)، الشركة الكورية **سامسونج** في الاتصالات والإلكترونيات، وفي مجال النفط نجد شركة **بتروناس** الماليزية، وشركة **بتروبراس** البرازيلية، وشركة **بترو شاينا** الصينية، أنظر: جاسم المناعي، "التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص والتحديات)"، صندوق النقد العربي، ماي 2008، ص5.

(2) Mouhamed mansour kadah, foreign direct investment and international technology transfer to Egypt, working paper 0317, P9-10.

الفصل الثاني: معطيات مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه

المبحث الأول: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية، والاجتماعية، والثقافية

ثانيا: الإجراءات الخاصة بالسياسة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

أولا: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية

ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

رابعا: مؤشر التنمية البشرية

خامسا: مؤشر مخاطر بيئة الأعمال

سادسا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

سابعا: مؤشر Coface

ثامنا: مؤشر " اليورو مني" للمخاطر القطرية

تاسعا: مؤشر التنافسية العالمي

عاشرا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

المبحث الثالث: موقع مناخ الاستثمار في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية

أولا: اتخاذ قرار الاستثمار

ثانيا: سياسات التخطيط الاستراتيجي في الشركة متعددة الجنسية

ثالثا: تسيير المخاطر من طرف الشركات متعددة الجنسية

مقدمة الفصل

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة زيادة هائلة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزى هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى حقيقة مفادها أن العديد من الدول أصبحت أكثر انفتاحًا على الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يعد السؤال المهم هو السماح أو عدم السماح لهذا النوع من الاستثمارات بالدخول إلى مختلف الدول، وإنما كيف السبيل لجذبها؟

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن ذلك ينصرف إلى مجموعة القوانين والسياسات والهيئات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بـ"**مناخ الاستثمار**"، هذه العناصر المتداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وجلها متغير، يخلق تفاعلها أوضاعًا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو طاردة له.

ولا يقتصر اختيار البلد المضيف من طرف المستثمر الأجنبي على معرفة البيانات والقوانين والتصريحات الصادرة من هذا البلد، وإنما تتم عملية الاختيار هذه بناءً على عدة معايير تهدف كلها إلى قياس وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار في البلد المضيف، وتكون صادرة في شكل دراسات ومنشورات تحتوي على عدة مؤشرات من طرف مراكز الأبحاث، وبعض الهيئات الدولية المختصة.

وتلعب الشركات متعددة الجنسية دورًا مهمًا في الاستثمار الدولي، إذ تجسد نسبًا مهمةً من مختلف أشكاله خصوصًا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن الطبيعي أن تتبع في ذلك استراتيجيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها، ووضعية المنافسة السوقية، وخصائص البلد المضيف، لذلك يشكل مناخ الاستثمار موقعًا هامًا في إستراتيجياتها.

وعلى ضوء هذا، سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف التدابير اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم مناخ الاستثمار، وموقع مناخ الاستثمار في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية، وانعكاس ذلك على الدول المضيفة.

المبحث الأول

شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الساحة العالمية تنافسًا شديدًا بين مختلف الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تسابقها لتوفير مناخ استثماري ملائم وتحسينه باستمرار، تماشيًا مع مختلف التغيرات واستجابة لرغبات المستثمرين الأجانب، كون قراراتهم ليست عملية ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملاءمته لممارسة الأعمال من أجل مواجهة كل الاحتمالات، وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

يعرف **البنك الدولي** مناخ الاستثمار بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع. وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة[1].

وحسب **الأونكتاد** فإن مناخ الاستثمار يتضمن بعدين أساسين في الدول المضيفة، يتعلق الأول بمختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقوانين الاستثمار، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته، والاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية، ويتعلق الثاني بسمعة الدولة، ونوعية الحياة ، ومستوى دعم الاستثمار بتقديم الحوافز المالية والتمويلية[2].

وتعرفه **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** بأنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري لها وما يتميز به من فاعلية، والأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بما حبي به البلد من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما أشاده البلد من بنى تحتية، ثم خطط البلد وبرامجه الاقتصادية وموازناته ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مضطرد، وطبيعة السوق السائد بالدولة وآلياته، والنظام القانوني بالدولة ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي من حقوق وأعباء[3]. وكل هذه العناصر متداخلة تؤثر في بعضها البعض، وتترجم في محصلتها كعوامل جذب أو طرد لرأس المال، لذلك ينبغي على الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تأخذها بعين الاعتبار مجتمعةً، لبلوغ مستوى الارتقاء والأداء الجيد، لتعميق الثقة في المستثمرين الأجانب، من خلال:

---

(1) زايري رابح وبلحسن هواري، مداخلة بعنوان "تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف (الجزائر)، 17 و18 أفريل 2006، ص19.

(2) زايري بلقاسم وزيدان محمد، مداخلة بعنوان " الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي؟"، الملتقى العلمي الدولي:الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس(الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص02.

(3) مأمون ابراهيم حسن، موضي عبد العزيز الحمود، "مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي"، سلسلة المحاضرات العامة، العدد 07، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 1994، ص14.

أولا: التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية، والاجتماعية، والثقافية

تشكل أحد النواحي الجوهرية في قرارات المستثمرين، وتشمل على:

1_ الاستقرار السياسي

يشكل الاستقرار السياسي أحد النواحي الجوهرية في مناخ الاستثمار، لاتصاف رأس المال بالحذر والخوف الشديد، ولارتباط عملية الاستثمار بالأجل الطويل. وقد تأكد ذلك في العديد من الدراسات الميدانية، منها دراسة Basi سنة 1963 التي أوضحت أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، ودراسة Petrochilas سنة 1984 في اليونان للفترة (1955-1978)، وأعمال Schneider وFrey سنة 1985 والتي شملت 54 دولة نامية[1].

والاستقرار السياسي هو ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي وعدم تعرضه إلى مختلف المخاطر السياسية كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية، وغياب الخلافات السياسية والحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية، والمنازعات الإقليمية، وضرورة تقوية أسس الحكم على مفاهيم المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والبيروقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتدعيم استقلال القضاء، مما ينعكس إيجابًا في اطمئنان المستثمر الأجنبي.

2_ العلاقات الاجتماعية والثقافية

نظرًا لتركيز المستثمر الأجنبي على نوعية الحياة وتوفر المرافق الاجتماعية المختلفة في الدول المضيفة، ومدى تفضيل مستهلكيها للمنتج الوطني على غيره، ومستوى ترحيبهم بالأجانب ككل[2]، يجب أن تعمل على تهيئة الرأي العام للتعامل الإيجابي مع المستثمرين الأجانب، وتوفير الوسط الاجتماعي الملائم، من خلال توفير الأمن والاستقرار الاجتماعيين، ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بمحاربة الفقر والجريمة، وتعميم التعليم ورفع نوعيته، وفتح دور الثقافة، وتحسين الخدمات الصحية وتعميمها، وإزالة التفاوت في توزيع الدخل، تسهيلا لإدماج المستثمر الأجنبي.

ولقد توصل **أوجوروا** سنة 1978، **وكونتراكتور** سنة 1991 إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي على جانب كبير من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر[3]، باعتباره يقلل من حالات عدم اليقين لدى المستثمر المحتمل، ويشجع المستثمر الموجود على زيادة حجم استثماراته وربما إعادة استثمار أرباحه.

ثانيا: الإجراءات الخاصة بالسياسة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي

تؤدي المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة ومستوى انفتاحها الاقتصادي اندماجها الإقليمي والدولي دوراً رئيسيا في جلب اهتمامات المستثمرين الأجانب.

---

(1) عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، 2000-2001، ص54-55.

(2) Claude de nehme, stratigies comerciales et techniques internationales, Ed: organisation, Paris, 1992, P88.

(3) رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، 2007، ص101.

1_ فعالية السياسة الاقتصادية

تنعكس فعالية السياسة الاقتصادية بصفة مباشرة على أداء الاستثمارات، ويظهر ذلك من خلال:

1_1 حجم السوق واحتمالات النمو: يعكس حجم السوق حجم الطلب المعبر عنه بالكميات وبالقيم، فأحد دوافع الاستثمار هو وجود الطلب الكافي والقادر على تغطية التكاليف، وتحقيق أرباح مقبولة تضمن مردودية الأموال المستثمرة. وحجم السوق يكون أقل أهمية أمام احتمالات نموه المضطرد في المستقبل، كون المستثمر الأجنبي يكون أكثر انجذابًا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة ومستمرة، وتوسعًا في أسواقها، وبالتالي توفر فرصًا جديدة للاستثمار.

كما أكدت العديد من الدراسات على علاقة الارتباط القوية بين معدل نمو الناتج وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد*، مما يجعله يتطلع لأنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي ضرورة وجود استثمارات لإشباع هذه الرغبات المتزايدة[1]، كما تشير معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة على تمتعها بأساسيات اقتصادية قوية فضلاً عن ارتفاع معدل العائد المتوقع من عملية الاستثمار.

2_1 انخفاض معدل التضخم: تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرًا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتؤثر على سياسات التسعير وعلى تكاليف الإنتاج وربحية السوق[2]، وبالتالي صعوبة إدارة الأنشطة الاستثمارية، كما تعمل على توجيه المستثمرين إلى الأنشطة ذات الربحية السريعة (كالمتاجرة في العملات والعقارات)، لذلك كله لابد من تفعيل السياسة الاقتصادية لكبح جماح التضخم من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية للدول المضيفة، والتحكم في عجز الموازنة عند الحدود المقبولة، والتحكم في معدل نمو العرض النقدي، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين المالية والنقدية وعدم تعارضهما لكبحه.

3_1 استقرار سعر الصرف: ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبًا مع تقلبات سعر الصرف، إذ تساهم في انخفاض أو ارتفاع ما يحققه المستثمر الأجنبي من أرباح[3]، كما قد يتم استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج وبالتالي تتأثر تكاليف الإنتاج بتقلبات سعر الصرف[4]. لذلك يجب على الدول المضيفة أن تحافظ على استقرار سعر صرف عملتها، وعدم المبالغة في قيمتها.

* يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بكيفية توزيع هذا الناتج، فكلما غابت العدالة في التوزيع كلما تركزت الثروة لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع وانعكس ذلك في سوء استخدام هذه الثروة من جهة، ومن جهة أخرى في انخفاض القدرة الشرائية لدى الفئة العظمى من السكان وتهديد السوق المحلية باحتمالات الركود والاختناق نتيجة تراجع الطلب الإجمالي، وما لذلك من احتمالات تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار.

(1) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص66.

(2) عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص53.

(3) زايري إبراهيم وصديقي أحمد، مداخلة بعنوان" الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر"، الملتقى الدولي: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار (الجزائر)، 3/2 فيفري 2008، ص3.

(4) فادية محمد عبد السلام وأحمد جاد كمالي، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر، يوليو 2004، ص18.

1_4 المديونية الخارجية: تؤدي سياسة الاستدانة من الخارج إلى تعميق الاختلال الخارجي وزيادة الضغوط على الاقتصاد جراء زيادة خدمات الديون، وفي هذا الإطار ينبغي العمل على[1]:

- التنسيق بين الموارد الداخلية والخارجية مع ترجيح دور الأولى بصورة تدريجية.
- اعتماد سياسة ثابتة للاقتراض من الخارج في ضوء قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه القروض، وعدم استخدامها إلا في المشروعات الإنتاجية.

1_5 النظام الضريبي: تعتبر الضرائب من بين الأدوات الهامة للسياسة المالية، وفي مجال الاستثمار فإنها تلعب دور الموجه للاستثمارات، لأنها تدخل في تكوين التكاليف الاستثمارية وتقلل من مستوى العوائد[2].

وتحرص بعض الدول على تقديم عروض ضريبية للمستثمرين الأجانب بهدف تحسين جاذبيتها للاستثمارات مقارنة بالدول المنافسة من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية.

إن فلسفة الإعفاء الضريبي على الصعيد الاقتصادي هي خروج عن القاعدة العامة في التكليف، إذ وُجدت لمساعدة ودعم الأنشطة والمشاريع ذات الريعية والربحية الضعيفة، أو تلك التي لا يرغب المستثمرون القيام بها، بسبب ضخامة الأخطار أو صعوبات المكان، وليس من أجل التعويض عن فقدان عناصر أخرى تعيق الاستثمار والتي يمكن معالجتها بطرق وأساليب أخرى[3].

وقد خلصت دراسة قامت بها **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** إلى الحقائق التالية[4]:

- يبحث المستثمر عن الربح بشرط ألا يتحمل في الدولة المضيفة عبئًا ضريبيًا زائدًا عما هو مسموح بخصمه من ضرائب في دولته.
- لا تهم المستثمر القوي الإعفاءات بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي، وحتى **البنك الدولي** غير راض عن سياسة الإعفاءات الضريبية ولا يرى فيها الوسيلة الأنجع لتشجيع الاستثمارات.
- يأتي ارتفاع الضرائب والرسوم ضمن المجموعة الأولى من بين العوامل المعيقة للاستثمار، وتأتي الإعفاءات الضريبية ضمن المجموعة الأخيرة من بين العوامل المحفزة للاستثمار[5].

وقد أدت سياسة الإعفاءات الضريبية الغير مدروسة في العديد من الدول النامية إلى زيادة عجز الموازنة العامة[*]، واللجوء إلى تغطيته بالإصدار النقدي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتهديد الاستقرار الاقتصادي الكلي، لهذا ينبغي على الدول التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعمل على:

---

(1) مطانيوس حبيب، " أوراق في الاقتصاد السوري"، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2006، ص303.

(2) منذر خدام، "الأسس النظرية للاستثمار"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص50.

(3) إلياس نجمة، "السياسة المالية في سوريا"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2003، ص7.

(4) رسلان خضور، "سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (النموذج السوري)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد6، 1996، ص110.

(5) رسلان خضور، "المقومات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار"، ندوة سياسات الاستثمار في سوريا، جامعة دمشق، سوريا، 97/03/23، ص24.

* أوضح **صندوق النقد الدولي** أنه يمكن أن تنخفض الإيرادات العامة لبعض الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10%، بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تحسين مناخ الاستثمار، أنظر: نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص487.

- تطبيق نظام ضريبي عصري يتصف بالوضوح والشفافية والمرونة والعدالة في التكليف والفعالية.
- ترشيد الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية، وإلغاء غير المبرر منها.
- العمل على مكافحة التهرب الضريبي من خلال وحدة وتماسك وتجانس التشريعات الضريبية، وتطوير الإدارة الضريبية وتحديثها ورفع كفاءة العاملين فيها.

1_5 رصيد ميزان المدفوعات: يعتبر رصيد ميزان المدفوعات من ضمن المؤشرات الهامة التي تعكس الوضعية الاقتصادية الكلية لأي بلد، لذا يهتم المستثمر الأجنبي بوضعيته، فإذا كان يعاني من عجز فمن الممكن أن يتخذ البلد المضيف إجراءات تقييدية بغية تعديله قد لا تكون في صالح المستثمر الأجنبي كمنع تحويل الأرباح، أو فرض رسوم جمركية مرتفعة...، وهذا من شأنه إعاقة عملية الاستثمار.

1_ 6 موارد الأصول: والتي تضم:

*وفرة المواد الأولية: أثبتت الإحصاءات أن المناطق المتوفرة على المعادن(كالنحاس والنيكل والقصدير والألمنيوم) وكذلك المعادن النفيسة من ضمن المناطق الجذابة للاستثمار[1]، وكان ولا يزال توطن العديد من الشركات في إطار دائرة استغلال المواد الأولية المختلفة لأنها تشكل الشروط الموضوعية للاستثمار، كما أن الموقع المتميز للدولة بين الأسواق الرئيسية والواعدة، أو كبوابة رئيسية للطرق والمطارات والبحار يمكن أن يعطيها ميزةً تنافسيةً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

*الهياكل القاعدية: أشار تقرير **البنك الدولي** لسنة 1994 على أن " نوعية الهياكل القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته، بمعنى مستوى استثماراته وزيادة معدلات نموه وتقليص مستوى الفقر ...، والمؤكد أن مستوى الهياكل القاعدية والنمو الاقتصادي يسيران بنفس السرعة"[2]، فتحسين الهياكل القاعدية يؤدي إلى تخفيض التكلفة، وزيادة الكفاءة، والانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية(ربح الوقت)، وبالتالي زيادة العائد من الاستثمار، وتشمل الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، ومنشآت الري، والطاقة، ومختلف الهياكل الاجتماعية المتعلقة بجوانب الرفاهية كالصحة والتعليم.

*اليد العاملة: تتجه الاستثمارات إلى الدول التي تتوفر فيها يد عاملة رخيصة لأنها تضمن تكلفة أقل وتمنح المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على المنافسة[3]. ويجب على الدول المضيفة أن تعمل جاهدة لتطوير وتنمية مهاراتها البشرية لأن انخفاض تكاليف العمالة قد لا يكون محددًا هامًا للاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تكن هذه العمالة مدربة، من خلال تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم وغير المؤهلين، توسيع المجالات التعليمية في التعليم الثانوي، وتطوير كافة الجامعات لتقوم بجهود البحث والتطوير لخدمة المشاريع الاستثمارية، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي

(1) Moin S, Pourquoi ne pas investir en Afrique?, revue: problèmes économiques , n⁰ 2621, 16 Juin 1999, Ed: La documentation française , p14.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص التقرير التمهيدي حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية ودور الأوساط الاجتماعية والاقتصادية في تسيير الفضاء الأورو–متوسطي، القمة الرابعة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، لشبونة، سبتمبر 1998.

(3) سمير سعيفان، "مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"، دار نشر القرن 21، دمشق، كانون الثاني، 2000، ص110.

تشهد تطورًا تكنولوجيًا[1]، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتشجيع مراكز البحث العلمي، وهذا ما يجعلها ملتقى أنظار الاستثمارات التي تنطوي على التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي استيعابها.

2_سياسات تعزيز الانفتاح على العالم الخارجي

مع تزايد الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي مايلي:

– تطوير النظام المصرفي والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية، بالإضافة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية وتطويره، مع توفير مختلف اللوائح المنظمة لعملية التعامل فيه، وتفعيل عملية الإشراف والرقابة لتفادي كل الممارسات الاحتكارية التي تضعفه.

–خلق الشروط الموضوعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وإزالة القيود الكمية من نظام الحصص وحظر الاستيراد، وتحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات[2].

–الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية وتوقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي ولحماية الاستثمارات، مع ضرورة التعاون مع الهيئات التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار.

–تطبيق سياسات المؤسسات المالية الدولية من إقرار عملية الخصخصة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإلغاء الدعم، وتحرير الأسعار...الخ.

–إلغاء القيود على عمليات تحويل رأس المال والأرباح، وتخفيف الإجراءات المعقدة من وراء ذلك.

– تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تسمح للشركات بزيادة احتمالات الاندماج، وتخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة الشفافية، وزيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول المضيفة، وزيادة فهم التقارير المالية وقابلية مقارنة البيانات بين مختلف الدول[3].

ويجب على الدول المضيفة أن تعمل على تحقيق أقصى تكامل بين إجراءات السياسات السابقة الذكر مجتمعةً مع مبدأ تعزيز مناخ الاستثمار ضمن إطار كلي يخدم جهودها التنموية.

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي

إذا كانت للعوامل السابقة أهمية بالغة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن العوامل القانونية والتنظيمية تلعب دورًا مكملاً لها ولا تقل أهميةً عنها.

1_ النظام القانوني:

تتطلب عملية الاستثمار إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان يعامل المستثمر الأجنبي على أسس ثابتة وواضحة، ولا يقتصر على تحديد المزايا التي يتمتع بها فقط، بل يجب أن يتسع هذا التنظيم

---

(1) فادية محمد عبد السلام وأحمد جاد كمالي، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2) أحمد شعبان محمد علي، " انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"،الدار الجامعية،مصر، 2007،ص37-38.

(3) بوكساني رشيد وحمزة العرابي، مداخلة بعنوان "آثار المعايير المحاسبية الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر"، الملتقى العلمي الدولي:الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص11.

ليشمل مختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر بدءً بطرق جذبه مرورًا إلى طرق معاملته وحمايته (ضمانه)، وانتهاء بتصفيته[1]، ولبلوغ ذلك يجب على التشريعات أن:

– تتميز بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية الاستثمارية بالإضافة إلى تبنيها للوائح التنفيذية[2].

– تتصف بالديناميكية والعمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها بشكل يتناسب مع التطورات والمستجدات المختلفة[3]، أي من دون المساس بمبدأ استقرار التشريع لتوليد الثقة لدى المستثمر الأجنبي.

– تجسيد التشريعات الاستثمارية على أرض الواقع، وتبسيط الإجراءات الإدارية، و تشخيص مختلف العوائق والمشكلات التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي في مختلف المستويات وإيجاد حلول لها، ويتم ذلك بتطوير وإصلاح الإدارة بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية كبيرة بشؤون الاستثمار، وباعتماد معايير الكفاءة عند التعيين، والعمل على نقاء هذه الإدارة من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد[4].

– تنص على إنشاء هيئة مسؤولة عن تشجيع الاستثمار من حيث تكوينها ومهامها واعتماداتها المالية، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار واستقبال المستثمرين، وتوجيههم، ومتابعتهم.

– تنص على إنشاء ما يعرف بالشباك الوحيد(النافذة الواحدة) One stop shop، كجهة إدارية واحدة يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وتعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتلافي العوائق البيروقراطية.

– إعطاء مصداقية أكبر لتشريعات الاستثمار المحلية بتوقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المرتبطة بترقية وحماية الاستثمار، فهي توضح الخطوط العريضة القابلة للتطبيق كالحماية من التأميم والمصادرة، والتعويض عن مختلف الخسائر، وتحويل الأرباح وإعادة رأس المال إلى الدولة الأم، وتسوية مختلف المنازعات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب.

وتشيرالإحصائيات إلى تزايد عدد الدول التي اتجهت نحو تعديل أنظمتها الاستثمارية لتتلاءم في غالبيتها مع رغبات المستثمرين الأجانب، والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): التعديلات في اللوائح التنظيمية للاستثمار للفترة (1992–2006)

لسنوات	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06
عدد الدول التي غيرت أنظمتها	43	56	49	63	66	76	60	65	70	71	72	82	103	93	93
عدد التغييرات في اللوائح التنظيمية	77	100	110	112	114	150	145	139	150	207	247	242	270	205	184
أكثر ملاءمة له	77	99	108	106	98	134	136	130	147	193	234	218	234	164	174
أقل ملاءمة له	0	1	2	6	16	16	9	9	3	14	12	24	36	41	37

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية"، تقرير مناخ الاستثمار العالمي لعام 2007، ص15.

---

(1) دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006، ص80.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابله في بعض دول العالم الأخرى"، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، ص18.

(3) مصطفى العبد الله الكفري، "مناخ الاستثمار في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 18-03-2008، ص20.

(4) العماري عمار، مداخلة بعنوان "بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي (الجزائر)، 2003، ص15.

ويجب أن يشمل الجانب القانوني إضافة إلى التشريعات السابقة مختلف التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار ودعم المنافسة، ومحاربة القطاع الموازي، وقوانين الشركات والخصخصة، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال، ولا يمكن لهذه القوانين أن تمارس تأثيرًا إيجابيًا في المستثمر الأجنبي إلا إذا تأكد أنه سوف يتم تطبيقها. كما يجب أن تراعي مختلف هذه التشريعات المتطلبات السابقة الذكر مع متطلبات الدول المضيفة من الحفاظ على البيئة، وتحقيق أهدافها المختلفة.

2_ الإطار التنظيمي

تنشئ الدول المضيفة هيئة مشرفة على ملف الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، وتقوم بمنح الموافقات لمشروعات الاستثمار بعد دراستها، وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية حسب الأولويات، وحل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب، مع متابعتهم ومراقبتهم[1]، كما تقوم بالترويج لفرص الاستثمار بتوفير المعلومات والبيانات عن فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات[2]، كما يجب أن تشمل مختلف المزايا والحوافز والخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الفرص، والتوزيع القطاعي للاستثمارات المنجزة من قبل، والمشاريع التي حققت نجاحًا لتكون بمثابة الحافز لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا بتضافر جهود وسائل الإعلام والمكاتب التجارية في الخارج والسفارات.

3_ الجانب التحفيزي

قصد دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم العديد من الدول المضيفة بتقديم حزمة من الحوافز، وتشمل **الحوافز المالية** المتمثلة في الإعفاءات الجمركية للواردات من الأجهزة والمعدات سواءً عند بداية المشاريع أو في مراحل التوسع[3]، وإعفاء كلي أو جزئي من مختلف الضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في الدول المضيفة[4]. بالإضافة إلى تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز. وتشمل كذلك **الحوافز التمويلية** كمنح قروض بفائدة منخفضة لتمويل مشاريع الاستثمار الأجنبي، مع أولوية تخصيص العملات الأجنبية لشراء مختلف المعدات والتجهيزات. بالإضافة إلى حوافز أخرى كتقديم الأراضي بأسعار منخفضة، وتقديم مساعدات خاصة بالبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشاريع القائمة.

وما يجب التأكيد عليه هو أن تقديم الحوافز السابقة الذكر يجب أن يكون بعد توفير المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار من الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضوح القوانين والتشريعات ...، كما يجب ترشيدها وتقنينها لخدمة عملية التنمية في الدول المضيفة، من خلال تحديد الأهداف المراد تحقيقها من تقديم الحوافز، وبالتالي توجيهها إلى مشاريع محددة طبقا للهدف المعلن، ويتم ذلك بربط سياسة الدعم بالسياسة الاقتصادية الكلية، وإتباع سياسة تراعي نوعية الاستثمار المراد جذبه، وليس

(1) عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص519-521.

(2) "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، يوليو 2004، ص19.

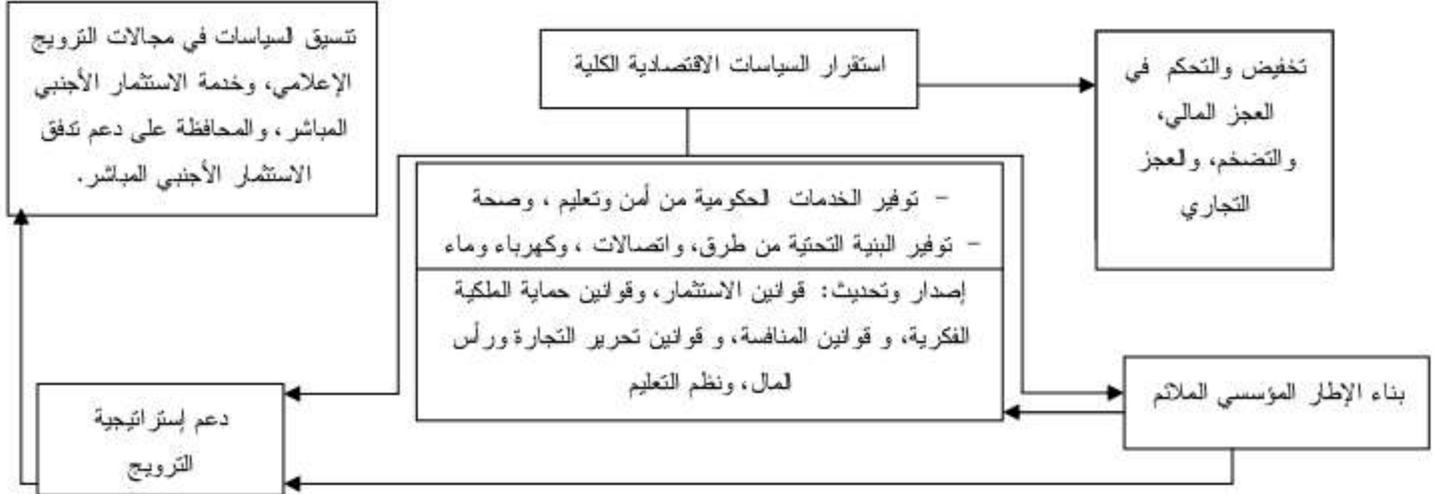
(3) زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص391.

(4) OCDE, Fiscalité et investissement direct étranger, L expérience des économies en transition, 1995, p45.

فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ضرورة عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في الحوافز[1]، لتكون المحصلة النهائية زيادة الاستثمارات المحلية وليس هروبها.

ويلخص الشكل رقم(9) مختلف الإجراءات والسياسات السابقة الذكر:

الشكل رقم(9): المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية، مع دراسة حالة الأردن والبحرين واليمن، نيويورك، 2003، ص23.

ويجب أن تمتد سياسات تحسين مناخ الاستثمار إلى وضع الأسس السليمة والصحيحة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال[2]:

- وضع ضوابط تلتزم على أساسها الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا وتدريب العمالة وغيرها من الإسهامات الضرورية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية في الأقطار المضيفة كالطاقة النووية والبترول والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن القومي.
- دعم قدرات القطاع الخاص المحلي لتفعيل دوره في الإنتاج وإسهامه بشكل اكبر في الاستثمار.
- تحديد أنواع الاستثمارات الواجب جذبها، وبشكل لا يؤثر على المشاريع التي تقوم بها الشركات المحلية.

ويضاف للسياسات السابقة ضرورة تفعيل مراقبة الجهات المسؤولة عن الاستثمار في الدول المضيفة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للتأكد من تطبيق المستثمر الأجنبي لكل الالتزامات المتفق عليها معه، والتي منها حماية البيئة، إضافة إلى أن السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن لا يكون بداية للتخلي عن تعبئة الموارد المحلية، بل يجب أن يقع على عاتق حكومات الدول النامية مسؤولية توفير الموارد اللازمة للتنمية، بتعبئة المدخرات المحلية وزيادة مستويات الاستثمار المحلي، فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلاً للاستثمار المحلي، بل يكون مكملاً له .

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

(2) سعد محمد الكواز، مداخلة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية" الملتقى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي(الجزائر)، 15/14 نوفمبر 2005، ص 343.

المبحث الثاني

مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

نشأت العديد من الهيئات التي قامت بتطوير مؤشرات تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات السليمة، وبالرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل لمرحلة الدقة الكاملة والثبات، إلا أن الواقع أثبت أن هناك صلة قوية بين مواقع الدول في هذه المؤشرات وحصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

قامت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** في محاولة منها لقياس أداء الاقتصادات العربية بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخها الاستثماري، وقد شمل ثلاثة مؤشرات اقتصادية كلية هي[1]:

1_ مؤشر رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتقييم تطورات السياسة المالية، وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
+3	+2	+1	0	-1	-2	-3

2_ مؤشر رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتقييم تطور المعاملات الخارجية للاقتصاد، وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
+3	+2	+1	0	-1	-2	-3

3_ مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن النقدي، وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية
+3	+2	+1	0

ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار بعد حساب المؤشر المركب، وهو متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة السابقة، فإذا كانت قيمته أقل من "1" فإن ذلك يدل على عدم تحسن مناخ الاستثمار، وإذا كانت قيمته ما بين (1≤ قيمة المؤشر≤2) فإن ذلك يدل على وجود تحسن في مناخ الاستثمار، أما إذا كانت قيمته بين (2< قيمة المؤشر≤3) فإن ذلك يدل على تحسن كبير مناخ الاستثمار[2].

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، ص49-51.

(2) نفس المرجع، ص52.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية[1]

يقيس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند إلى عشرة مؤشرات فرعية، تشمل كل من السياسة التجارية، والسياسة الضريبية، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية، وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور، وحماية حقوق الملكية الفردية، والتشريعات والإجراءات الإدارية ومستوى البيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية السابقة، وتمنح هذه الأخيرة أوزانا متساوية، فإذا كانت قيمة المؤشر ما بين "1" وأقل من "2" فإن ذلك يدل على وجود حرية اقتصادية كاملة، وإذا كانت قيمته محصورة بين "2" وأقل من "3" فإن ذلك يدل على وجود حرية اقتصادية شبه كاملة، وإذا كانت قيمته محصورة بين "3" وأقل من "4" فإن ذلك يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، أما إذا كانت قيمته بين "4" و"5" فإن ذلك يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية[2]

يصدر منذ عام 1980، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية، يقيس المؤشر الأول **المخاطر السياسية**، ويستند إلى عدة متغيرات تشمل درجة استقرار الحكومة، ودرجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووجود نزاعات داخلية وخارجية، ومستوى الفساد، ودور الجيش في السياسة، ودور الدين في السياسة، ومستوى سيادة القانون، ومدى وجود النزاعات العرقية، ومصداقية الممارسات الديمقراطية، و مستوى البيروقراطية. ويقيس المؤشر الثاني **المخاطر المالية** ويستند إلى عدة متغيرات تشمل رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات، ومدى استقرار سعر الصرف، و عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات من العملة الصعبة. ويقيس المؤشر الثالث **المخاطر الاقتصادية**، ويستند إلى عدة متغيرات تشمل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الحقيقي، و نصيب الفرد من الناتج.

وبناءً على المؤشرات الفرعية السابقة، فإذا كانت قيمته محصورة ما بين من "0" وأقل من"50.0" نقطة، فإن ذلك يدل على درجة مخاطر مرتفعة جداً، أما إذا كانت قيمته ما بين "50.0" وأقل من"60.0" نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر مرتفعة، وإذا كانت قيمته ما بين "60.0" وأقل من "70.0" نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر معتدلة، وما بين "70.0" وأقل من "80.0" نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر منخفضة، ومن "80.0" إلى "100.00" نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر منخفضة جدا.

رابعا: مؤشر التنمية البشرية

يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، ص99-100.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص126-128.

العالم، وهو مؤشر مركب يحسب على أساس متوسط ثلاثة مكونات تشمل طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و85 سنة)، والمعرفة (تقاس بمعدل الأمية ويتراوح ما بين 0% و100%)، ومستوى المعيشة (ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار)[1].

وكلما ارتفع دليل المؤشر كلما دل ذلك على زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية، فإذا كانت قيمته "0.80" فأكثر فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية مرتفع، أما إذا كانت قيمته محصورة ما بين "0.50" و"0.79" فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية متوسط، ويكون مستوى التنمية البشرية منخفض إذا سجل قيمة أقل من "0.50".

خامسا: مؤشر مخاطر بيئة الأعمال

يتّم تصنيف الدول وفق هذا المؤشر حسب خمسة عشر معيارًا، و يتّم ترجيح كل معيار(مجال الترجيح ما بين 0,5 و 3) حسب درجة أهميته، وتشمل كل من درجة الاستقرار السياسي بــ3، وقابلية العملة للتحويل والنمو الاقتصادي بــ2.5 لكل منهما، وتوافر القروض الطويلة الأجل، والقصيرة الأجل، وتكلفة العمل، بــ2 لكل منها، وإمكانية التأميم، والموقف تجاه تحويل الأرباح، ومعدل التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات، ومستوى احترام العقود بــ1.5 لكل منها، ومستوى البيروقراطية، والبنية التحتية، والشركاء المحليين بــ1 لكل منها، وجودة الخدمات الإنتاجية بــ0.5، أما التنقيط فيتراوح ما بين الصفر (مخاطر مرتفعة) و أربعة (مخاطر منعدمة)، وتصنف الدول وفق هذا المؤشر إلى خمس مجموعات، تضم المجموعة الأولى البلدان ذات مناخ استثماري مناسب ومحفز، ويكون مجموع نقاطها في المؤشر من "86" إلى "100"، وتضم المجموعة الثانية الدول ذات مناخ استثماري ملائم نسبيا ويكون مجموع نقاطها ما بين "70" و"85"، وتضم المجموعة الثالثة البلدان ذات مخاطر متوسطة، ويكون مجموع نقاطها في المؤشر بين "56" و"69"، وتضم المجموعة الرابعة البلدان ذات مخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب ويكون مجموع نقاطها ما بين "41" و"55"، بينما تضم المجموعة الأخيرة البلدان التي تتميز بمناخ غير ملائم للاستثمار ويكون تنقيطها ما بين "0" و"40"[2].

سادسا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد[3]

يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعين، يتمثل الأول في **مؤشر الأداء**، وهو يستند إلى قسمة حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI_i) إلى الإجمالي الوارد عالميا منه(FDI_w)، مقسوما على حصة الدولة من الناتج المحلي الجمالي(GDP_i) إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي(GDP_w)، وفق الصيغة الرياضية الآتية: $IND_i = (FDI_i \div FDI_W) / (GDP_i \div GDP_W)$ ، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، وكلما حصلت الدولة

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 116.

(2) قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص255-256.

(3) Unctad, World investment report, 2002, p360.

على مقدار "**واحد**" فما فوق كلما دل ذلك على انسجام قوتها الاقتصادية مع حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتمثل المؤشر الفرعي الثاني في **مؤشر الإمكانات**، الذي يستند إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، وحجم استهلاك الطاقة، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الدخل الوطني، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان.

وعندما يتم تصنيف أي بلد وفق مؤشري الأداء والإمكانات فإنه يكون إما في مجموعة الدول السباقة، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع، أو في مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض، أو في مجموعة الدول ما دون إمكاناتها، وهي الدول التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع، أو في مجموعة الدول متدنية الأداء، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض[1].

سابعا: مؤشر Coface[2]

يقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الشركات بأداء الاقتصاد المحلي والأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تتمثل في الاستقرار السياسي، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي.

وتصنف الدول وفق مؤشر Coface إلى مجموعتين رئيسيتين:

*مجموعة الدرجة الاستثمارية(A)، والتي تتفرع بدورها إلى أربعة فروع من A_1 إلى A_4 ، وكل الدول التي تصنف في هذه المجموعة تُستبعد منها إمكانية عدم قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية بالرغم من إمكانية بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة.

*مجموعة درجة المضاربة، وتتفرع بدورها إلى ثلاث مجموعات (B,C,D)، وكلها تتميز بسجل سداد سيء كما في حالة B، ويزداد تدهور سجل السداد بصفة أكبر في حالة المجموعتين C وD لبروز مخاطر سياسية واقتصادية كبيرة.

ثامنا: مؤشر " اليورو مني" للمخاطر القطرية

هو مؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويصدر عن مجلة "اليورو مني" مرتين سنويا. وقد أولى أهمية كبرى لكل من المخاطر السياسية والأداء الاقتصادي بنسبة 25% لكل منهما، تليها مؤشرات المديونية،

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص120.
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، ص215.

بنسبة 10%، وتوافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، وتوافر التمويل للمدى القصير، ووجود الأسواق المالية بنسبة 5% لكل متغير[1].

ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها، فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد و الوفاء بالالتزامات.

تاسعا: مؤشر التنافسية العالمي[2]

يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي دافوس منذ عام "1979"، ويستند إلى اثني عشرة عامل، تشمل وضع المؤسسات، ومستوى تطور البنية التحتية، ومستوى الإبداع، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والصحة والتربية، والتعليم العالي والتكوين، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمالة، وتطور السوق المالية، والاستعداد التقني، وحجم السوق، وتطور الأعمال، ويتضمن كل منها عدة مؤشرات فرعية، يقدر عددها الإجمالي بـــ107.

وترتبط درجة تنافسية الدولة بدرجة الاستقرار السياسي، ومدى عمق الممارسة الديمقراطية مع الاستقرار الاقتصادي الكلي. وترتب الدول وفق هذا المؤشر إلى دول ذات تنافسية عالية، أو ذات تنافسية متوسطة، أو ذات تنافسية متدنية. ويظهر هذا المؤشر الدور المحوري للتكنولوجيا المتقدمة و المعلوماتية في مجتمع المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

عاشرا: مؤشر سهولة أداء الأعمال[3]

يصدر منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال سنويًا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تضم تأسيس المشروع، واستخراج التراخيص، وتوظيف العمالة، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود، وإغلاق المشروع، والتجارة عبر الحدود.

وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح إجراء المقارنات فيما بينها كما يستعرض تجارب الإصلاح في العديد من الدول.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006 المرجع السابق، ص215.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، نشرة فصلية، السنة 25، العدد03، سبتمبر 2007، ص11.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، نشرة فصلية، السنة 25، العدد04، مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثالث

موقع مناخ الاستثمار في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية

تجسد الشركات متعددة الجنسية نسبًا معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتبع في ذلك استراتيجيات محددة، تتضمن عناصر مشتركة، نبينها من خلال هذا المبحث.

أولا: اتخاذ قرار الاستثمار

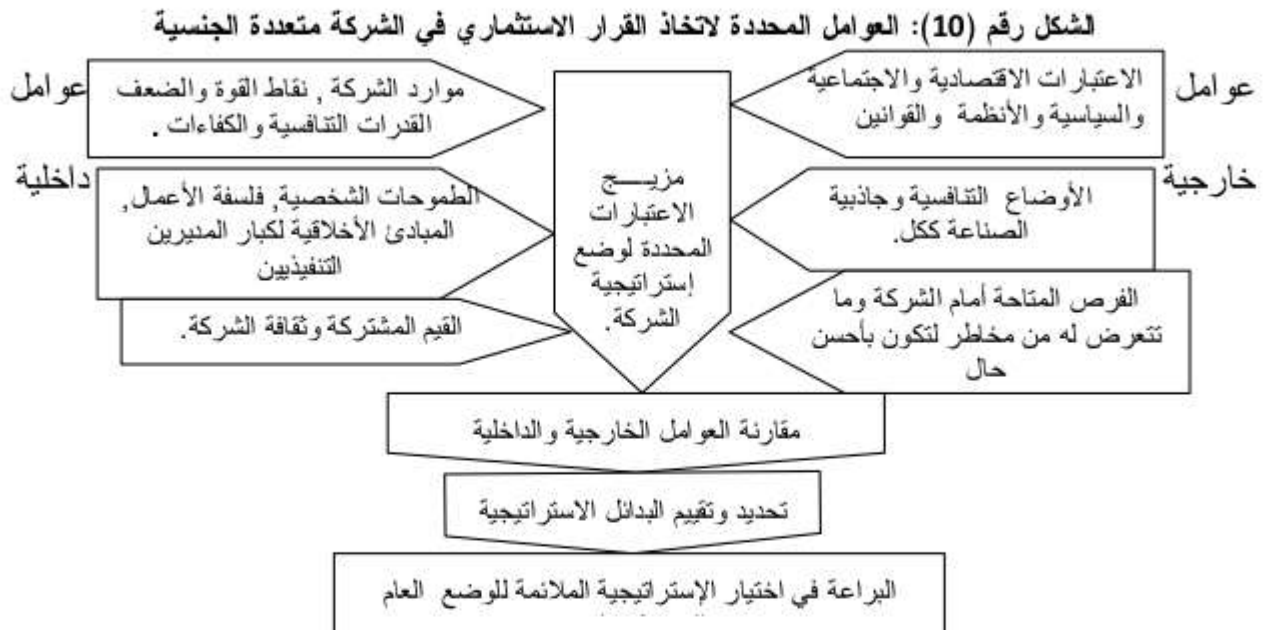
يرتبط تدويل أنشطة الشركة متعددة الجنسية خارج حدود الدولة الأم بتحقيق الأهداف التالية:

*تعظيم الربح: وهو الهدف الرئيسي لتصدير رؤوس الأموال، وتشمل الأرباح قصيرة أو طويلة الأجل[1]. وتركز أغلبها على تعظيم الربح في الأجل الطويل بتبنيها استراتيجيات بعيدة المدى.

*تدعيم المركز التنافسي وتعظيم المبيعات: ويتم من خلال الاتصال المباشر بالعملاء، وتقديم خدمات ما بعد البيع، وتجاوز القيود المفروضة على التجارة[2]، كما يرتبط بمحددات تتعلق بالدولة الأم كتشبع سوقها المحلي، أو السعي للسيطرة على مصادر الطاقة...، مما يحتم في النهاية على الشركات متعددة الجنسية إنشاء فروع لها في الخارج لتحقيق هذه الأهداف.

ويتوقف اتخاذ القرار الاستثماري وبالتالي تحقيق الأهداف السابقة الذكر على جملة من العوامل، يوضحها ذلك الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10): العوامل المحددة لاتخاذ القرار الاستثماري في الشركة متعددة الجنسية



المصدر: أيمن حسن أيوب، نموذج مقترح للتنمية الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2006، ص109.

من خلال الشكل رقم (5)، فإن قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية يرتبط بنوعين من العوامل، منها المتعلقة بظروف الشركة نفسها(الداخلية)، وتتلخص في حجم الشركة وقدراتها الإنتاجية، والتسويقية، والمالية، والتكنولوجية والإدارية، والتي تحدد مكانتها في الاقتصاد العالمي، وبالتالي قدرتها

---

(1) مروان نشأت ريال، أثر الشركات متعددة الجنسيات على تطور العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،1993، ص09.

(2) جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص703-704.

على المنافسة والتوسع، والتأثير في الأسواق، والسيطرة على المواد الأولية. ومنها المرتبطة بمواقع الاستثمار(الخارجية)، وهي مختلف العناصر المكونة لمناخ الاستثمار القانونية، والتنظيمية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والتي تؤثر على نمو وتوسع الشركات. لذلك تتجه هذه الأخيرة إلى الاستثمار في الدول التي تتوفر على مناخ استثماري ملائم، للاستغلال الأمثل لإمكانياتها الذاتية.

ثانيا: سياسات التخطيط الاستراتيجي في الشركة متعددة الجنسية

يعتبر التخطيط الاستراتيجي الرابط الأساسي بين الشركة ومناخ الاستثمار، ويركز على قياس الفرص والتهديدات في مناخ الاستثمار للدول المضيفة، وتحديد الفرص البديلة للاستثمار من خلال دراسة عوامل القوة والضعف في صيغ الاستثمار المطروحة للمفاضلة، وتحديد التنبؤات والسيناريوهات للاستثمار مستقبلاً، وكل ذلك في إطار خطة عامة لتحديد الأهداف والمصالح المشتركة للدولة المضيفة والقائم بالاستثمار (الشركات)[1].

ويتضمن التخطيط الاستراتيجي عددًا من المعايير كالمعاملة الضريبية، وتكلفة التمويل، وتقييم مختلف المخاطر، لذلك يحتاج إلى قاعدة بيانات، ونظم وأطر كفؤة وخبيرة.

1_ تفاصيل الخطة الإستراتيجية للشركة متعددة الجنسية

تتضمن الخطة الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية عناصر مشتركة هي:

1_1 التخطيط: تضع كل الشركات خطة إستراتيجية عامة تلائم الظروف والمستجدات على المدى المتوسط والطويل بناءً على سرعة تدفق المعلومات من مختلف الفروع، بما يمكنها من اتخاذ القرارات السليمة، والاستغلال الأمثل لإمكاناتها الذاتية والفرص الاستثمارية في الدول المضيفة[2].

1_2 تحديد صورة الاستثمار الواجبة التجسيد: ففي حالة ارتفاع تكاليف النقل، أو وجود تباين في تكاليف الإنتاج بين الدولة الأم والدولة المضيفة، أو وجود قيود على التصدير، يتم تجسيد الاستثمارات الرامية إلى إحلال الواردات. أما الاستثمارات الموجهة نحو التصدير، فهدفها بيع المنتجات في سوق الدولة الأم أو أسواق أخرى، أو لغرض إنتاج أجزاء لتجميعها في بلدان أخرى[3].

1_3 التمويل: تقوم الشركات بتمويل عملياتها الاستثمارية من مصادر التمويل المتوفرة في الدول المضيفة، بالرغم من امتلاكها لإمكانيات مالية هائلة، للاستفادة من انخفاض تكلفة التمويل، وتجنب القيود المفروضة على تحويل رؤوس الأموال[4]. ومن شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى خلق تشوهات في اقتصاد الدول المضيفة، بسبب امتصاص مدخراتها، وتحويل الأرباح إلى الخارج .

1_4 السياسات الإدارية والتنظيمية: تقوم الشركة بتوزيع فروعها على عدة دول مع إخضاعها للمركز الأم، ويكون هذا التوزيع بناءً على قدرة كل سوق على توفير عوامل الإنتاج من رأس المال،

---

(1) فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص61.

(2) الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، "دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية"، الدمام، 1989، ص07.

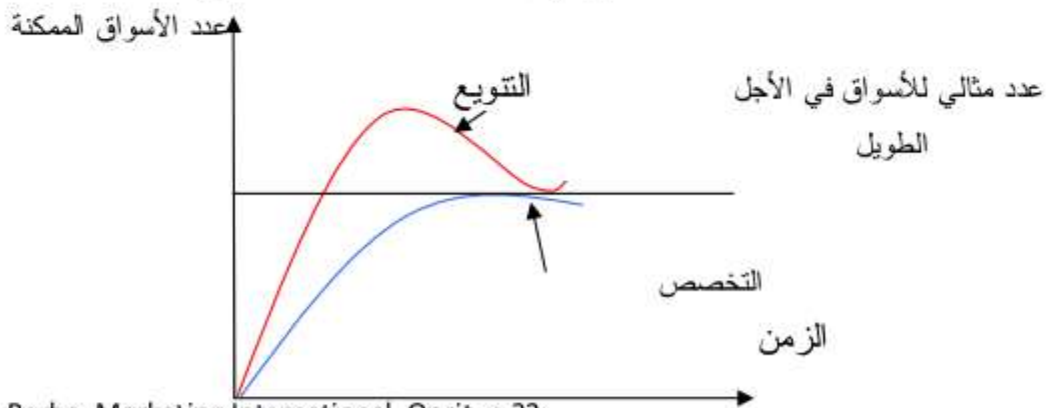
(3) مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، "الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، الدراسة الثالثة"، الأمم المتحدة، نيويورك، 1983، ص256-257.

(4) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص187.

واليد العاملة، والطاقة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تترتب عن التواجد في بلد واحد، وقد تُستعمل بعض الفروع بغرض توفير التمويل(لانخفاض التكلفة)، أو تحويل الأرباح إليها كتلك المقامة في الجنات الضريبية[1]، مع العلم أن توزيع الأسواق بين الفروع لا يسمح بقيام منافسة بينها، بل هدفه استغلال كل المزايا واستخدام طاقات الإنتاج لأقصى مدى ممكن.

5_1 سياسات التسويق: تضع الشركة متعددة الجنسية خطة سنوية مرنة تراعي ظروف وأوضاع السوق العالمية المتغيرة والمتطلبات والقدرات الإنتاجية والتنافسية لها، وتختار ما بين إستراتيجية التخصص، والتي تعني تركيز الجهود التسويقية على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق، وفي هذه الحالة يتم اختيار السوق بدقة لتأخذ وضعية احتكارية فيه، أو إستراتيجية التنويع، بتسويق منتجاتها إلى أسواق متعددة[2]. إلا أنه وبمرور الوقت يمكن أن تصل كلا الإستراتيجيتين إلى نفس عدد الأسواق وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11)، فإتباع إستراتيجية التنويع يؤدي إلى تخلي الشركة عن بعض الأسواق في مرحلة التوسع، في حين أن إستراتيجية التخصص تتميز بتقدم ملحوظ في البداية لتبقى منتظمة فيما بعد عند مستوى العدد المثالي للأسواق في المدى الطويل.

الشكل رقم(11): إستراتيجية التخصص والتنويع



Source: Pasco Berho, Marketing International ,Opcit, p 32

2_ إستراتيجية منافسة الشركات الأخرى

تنشأ منافسة كبيرة بين الشركات متعددة الجنسية، مما يؤدي في النهاية إلى تراجع ترتيب العديد منها عالميًا وظهور شركات أخرى، كما يتضح من الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): تطور ترتيب بعض الشركات عالميًا حسب معيار قيمة الأصول بين سنتي 1990 و2002

الشركات التي تحسن ترتيبها عالميا	General electric de19 ā 1, British petroleum de6 ā 4, Royal dutch shell de6 ā 5, Volkswagen de16 ā 11, News corps de23 ā 21, Total fina ELF de17 ā 8.
الشركات التي تراجع ترتيبها عالميا	Ford de2 ā 3, General motors de3 ā 5, Simens de14 ā 17, Fiat de13 ā 19.

Source: Fabrice mazerolle, l`economie internationale,ed: economica, Paris, juin 2008, p236

ومن بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسية لتعزيز مكانتها العالمية مايلي:

[1] جورج الراسي، "الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية"، دار الثورة للصحافة والنشر،1977، ص101، و103، و116، و117، و135.
[2] Pesco berho Corinne, Marketing international ,2eme edition, Ed: Dunod, Paris, 1997, P31.

2_1 التجديد: يعتبر سلاح التجديد من بين الأسلحة الهامة المستخدمة في الصراع على الأسواق، فبفضل تطوير الأبحاث بشكل دائم تحافظ الشركة على موقعها في السوق[1]، وتخصص لذلك مبالغ مالية ضخمة، وتلجأ إلى إقامة مراكز للبحث والتطوير في مجمعات المواهب مما يضمن لها استغلالها.

2_ 2 التكامل الرأسي: يكون من خلال قيام الشركة الأم بإنشاء فروع في الدول المضيفة لتزويد الشركة الأم أو الفروع الأخرى بمدخلات العملية الإنتاجية وإحكام السيطرة على المواد الخام[2]، وبالتالي تهديد منافسيها، ويظهر ذلك في تسابق الشركات إلى السيطرة على مصادر الطاقة العالمية.

2_3 إستراتيجية التركيز والتمايز: تكون من خلال تركيز الشركة على قطاع معين تستخدم معه إستراتيجية القيادة في التكاليف، أي الإنتاج بتكاليف منخفضة. أو إيجاد درجة عالية من التمايز لمنتجاتها مقارنة بالمنافسين، مما يمكنها من تحدد السعر وعدد الوحدات المباعة[3].

ثالثا: تسيير المخاطر من طرف الشركات متعددة الجنسية

تتبنى الشركة متعددة الجنسية استراتيجيات للتعامل مع المخاطر والمستجدات الطارئة، ومختلف القواعد القانونية، والقيود الضريبية والنقدية المطبقة في مواقع الاستثمار.

1_ تسيير المخاطر السياسية والاجتماعية

تتعامل الشركات مع المخاطر السياسية والاجتماعية بالطرق التالية:

أ_ الدراسة المعمقة لمناخ الاستثمار بما في ذلك الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلد الذي تنوي الاستثمار فيه، وتستعين في ذلك ببعض الهيئات المتخصصة مثل **Nord Sud export**، والتي تقوم بترتيب الدول وفق سبعة مستويات حسب درجة المخاطر، فإذا كان المستوى "**1**" و"**2**" فإن هذا البلد يجب اجتنابه، أما إذا كان المستوى"6" و"7"، فهذا يدل على وضع الثقة، كما يتضح من الجدول (15).

الجدول رقم (15): اتخاذ قرار الاستثمار والتصدير وإنشاء المصارف بناءً على مستويات المخاطر وفق Nord Sud export

مستوى الخطر	القرار*
1 (خطير)	بلد يجب اجتنابه
2 (جد مرتفع)	بلد يجب اجتنابه
3 (مرتفع)	ضرورة التأمين
4 (مرتفع بما فيه الكفاية)	ضرورة التأمين
5 (معتدل)	ضرورة التأمين
6 (ضعيف)	الثقة
7 (تشبه المخاطر الموجودة في الدول الصناعية)	الثقة

Source:J.P le maire, Développement Internationale de l'entrepris stratégie d'internationalisation, Dunod, France, 1997,P58.

*يضم المؤشر الكلي ثلاث مؤشرات فرعية، تشمل إمكانية الاستثمار، وإمكانية التصدير، وإمكانية إنشاء مصارف، وتعطى لكل منها قيمة ما بين "1" و"7"، وبالتالي فالقرار مستقل في كل منها، أي يمكن أن نجد في نفس البلد إمكانية للتصدير إليه مع عدم إمكانية الاستثمار.

---

(1) جورج الراسي، مرجع سبق ذكره، ص87.

(2) جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص701.

(3) أيمن حسن أيوب، مرجع سبق ذكره، ص112.

وتأخذ الشركات متعددة الجنسية كل هذه المعطيات بعين الاعتبار لضمان سلامة وأمن مختلف عملياتها ونشاطاتها في مواقع الاستثمار.

ب_ ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر السياسية: وتشمل على:

*ضمان شركات التأمين: تقوم بعض شركات التأمين التابعة للدول المتقدمة بتقديم ضمان للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضد المخاطر السياسية والاجتماعية المختلفة، وغالبًا ما تتجاوز نسبة التعويض90% من الخسائر، وتمتد هذه التغطية ما بين 10 و20 سنة، وتختلف تكلفة الضمان من شركة تأمين إلى أخرى، وغالباً ما تتراوح ما بين 0,5 و1% من قيمة الاستثمار[1].

* تقوم الدولة الأم للشركات متعددة الجنسية بإبرام اتفاقيات مع العديد من الدول المضيفة، وعلى أساسها تتحدد طريقة معاملة شركاتها في العديد من الحالات كالتأميم مثلاً، وفقًا لما تم الاتفاق عليه.

*الضمانات المقدمة من طرف **الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (MIGA)**: تقوم الوكالة بضمان الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية ضد التأميم، والمصادرة، والنزاع المسلح والثورات الشعبية، وتتراوح مدة الضمان بين 3 و20 سنة[2].

جـــ_ بالإضافة إلى التقنيات السابقة، تعتمد الشركات متعددة الجنسية على رؤوس الأموال المحلية، وتفضل استئجار المباني والمعدات على شرائها، أو استعمال تجهيزات مهتلكة جزئيا [3]، كما تتجنب توطين المشروع الاستثماري في بلد واحد، فتوقف فرع من الفروع في بلد ما نتيجة حرب أو تأميم لا يؤدي إلى توقف الشركة كليًا لوجود فروع مماثلة له في دول أخرى[4]. كما تقوم باستخدام النفوذ السياسي، بإشراك أصحاب القرار من الشركاء المحليين لتوفير الحماية في الحالات الطارئة.

2_ تسيير المخاطر الاقتصادية

للحد من التأثير السلبي لمختلف المخاطر الاقتصادية كالتضخم، وتقلبات سعر الصرف، ومختلف القيود المفروضة على تحويل الأرباح، تقوم الشركة بتوزيع فروعها في العديد من الدول، وتعمل الفروع تحت سيطرة المركز الرئيسي، وفق إستراتيجية مبنية على استغلال الفروق والاختلافات القائمة بين الأنظمة المالية والنقدية المختلفة في هذه الدول المضيفة، مدعومة بخلق علاقات مالية(تحريك مبالغ مالية ضخمة بين فروع الشركة)، وتجارية(استعمال تقنية التلاعب بأسعار التحويل، وهي الأسعار التي تتبادل بموجبها فروع الشركة المنتجات والخدمات والتي لا علاقة لها بأسعار السوق) بين هذه الفروع[5]. وتعتبر العلاقات التجارية وسيلة لتجسيد العلاقات المالية، فبيع منتجات بين فرعين يؤدي إلى انتقال مبلغ من المال بينهما.

---

(1) Michel jura, Technique financière international, 2ième édition, Ed: Dunod, Paris, 2003, p323-324.

(2) Ibid, p799.

(3) Henri Bordinat et autres, Gestion financière Internationales, les Variables, les décisions financières de l'entreprise internationale, Ed: Dunod, Paris, 1998 p130.

(4) تيودور موران، ترجمة جورج خوري، "الشركات متعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر"، دار الفارس، عمان، الأردن، 1994، ص157.

(5) جورج الراسي، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

وتسمح هذه النظرة الكلية للشركة متعددة الجنسية واستغلال هذه العلاقات بتحقيق:

2_1 الحد من الأعباء الضريبية: عن طريق نقل أرباح الفروع المختلفة إلى الفروع التي تنشط في ظل أفضل النظم الضريبية[1]. وبهذه الطريقة تستطيع الشركة أن تستغل مختلف الفروق بين النظم الضريبية، بحيث لا تظهر أرباحها إلا حيث الضريبة أقل. ويظهر ذلك من إنشاء الشركات لفروع في الجنات الضريبية كسويسرا، ولوكسمبورج، وبناما، لجمع الأرباح فيها، نظراً للمزايا التي تتيحها.

2_2 التحايل على قيود تحويل رأس المال والأرباح: يتم نقل الأموال بالتقنيات السابقة الذكر من الفروع الموجودة في الدول التي تشترط إعادة استثمار الأرباح مثلاً، إلى فروع في دول أخرى لا تشترط ذلك، وفي هذا الإطار، فقد قامت بعض الفروع بشراء تجهيزات من الشركة الأم (أو أحد الفروع الأخرى في دول أخرى)، وبطلب مساعدات تقنية، وقامت بإعداد فواتير بمبالغ خيالية كسياسة لتصدير الأموال والأرباح للشركة الأم (أو الفروع الأخرى) في ظل القيود المفروضة.

2_3 الحد من مخاطر التضخم وسعر الصرف: عند بداية ارتفاع معدلات التضخم أو ظهور بوادر انهيار قيمة عملة إحدى الدول المضيفة، تصدر الشركة الأم أوامر إلى فروعها المتواجدة في هذه الدولة بزيادة الأرباح المحولة (أو بتسديد ما عليها من ديون تجاه الشركة الأم والفروع الأخرى، بل وإلى التعجيل بالوفاء بالديون الآجلة) إلى المركز الرئيسي أو إلى فروعها المتواجدة في دول أخرى تعرف استقرارًا نقديًا[2]. أما إذا كان هذا الفرع دائنًا للفروع الأخرى، فإن الشركة الأم تصدر أمرًا بتأجيل الوفاء بهذه الديون حتى تستقر الأوضاع النقدية في الدولة المضيفة التي يتواجد فيها.

وتدل السياسات السابقة الذكر على قدرة الشركات متعددة الجنسية على التكيف مع المتغيرات الخارجية في إطار سياسة كلية هدفها زيادة أرباحها، دون مراعاة أهداف الدول المضيفة، فالتهرب من الضرائب ينعكس سلبًا في انخفاض الإيرادات العامة، كما أن تحويل الأرباح وامتصاص رؤوس الأموال المحلية من شأنه أن ينعكس سلبًا على موازين مدفوعاتها، ومن ثم انهيار قيمة عملاتها.

وباعتبار الشركات متعددة الجنسية المجسد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السياسات السابقة الذكر تؤكد مرة أخرى حقيقة المخاوف والشكوك التي أبداها الكثير من الاقتصاديين في جدوى توظيف هذا العامل لخدمة الأغراض التنموية في الدول المضيفة له، خاصة ما تعلق بأثره السلبي على ميزان المدفوعات نتيجة استخدامها للسياسات السابقة الذكر، والتي تسمح لها بتحريك مبالغ ضخمة بين الفروع والمركز الرئيسي، لذلك يجب أن يقترن السعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإجراءات تنظيمية وتوجيهية، وذلك بإرفاق سياسات تحسين مناخ الاستثمار بشروط محددة ومدروسة لتلافي هذه السلبيات(كما تم التأكيد سابقًا)، وخاصة في حالة الدول النامية منها العربية، التي دخلت في منافسة شديدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي الفصل الموالي لتقدير وتقييم موقعها فيها.

---

(1) حسام عيسى، "الشركات المتعددة القوميات"، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ص186.

(2) نفس المرجع، ص193-194.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وانعكاسه على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها

المبحث الأول: تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية

أولا: تطورات المناخ السياسي والاجتماعي

ثانيا: التطورات الاقتصادية

ثالثا: التطورات التشريعية والتنظيمية

المبحث الثاني: وضع الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ثانيا: واقع الاستثمارات العربية البينية

مقدمة الفصل

لم يلق الاستثمار الأجنبي المباشر كامل الترحيب من طرف الدول العربية حتى نهاية الثمانينات إذا استثنينا الحجم الضئيل منه والذي تجسد في قطاع النفط في دول الخليج والجزائر وليبيا، وبعض الدول التي انفتحت مبكرًا عليه كمصر وتونس*، مع فرض العديد من القيود، نتيجة العوامل ميزت هذه الفترة، منها تبني العديد منها لاستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه، بالإضافة إلى اعتمادها المتزايد على مصادر التمويل الدولية الأخرى كالقروض والمساعدات، وسيادة الاعتقاد الجازم بسلبية آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة منها العربية، لهذا استخدمت هذه الأخيرة على غرار العديد من الدول النامية العديد من الأساليب المعادية له كالتأميم.

لقد شكلت نهاية الثمانينات بداية تسابق العديد من الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإقرار الفعلي لسياسة الباب المفتوح أمامه بسبب الظروف التي شهدتها الساحة الدولية من زيادة حدة العولمة، وزيادة الاعتماد المتزايد عليه كأحد مصادر التمويل الدولية، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في عام 1986، مما أدى بالدول العربية النفطية وغير النفطية إلى السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة مع التحول الاقتصادي للعديد منها بعد انهيار المعسكر الشرقي، بتبنيها لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، فأولت اهتمامًا متزايدًا لخلق بيئة استثمارية مواتية من خلال صياغة القوانين والتشريعات الخاصة به، وإقرار إصلاحات اقتصادية كلية، ومنح عدة ضمانات وحوافز مع عقد اتفاقيات ثنائية ودولية لحمايته.

وبناءً على ما تم ذكره، سيتم التطرق من خلال هذا الفصل لعرض تقييمي لجهود الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري، وانعكاس ذلك على تطور نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على الفترة ما بعد عام 1990، لأنها تشكل المرحلة التي أولت فيها أغلب الدول العربية أهمية لجذبه.

* قدر متوسط التدفق السنوي من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1980–1985) إلى الجزائر، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وليبيا، ومصر، وتونس بـ55.3، و85، و136، و408، و665، و212 مليون دولار على الترتيب، أنظر:

Unctad, Transnational corporations as engines of growth, world investment report, United Nations, New York, 1992, p312-314.

المبحث الأول

مناخ الاستثمار في الدول العربية

سعت الدول العربية بمستويات مختلفة ولازالت تسعى على اختلاف خصائصها ودرجات النمو فيها إلى إتباع أنجع الوسائل واتخاذ أكثر التدابير المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بتحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية، وبتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبتحسين واستكمال أطرها القانونية والمؤسسية والإجرائية.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في البيئة الاستثمارية العربية نتيجة الجهود المبذولة.

أولا: المناخ السياسي والاجتماعي

تشهد الدول العربية أوضاعًا سياسية واجتماعية مختلفة من دولة لأخرى، وتتصف بأنها دائمة التغير والسرعة لاشتراك العديد من العوامل المتداخلة فيما بينها لتحديدها.

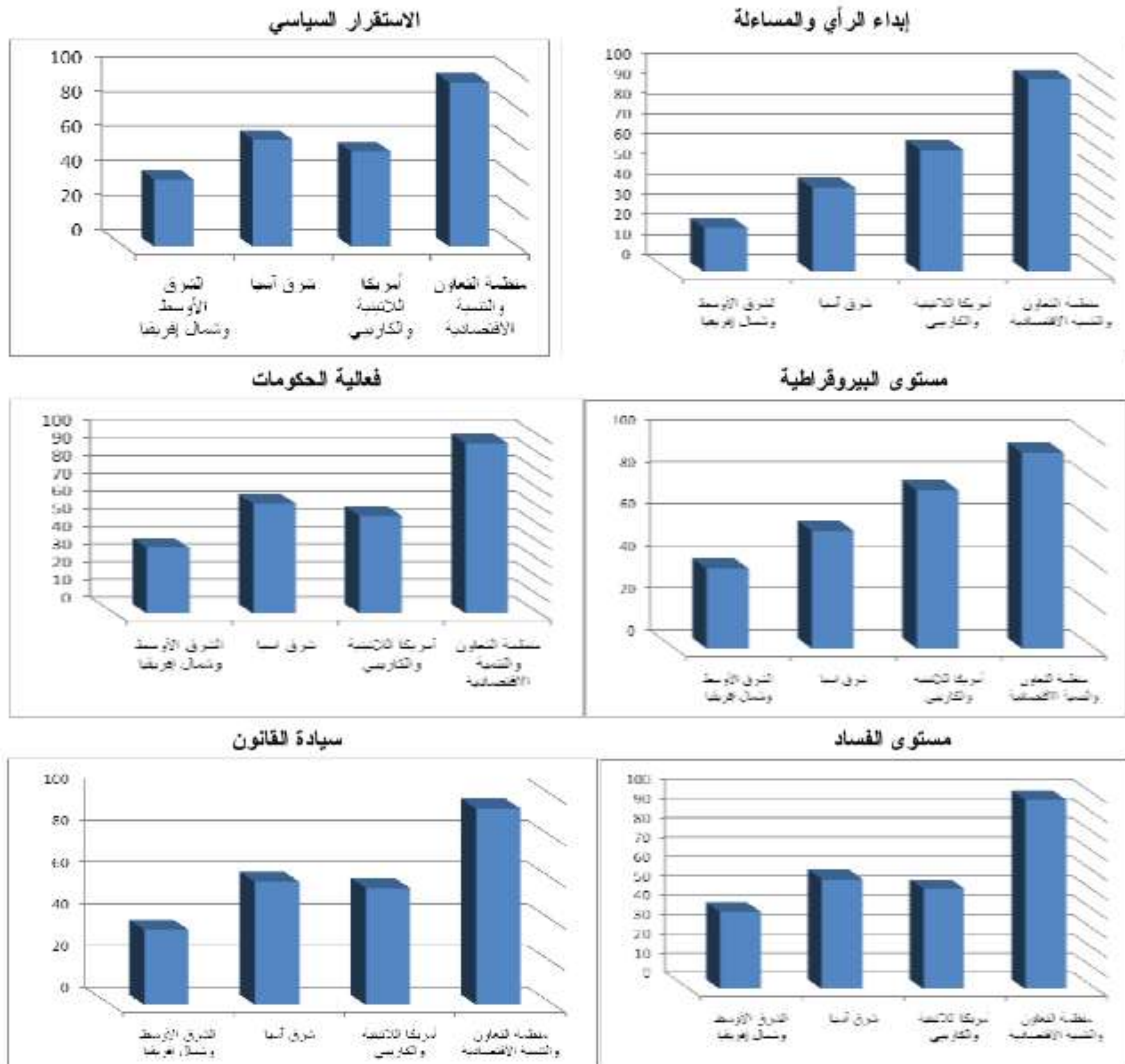
1- المناخ السياسي

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال إصلاح جوانبها السياسية، إلا أن العالم العربي لا زال يعاني من:

- ضعف الارتقاء بالإصلاحات السياسية لإشراك القوى الفاعلة والكفاءات في رسم السياسات الاقتصادية والسياسية الصحيحة، وعدم إمكانية معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، لغياب تكافؤ الفرص، وحرية التعبير، نتيجة ضعف المشاركة الشعبية وأداء منظمات المجتمع المدني، وضعف استقلال جهاز القضاء، إلى جانب عدم ارتقاء مستوى سيادة القانون، وضعف تطبيق الحقوق السياسية والمدنية، واحترام حقوق الإنسان، وضعف فعالية الحكومة والذي أدى إلى ضعف نوعية الخدمات العامة كالرعاية الصحية، وضعف أداء القطاع العام، إضافة إلى تفشي البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والروتين الخانق على مستوى كل المصالح والأجهزة الحكومية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات.

وتتأكد هذه الحقائق جليًا عند مقارنة ترتيب الدول العربية في مؤشرات الحكم الراشد (الاستقرار السياسي، وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة، والسيطرة على الفساد، ومستوى البيروقراطية، وفعالية الحكومات) ببعض الدول المتقدمة منها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعض الأقاليم النامية كدول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويظهر من الشكل رقم(12) أن الدول العربية لم تحقق ما حققته هذه الأقاليم في تطوير مناخها السياسي.

الشكل رقم (12): مؤشرات الحكم الراشد لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الأقاليم المقارن بها



المصدر: جورج توفيق العبد، "لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص13.

- لا يتوقف تحليل المناخ السياسي في الدول العربية على ما تم ذكره، بل يتعدى إلى جوانب أخرى ساهمت ولا تزال تساهم في عدم استقرار المنطقة سياسيًا، وهي:

– الصراع العربي مع الكيان الصهيوني وتوتر الأوضاع السياسية في العديد من الدول العربية جراء ذلك خاصة المجاورة منها.

-خضوع المنطقة العربية ككل لأطماع القوى الكبرى، والتطورات التي جاءت بها أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق*.

* من انعكاس أحداث 11 سبتمبر على الوطن العربي تقليص السفر بنحو 35% لتقدر الخسائر بنحو 10 مليار دولار، وعزوف السياح المقدر عددهم 30 مليون سائح سنويا لتقدر الخسارة بنحو 60 مليار دولار، أنظر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر، العدد31، الجزائر، نوفمبر 2006، ص8.

- سيادة الصراعات والمشاكل الحدودية بين الدول العربية وتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية ، وضعف العلاقات البينية وتدني مستوياتها.

ولا شك أن تطورات المناخ السياسي تختلف من دولة لأخرى، ولتبيان ذلك نستعين بالجدول رقم (16)، الذي يبين تطورات **المؤشر المركب للمخاطر القطرية.**

الجدول رقم (16): تطور المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (1990-2006)

السنوات	2001-1990	2002	2003	2004	2005	2006
دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا	لا توجد	الإمارات، البحرين والكويت	الكويت، الإمارات وعمان	الكويت، الإمارات وعمان والسعودية	الكويت،ليبيا الإمارات وعمان والسعودية البحرين	الكويت، الإمارات وعمان والسعودية البحرين وليبيا
دول ذات درجة مخاطرة منخفضة	عمان	عمان، قطر، المغرب، السعودية، تونس، الأردن وليبيا	البحرين، قطر، السعودية، ليبيا المغرب، تونس وسورية	البحرين، قطر، تونس ليبيا، المغرب،	قطر ، الأردن، المغرب وتونس	قطر، الأردن، المغرب وتونس
دول ذات درجة مخاطرة معتدلة	تونس،اليمن، قطر، الإمارات، ليبيا، الأردن، السعودية، الكويت، البحرين، سورية، المغرب	سورية، مصر، اليمن	اليمن، مصر	مصر، سورية واليمن	مصر، اليمن وسورية	اليمن، مصر، وسورية
دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة	مصر ولبنان	لا توجد	لبنان والسودان	لبنان والسودان	لبنان والسودان	لبنان والسودان
دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا	موريتانيا والسودان	لبنان، السودان، الصومال والعراق	الصومال والعراق	الصومال والعراق	العراق والصومال	العراق والصومال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في :

- سالم توفيق النجفي وآخرون، "الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2005، ص219.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لأعوام 2002، و2004، و2006.

ويظهر من الجدول رقم (16) :

- استمرار تحسن أوضاع دول مجلس التعاون الخليجي بفعل الاستقرار المتواصل الذي تعرفه، وبدءً من سنة 2005 انضمت كلها إلى مجموعة الدول ذات درجة المخاطرة المنخفضة جدًا.

– استمرار تحسن وضع المغرب وتونس وليبيا، إذ انضمت كلها إلى مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة سنة 2002، وقد استمر تحسن ترتيب ليبيا في المؤشر لتنضم إلى المجموعة الأولى في عام 2005*.

– انضمت مصر بدءً من عام 2002 إلى مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة معتدلة إلى جانب سورية واليمن.

– استمرار ترتيب كل من لبنان والسودان في مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة مرتفعة، إذ تعرف السودان تفاقمًا لأزمة دارفور وزيادة الضغوطات الخارجية، كما عرفت لبنان حالة اللااستقرار واستمرار الانتهاكات الصهيونية.

– واصلت العراق والصومال ترتيبهما في مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدًا، بسبب تردي الأوضاع الأمنية فيهما.

وبالرغم من التحسن المسجل في العديد من الدول العربية، فإن تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية ككل لا يمكن أن يتم نتيجة تعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الشلل شبه التام، وبالمقابل طرح بدائل من الخارج، كالسوق الشرق أوسطية أو الشراكة الاورومتوسطية أو الوحدة الأفريقية، والتي ستؤدي إلى انفصال الاقتصادات العربية وجعلها دائرة اقتصادية متقاطعة فيما بينها متكاملة دوليًا وإقليميًا، وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أجزاء غير متآخية ودفع مؤسساته إلى مزيد من التفكك، وهذا ما يؤدي إلى ظهور توترات وانفعالات هنا وهناك نتيجةً لعدم استقرار المنطقة أمنيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، الأمر الذي يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

2_ الوضع الاجتماعي

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2007 بحوالي 326 مليون نسمة، بمعدل نمو بلغ 2,4%، لازال الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم[2]، ونظرًا للدور الذي تلعبه البنية الأساسية البشرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أولت الدول العربية اهتمامًا متزايداً لتطويرها، وبغرض تقييم ذلك نعرض تطور **مؤشر التنمية البشرية** والذي يضم:

2–1 مستوى المعيشة: لتقييم تطور مستويات الرفاه في الدول العربية نعرض تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، هذا الأخير يختلف من دولة لأخرى، كما يتضح من الجدول رقم (17).

* يرجع التحسن المتواصل لليبيا إلى عودتها إلى المجموعة الدولية وخروجها من العزلة الدبلوماسية التي فرضت عليها، أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص22.

(1) طلال محمد مفضي بطاينة، "العولمة وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2004، ص26.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص32.

الجدول رقم(17): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالدولار للفترة (1995 –2007)

الدول	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطر	16642	28784	27024	28393	32777	41976	53345	67735	72376
الإمارات	17755	23546	21959	22382	24933	28964	32534	38934	42273
الكويت	14397	16927	15562	16136	19271	22472	28182	33301	33656
البحرين	9965	12493	12105	12635	14127	15869	18521	21223	24151
عمان	6477	8269	8048	8008	9305	10253	12325	13864	15158
السعودية	7855	9247	8754	8794	9761	11095	13640	14870	14708
ليبيا	6340	6130	5141	3641	4227	5206	6848	8071	8903
لبنان	3178	4430	4493	4902	5150	5551	5539	5812	6243
الجزائر	1500	1802	1771	1808	2129	2629	3124	3483	3976
تونس	2015	2032	2073	2366	2731	2959	2894	3132	3423
الأردن	1560	1742	1803	1880	1949	2133	2304	2518	2766
العراق	365	871	713	682	403	910	1149	1792	2343
المغرب	1258	1291	1295	1366	1655	1844	1897	2072	2343
سورية	1171	1159	1210	1207	1236	1366	1544	1786	2136
مصر	1072	1573	1506	1291	1205	1145	1279	1505	1759
السودان	179	421	492	553	635	771	937	1209	1543
جيبوتي	858	813	818	820	839	863	893	929	977
موريتانيا	618	405	412	413	451	512	622	897	909
اليمن	336	526	522	545	579	657	766	842	901
متوسط الدول العربية	**2009**	**2521**	**2416**	**2396**	**2626**	**3029**	**3614**	**4188**	**4660**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008، ص20.

* تم ترتيب الدول تنازليا بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007.

يتبين من الجدول رقم (17) أن هناك تباينًا كبيرًا في نصيب الفرد من الناتج فيما بين الدول العربية، إذ يزيد في قطر عن نظيره في اليمن في عام 2007 بأكثر من 80 مرة.

وفي الوقت الذي تحسن نصيب الفرد من الناتج بصفة كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبيًا في لبنان وليبيا، فإن باقي الدول العربية ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج عن المتوسط العربي، كما أنها لازالت عند مستويات متأخرة مقارنة بالعديد من الدول كالبرازيل، والمكسيك، وتركيا، وكوريا الجنوبية، الذي يصل فيها نصيب الفرد من الناتج نحو 6937، و8778، و9629، و19750 دولار على الترتيب، ويصل في الكيان الصهيوني إلى 22475 دولار[1]، مع العلم أن البيانات السابقة لا تعكس التفاوت الموجود في توزيع الدخول على مستوى الدولة الواحدة، والذي يمارس تأثيرًا سلبيًا على وضع التنمية البشرية في العديد من الدول النامية منها العربية.

2–2 الوضع الصحي: يستخدم **مؤشر التنمية البشرية** لتقييم الوضع الصحي متوسط العمر المتوقع بعد الولادة، وقد عرف هذا الأخير في الدول العربية تحسنًا كبيرًا، إذ ارتفع بـــ23,8 سنة خلال الفترة (1977–2006) متجاوزًا بدءً من عام 2001 المعدلات المسجلة في الدول النامية، وبمقارنتها مع

(1) World Economic Forum, The global competitiveness report 2008-2009, p114, 194, 208, 240, 330, in: www.weforum.org, Janvier 2008.

معدلات الدول المتقدمة يظهر التقلص التدريجي للفجوة من 20 سنة في عام 1977 إلى 11.5 سنة في عام 2006* ، كما يتضح من الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): تطور مؤشر العمر المتوقع بعد الولادة بالسنوات في الدول العربية والنامية والمتقدمة للفترة (1977-2006)

السنوات	1977	1990	نهاية التسعينات	2001	متوسط الفترة (2002-2005)	2006
الدول العربية	54	62,1	66	66	67	67.8
الدول النامية	50	62,8	66,4	64,4	64,9	66.3
الدول المتقدمة	74	74,5	77	77	79	79.3

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2002 و2006.

- عبد المنعم الحسيني، مقال بعنوان "التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة إلى العالم العربي"، شؤون عربية، العدد92، ديسمبر 1997، ص172-173.

-United Nations Development programme, Human development indices, New York, 2008, p29-32.

يضاف لما سبق ذكره التباين الكبير الموجود بين الدول العربية في نفس المؤشر، ففي الوقت الذي عرفت فيه بعض الدول في عام 2006 معدلات قاربت معدلات العالم المتقدم كالإمارات (78.5سنة)، والكويت(77.4سنة)، والبحرين (75.4سنة)، وقطر(75.3سنة)، تبقى بعض الدول دون العمر الإنتاجي والمحدد بـــ65 سنة كالصومال (47 سنة)، وجيبوتي (54.2 سنة)، والعراق (58.3 سنة)، واليمن (62 سنة)، وموريتانيا (63.6 سنة)** .

<u>2-3 التعليم:</u> يستخدم **مؤشر التنمية البشرية** لتقييم الانجاز التعليمي تطور نسب الأمية، هذه الأخيرة عرفت انخفاضاً في الدول العربية من 53% في عام 1990 إلى 34% في عام 2000، ثم إلى 30,1% في عام 2004، هذه المعدلات تبقى مرتفعة مقارنةً بما هو مسجل في الدول النامية لنفس السنوات، إذ انخفضت فيها من 40% إلى 28%، ثم إلى 21,1%[1].

ويتأكد من البيانات السابقة أن هناك بطئًا في تراجع معدل الأمية في الدول العربية والمقدر بنحو نقطة مئوية سنويًا، مما يعني أن الدول العربية قد تحتاج إلى ثلاث عقود للقضاء على الأمية الأبجدية وهذا لا يتماشى مع متطلبات التنمية. يضاف لكل هذا غياب الاهتمام بالأدمغة وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث والتطوير.

ويتضح من الجدول رقم (19) أن الكويت تعتبر أحسن الدول العربية أداءً في مؤشر التنمية البشرية، إذ احتلت المرتبة 29 في عام 2006 بتنقيط 0.912، متبوعة بالإمارات، والبحرين، وقطر، وليبيا، وعمان، والسعودية على الترتيب، وكلها تقع في مجموعة الدول ذات مؤشر التنمية البشرية

* يبقى الطموح في أن يرقى المعدل في العالم العربي على الأقل إلى المعدلات الموجودة في بعض الأقاليم المشكلة للدول النامية كإقليم شرق آسيا باستثناء الصين والتي عرفت في عام 1993 معدلا قدر بـــ71,3 سنة، أنظر: تقرير التنمية البشرية لسنة 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص209.

** لمزيد من التفصيل في تتبع تطور العمر المتوقع بعد الولادة في كل الدول العربية أنظر:

United Nations Development programme ,Op cit, p29-32.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تنمية الموارد البشرية في الدول العربية"، سلسلة الخلاصات المركزة، ، الكويت، ص9.

المرتفعة، بينما تقع باقي الدول العربية في مجموعة الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسطة.

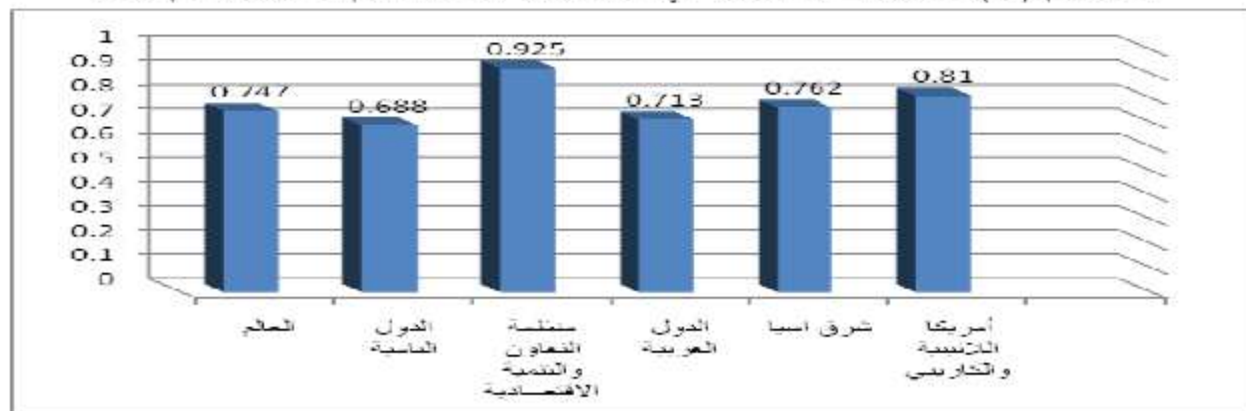
الجدول رقم (19): تطور موقع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية للفترة (2000–2006)

الدول	2000	2003	2004	2005	2006	الترتيب في عام 2006 من بين 179 دولة
الكويت	0.876	0.914	0.912	0.915	0.912	29
الإمارات	0.852	0.897	0.898	0.901	0.903	31
البحرين	0.873	0.886	0.889	0.896	0.902	32
قطر	-	0.889	0.890	0.895	0.899	34
ليبيا	0.806	0.828	0.831	0.836	0.840	52
عمان	-	0.822	0.830	0.834	0.839	53
السعودية	-	-	0.828	0.832	0.835	55
لبنان	-	-	-	0.795	0.796	78
الأردن	-	0.753	0.760	0.763	0.769	90
تونس	0.677	0.743	0.749	0.756	0.762	95
الجزائر	0.712	0.727	0.732	0.745	0.748	100
سورية	0.714	0.724	0.724	0.731	0.736	105
فلسطين	-	-	-	0.728	0.731	106
مصر	0.665	0.704	0.709	0.712	0.716	116
المغرب	0.582	0.626	0.631	0.638	0.646	127
اليمن	0.497	0.549	0.553	0.561	0.567	138
موريتانيا	0.520	0.529	0.536	0.547	0.557	140
السودان	0.489	0.504	0.510	0.514	0.526	146
جيبوتي	-	-	-	0.508	0.513	151

المصدر: -United Nations Development programme ,Op cit, p29-32

ووفقًا لدليل التنمية البشرية لعام 2006، فقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية 0.713 (تنمية بشرية متوسطة)، وقد ساهم في هذا التحسن دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وهو يزيد عن نظيره في الدول النامية البالغ 0.688 (تنمية بشرية متوسطة)، إلا أنه يقل عن مثيله في إقليم شرق آسيا والعالم البالغ 0.762 و0.747 على الترتيب، ويقل كثيرًا عن مستوى إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذين حققا مستويات مرتفعة من التنمية البشرية، والشكل رقم (13) يدل على ذلك.

الشكل رقم (13): مستوى التنمية البشرية في الدول العربية وبعض الأقاليم المقارن بها لعام 2006



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:United Nations Development programme ,Op cit, p32-

ثانيا: المناخ الاقتصادي

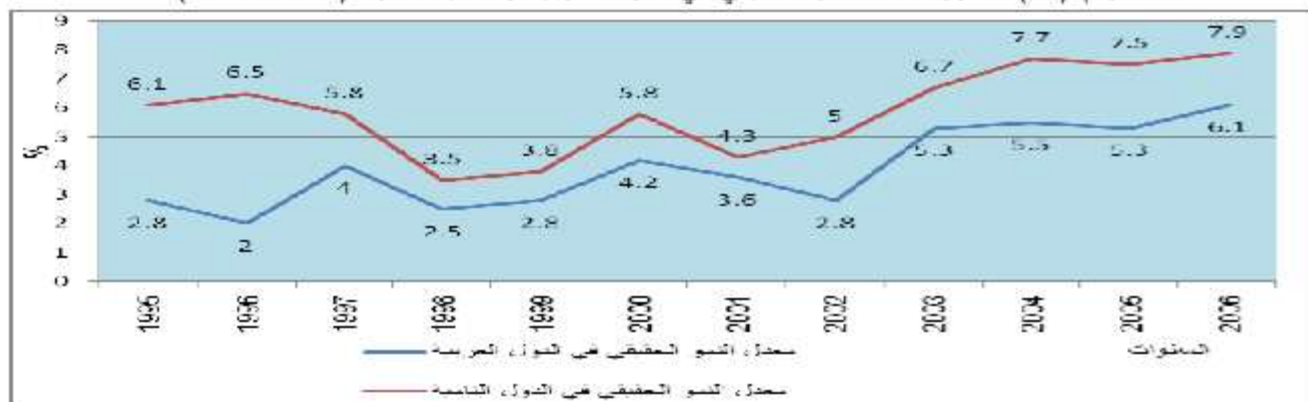
اتجهت الحكومات العربية إلى تطبيق برامج شاملة لإصلاح الاختلالات التي شهدتها اقتصاداتها، وفي هذا الإطار نميز ما بين الدول التي خضعت لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي كالجزائر ومصر وتونس...، والدول التي اعتمدت برامج إصلاح ذاتية كدول مجلس التعاون الخليجي وسوريا، لذلك سنبلور انعكاس هذه الإصلاحات على تفعيل مناخ الاستثمار في المنطقة ككل.

1_الأداء الاقتصادي الكلي

لتحليل التطورات التي شهدتها الدول العربية في سياساتها الاقتصادية الكلية يتم التطرق إلى:

1_1 معدلات النمو الحقيقية: ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقًا بمعدلات النمو الحقيقية للدول المضيفة، ويظهر من الشكل رقم (14) انخفاض معدلات النمو المسجلة في الدول العربية عن تلك المسجلة في الدول النامية، كما عرفت تباطؤاً في أعوام 1996، و1998، و2001، و2002، لترتفع بدءً من عام 2003 عن معدل 5%.

الشكل رقم (14): تطور معدل النمو الحقيقي في الدول العربية والنامية للفترة (1995-2006)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، ص18، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2001 و2007.

وبالرغم من تحسن مستوى النمو في الدول العربية بعد عام 2002، وارتفاعه عن المستويات المسجلة في نهاية التسعينات وبداية الألفية، إلا أن ذلك لم يغير من السمات الأساسية لهذه المنطقة، إذ نلاحظ:

*استمرار خضوع النمو الاقتصادي للدول العربية كمجموعة لأسعار النفط، وهذا ما يفسر تباطؤ معدل النمو الحقيقي مع بداية 1998 متأثرًا بالأزمة الأسيوية وانعكاس ذلك على تراجع أسعار النفط، ثم تحسنت في نهاية 1999 بعد تحسن أسعار النفط، وقد ترافق ارتفاع أسعار النفط بدءً من سنة 2003 في ارتفاع معدلات النمو للدول العربية، وهذا يدل على استمرار هيمنة القطاع النفطي على هيكل العديد من اقتصاداتها، وقد تعزز الاعتماد المقلق على النفط أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، ويتضح ذلك جليًا من ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالية للدول العربية من 23.6% في عام 1990 إلى 39.8% في عام 2007، والجدول رقم (20) يوضح ذلك.

الجدول رقم (20): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الإجمالية للدول العربية للفترة (1990–2007)

الوحدة: %

السنوات	1990	1995	2000	2006	2007
الزراعة	12.5	9.5	8.3	6.2	6.1
الصناعة الاستخراجية	23.6	21.7	31	40.5	39.8
الصناعة التحويلية	10.6	11.3	10.6	9.4	9.4
باقي القطاعات	8.7	7.9	6.5	6.2	6.5
قطاع الخدمات	44.6	45.9	40.9	37	37.4
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص27.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص23.

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مساهمة الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالية، فقد انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية من 23.1% في 1990 إلى 15.5% في عام 2007، كما أن قطاع الخدمات لازال يشغل مكانة هامة في الاقتصادات العربية بالرغم من تراجع مساهمته من 44.6% في عام 1990 إلى 37.4% في عام 2007.

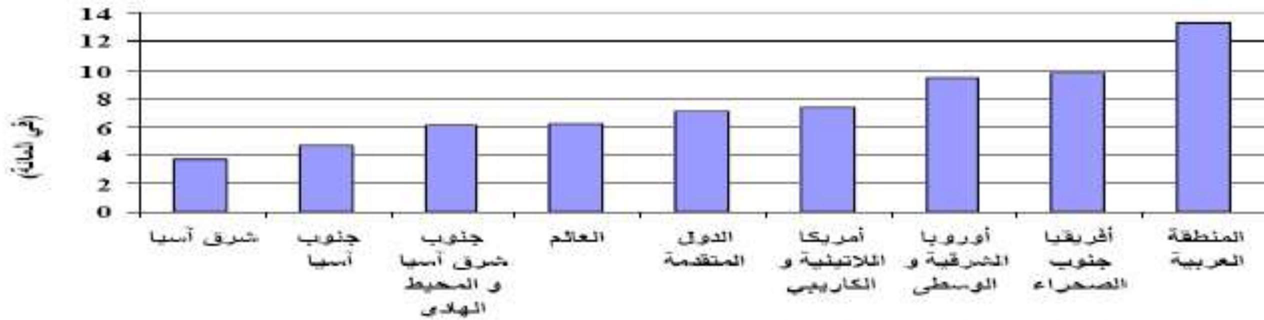
*بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية إلى مستويات فاقت 5%، إلا أن مقارنة حجم الناتج المحلي الإجمالي لها كمجموعة مع بعض الدول النامية يدل على أنها مهمشة، إذ وصل فيها في عام 2007 إلى نحو 1471.6 مليار دولار، وهو بالكاد يفوق إجمالي حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة كالبرازيل والذي يقدر فيها بنحو 1313.6 مليار دولار، ويصل في الهند إلى 1098.9 مليار دولار[1].

*تبقى معدلات النمو الحقيقية متواضعة مقارنة بالتحديات الاجتماعية المتمثلة أساسًا في ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر. إذ يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بنحو 17 مليون عاطل، ويصل معدل البطالة في موريتانيا إلى 32.5%، وفي العراق إلى28.1%، وفي فلسطين إلى 23.6%، وفي ليبيا إلى17.5%، وفي السودان إلى17%، وفي الصومال واليمن إلى16.3%، وفي تونس إلى14.3%، وفي الأردن إلى13.1%، وفي الجزائر إلى12.3%، وفي لبنان إلى10.8%، وفي مصر إلى10.6%، ويقل في باقي الدول العربية عن 10%[2]. ويبقى معدل البطالة في الدول العربية الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم، وتتركز في فئة الشباب خصوصًا والمتعلمين والباحثين لأول مرة عن عمل، وهذا ما يشكل مصدر عدم استقرار اجتماعي دائم، وهذا ما سينعكس سلبًا على مناخ الاستثمار، كما يتضح من الشكل رقم (15).

(1) World Economic Forum, The global competitiveness report 2008-2009, Opcit, p114,188.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص40.

الشكل رقم (15): معدلات البطالة في الدول العربية والأقاليم المقارن بها



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، 2007، مرجع سبق ذكره، ص188.

ويُفسر ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بـــ:

- تراجع دور القطاع العام في التوظيف وعدم تعويضه بالقطاع الخاص نتيجة تواضع بيئة الأعمال في العديد من الدول العربية.

- النمو المرتفع لحجم قوة العمل في الدول العربية لم يقابله نمو اقتصادي وزيادة الاستثمار بنفس الوتيرة، وستستمر هذه الضغوط على سوق العمل. إذ تحتاج المنطقة العربية إلى توفير أكثر من 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 للقضاء على مشكلة البطالة[1]، وهذا ما يستوجب مضاعفة مستوى التشغيل الحالي من خلال تحقيق معدلات نمو أكبر من المعدلات الحالية، بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المناسبة وتسريع وتيرتها، وبزيادة معدل الاستثمار.

- تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في التشغيل من 33.5% و19.1% في عام 1995 على الترتيب إلى نحو 27.7% و16.5% في عام 2006[2]، نتيجة تراجع مساهمتهما في إجمالي القيمة المضافة، وهذا ما يستوجب إعادة هيكلة النمو لصالح قطاعات الزراعة والصناعة، وإشراك القطاع الخاص في ذلك.

كما تتميز المنطقة العربية بارتفاع مستويات الفقر، إذ تقدر نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في عام 2006 في اليمن بـــ46.6%، وفي سوريا بـــ44.1%، وفي الجزائر بـــ23.6%، وفي مصر بـــ18.4%، وفي المغرب بـــ14%، وفي تونس بـــ12.8%، وفي الأردن بـــ3.5%[3]. كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2008، بناءً على مؤشر الفقر الخاص بالدول النامية، على أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تصل في الأردن إلى 6.1%، وفي قطر إلى 7.2%، وفي البحرين إلى 8.3%، وفي لبنان إلى 8.5%، وفي السعودية إلى 12.5%، وفي سوريا إلى 13%، وفي ليبيا إلى13.6%، وفي عمان إلى15%، وفي تونس إلى16.1%، وفي الجزائر إلى18.1%، وفي مصر إلى20%، وفي جيبوتي إلى26.5%، وفي فلسطين إلى31%، وفي المغرب

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، 2007، مرجع سبق ذكره، ص188.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص39.

(3) United Nations Development programme ,Op cit, p33- 35

إلى31.8%، وفي السودان إلى34.3% وفي موريتانيا إلى35.9%، وتصل في اليمن إلى 36.6%*، ويدل هذا المؤشر على أن تحسن أداء العديد من الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لم يشمل كل فئات المجتمع، نتيجة ضعف عدالة توزيع الدخل، أي أن النمو لم يكن في صالح الفئات الفقيرة والمحرومة، وهذا ما سينعكس سلبًا على وضع التنمية البشرية فيها وبالتالي مناخ الاستثمار ككل.

<u>1_2 تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار</u> : والذي يضم:

<u>1-2-1 السياسة المالية:</u> في سعيها لتعميق الإصلاحات المالية، انتهجت الدول العربية سياسات أكثر عزمًا لتنويع مصادر إيراداتها العامة، عبر تعديل قوانين الضرائب في بعض منها، واستحداث ضرائب جديدة في البعض الآخر، إضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية. وبالرغم من ذلك استمر ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى أكثر من70% في عام 2007، في حين سُجل تراجع مساهمة الإيرادات الضريبية بين سنتي 1995 و2007 بـــ8.59% كما يتضح ذلك من الجدول رقم(21).

الجدول رقم(21): تطور هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية للفترة (1995-2007) **الوحدة: %**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات النفطية	57,2	54,2	56,9	47,5	48,8	59,3	58,5	56,4	62	65,2	71,6	73,4	70.91
الإيرادات الضريبية	28	31,6	29,6	36,9	35,6	27,7	28,2	29,2	25	23,7	19,2	18,1	19.41
إيرادات غير ضريبية	11.7	11.5	10.9	12.2	13	10.9	10.26	10.18	9.49	7.28	6.39	5.76	6.39
إيرادات أخرى	3.1	2.7	2.6	3.4	2.6	2.1	3.04	4.22	3.51	3.82	2.81	2.74	3.29

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ص132.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص220.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص340.

هذه الحالة تعكس ضعف فعالية الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الدول العربية، إذ نلاحظ من الجدول رقم (22) أن دول المجموعتين الثانية والثالثة عرفت عجزًا مستمرًا خلال الفترة (1995-2007)، في حين أن دول المجموعة الأولى** ارتبط تطور رصيد موازناتها العامة بأسعار النفط، ففي عام 1998 وكنتيجة للانخفاض الشديد في أسعار النفط ارتفع عجز الموازنة فيها إلى 25.8

* يستعمل هذا المؤشر لقياس مستويات الفقر في الدول النامية أربع مؤشرات فرعية، تتمثل في نسبة الأمية في البالغين (أكثر من 15 سنة)، ونسبة السكان الذين لا يشربون الماء الصالح للشرب، ونسبة السكان الذين يحتمل أن لا تتجاوز حياتهم 40 عام، ونسبة الأطفال (أقل من 5 سنوات) الذين يقل وزنهم عن أعمارهم، أنظر: United Nations Development programme,Op cit, p4-5

** تضم المجموعة الأولى كل من السعودية، والكويت، والإمارات، والعراق، والجزائر، وليبيا، وقطر، وعمان وتعرف بالدول الرئيسية المصدرة للنفط، بينما تضم المجموعة الثانية كل من مصر، وسورية، والبحرين، والسودان، وموريتانيا، واليمن وهي مصدرةً للنفط لكن بدرجة أقل حدة من المجموعة السابقة، وتعتبر باقي الدول العربية الأخرى مستوردة صافية للنفط (المجموعة الثالثة). أنظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص169.

مليار دولار، كما تحول الفائض المسجل في عام 2000 إلى عجز في سنتي 2001 و2002 نتيجة انخفاض سعر النفط، ومع تحسن أسعار النفط بدءً من عام 2003 ارتفع فائض موازناتها العامة.

الجدول رقم (22): تطور مؤشر السياسة المالية للدول العربية للفترة (1995-2007) الوحدة: مليون دولار

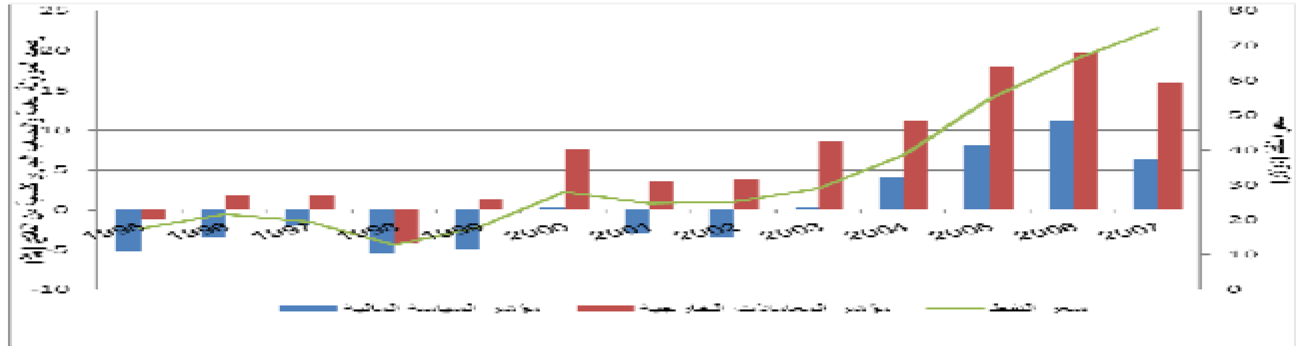
السنوات	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	العجز أو الفائض الكلي (1)	أسعار النفط بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي(2)	المؤشر :(1)\(2) %
1995	18662-	2494-	3851-	25007-	17.6	477913	5.23-
1996	13685-	2090-	4537-	20312-	21.6	585188	3.47-
1997	5087-	1873-	5933-	12893-	19.49	607062	2.12-
1998	25867-	2256-	3495-	31618-	12.85	586498	5.39-
1999	23211-	4885-	3966-	32062-	18.03	629470	5.09-
2000	12965	4069-	6370-	2526	28	677111	0.37
2001	7849-	6573-	5539-	19961-	24.8	664014	3-
2002	8869-	9840-	5456-	24165-	25.24	674202	3.58-
2003	17853	10565-	5532-	1756	29.03	755320	0.23
2004	21522	9208-	4674-	35476	38.66	891437	3.97
2005	72039	10739-	6633-	89411	54.64	1089236	8.20
2006	129825	9004-	3887-	142716	65.85	1291407	11.05
2007	73587	13160-	4539-	91286	74.95	1471656	6.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص43، 218.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص276، 346.

وبالرغم من ارتباط تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية كمجموعة بتطورات أسعار النفط، وبتطور مستوى العجز الذي تسجله موازنات دول المجموعتين الثانية والثالثة، إلا أن الوزن الكبير لفائض أو عجز الموازنات العامة لدول المجموعة الأولى هو الذي يحدد طبيعة الرصيد الإجمالي للموازنة العامة للدول العربية كمجموعة (موجب أو سالب)، وفي ظل العجز المسجل خلال الفترتين (1995-1999) و(2001-2002) فإن رصيد الموازنة العامة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان سالبًا مع تسجيل ارتفاعه في عام 1998 إلى (-5.39%) كنتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 586.498 مليار دولار، وبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بدءً من عام 2003 فإن رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج استمر في الارتفاع ليصل في عام 2006 إلى 11.05%، مع تسجيل انخفاضه في عام 2007 إلى 6.2% كنتيجة لاستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1471.6 مليار دولار، وانخفاض رصيد الموازنة العامة للدول العربية إلى 91.2 مليار دولار، وبهذا يتأكد أن تطورات مؤشر السياسة المالية خضعت إلى حد كبير لتطورات أسعار النفط، نتيجة تسجيل فائض مستمر في دول المجموعة الأولى بدءً من عام 2003، ويوضح

الشكل رقم (16) ذلك بوضوح، مما يحتم على الدول العربية إجراء مزيد من الإصلاحات الضريبية اللازمة لتجاوز حالة ارتباط موازناتها العامة بأسعار النفط(دول المجموعة الأولى)، أو لمواجهة مشكلة الافتقار للإيرادات العامة (دول المجموعتين الثانية والثالثة) .

الشكل رقم (16): تطور رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط للفترة (1995–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: الجدول رقم (22)، والجدول رقم (23).

<u>1-2-2 تطور مؤشر المعاملات الخارجية</u>: يستعمل المؤشر المركب لرصد تطور المعاملات الخارجية، تطورات عجز أو فائض الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولتحليل تطورات هذا المؤشر نستعين بالجدول رقم (23).

الجدول رقم (23): تطور مؤشر المعاملات الخارجية للدول العربية للفترة (1995–2007)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	صافي حساب الخدمات والدخل	صافي التحويلات	رصيد الحساب الجاري(1)	الناتج المحلي الإجمالي(2)	المؤشر: (1)\(2) %	أسعار النفط بالدولار
1995	155244.1	135185.9	20058.2	15361-	11245.8-	6548.6-	477913	1.37-	17.6
1996	179300.4	140479	38821.4	19512.2-	9269-	10040.2	585188	1.71	21.6
1997	182718.7	144530.8	38188.4	18682.9-	8731.6-	10774	607062	1.77	19.49
1998	137968.6	144443.8	6475.1-	10734.9-	7611.7-	24821.7-	586498	4.23-	12.85
1999	165928.8	138048.2	27844.6	12549.3-	7752.5-	7542.8	629470	1.19	18.03
2000	263457	153416	109502.7	38361.3-	19529.5-	51611.9	677111	7.62	28
2001	239784.5	160005.8	77538.1	69.1-3789-	16557.2-	22931.7	664014	3.45	24.8
2002	247477.2	171543.6	75271.5	34403.5-	14772.1-	26095.9	674202	3.87	25.24
2003	306392.9	195852.1	109824.9	34606.7-	9810.3-	65407.9	755320	8.65	29.03
2004	404443	258165.8	145320.2	41100.5-	5484-	98735.8	891437	11.07	38.66
2005	562859	315469.3	247389.7	46781.4-	5602.2-	194916.1	1089236	17.89	54.64
2006	676875.7	362853.7	314022	52137.3-	8459.7-	253424.6	1291407	19.62	65.85
2007	788160.4	467027	321085.4	75616.3-	8570.6-	236898	1471656	16.09	74.95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص286-289.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص173-176.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص365-368.

يتبين من الجدول رقم (23)، أن حساب الخدمات والدخل قد سجل عجزًا خلال الفترة (1995-2007)، وقد ارتفع هذا العجز في السنوات الأخيرة ليصل في عام 2007 إلى نحو (-75.61) مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل لدول المجموعة الرئيسية المصدرة للنفط، نتيجة ارتفاع دخل الاستثمار المحول للخارج، وارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين ومصاريف السفر والسياحة للخارج، كما سجل حساب صافي التحويلات عجزًا خلال الفترة نفسها نتيجة ارتفاع الرصيد السالب للدول الرئيسية المصدرة للتحويلات(خصوصا السعودية، والإمارات، والكويت، وليبيا) عن الرصيد الموجب للدول المستقبلة لهذه التحويلات (خصوصا مصر، والمغرب، ولبنان)[1].

لذلك، فالتحسن المسجل في رصيد الحساب الجاري ككل يرجع أساسًا إلى تحسن رصيد الميزان التجاري نتيجة الارتفاع الكبير في إجمالي صادرات الدول العربية، فقد تضاعفت بين عامي 2003 و2007 بمرتين ونصف، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع أسعار النفط، بفضل الوزن الكبير للصادرات النفطية في إجمالي صادرات الدول العربية (أنظر الجدول رقم (24))، إذ ومنذ أن تجاوزت أسعار النفط في عام 1999 آثار الهزة التي تعرضت لها في عام 1998، تواصل تحقيق الفائض في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة بشكل سنوي مضطرد (مع تسجيل انخفاض هذا الرصيد في سنة 2001 إلى 22.93 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط).

الجدول رقم (24): تطور هيكل الصادرات العربية بالنسبة المئوية للفترة (1995-2007)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية والمشروبات	3.7	3.8	5.7	4.3	3	3.9	4.1	3.6	3.1	2.8	2.4	2.2
المواد الخام	2.2	2.4	3	2.8	2.3	2.8	2.8	2.5	2.6	2.2	2.1	2.1
الوقود المعدني	72.5	70.7	55.6	63.3	71	68.3	67.5	69.6	71	74.7	75.1	75.4
المواد الكيماوية	4.5	5	6.8	5.5	5	4	3.8	4.1	4.1	3.2	4	3.6
آلات ومعدات نقل	3.1	3.4	5.7	4.7	3.8	3.9	4.2	4.2	4.3	3.6	4.1	4
مصنوعات	13.6	14.3	22.5	18.9	14.5	15.9	16.1	15.1	14.2	12.8	11.6	11.8
صادرات أخرى	0.4	0.4	0.6	0.5	0.5	1.3	1.5	0.9	0.7	0.7	0.7	0.9

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص256.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص146.

وبهذا فقد ارتبط تطور مؤشر المعاملات الخارجية (رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية) إلى حد كبير بتغيرات أسعار النفط(أنظر الشكل السابق رقم (16))، ففي عام 1998 وكنتيجة لانخفاض سعر برميل النفط إلى 12.85 دولار، فقد انعكس ذلك سلبًا في ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى (-24.821 مليار دولار)، وفي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 586.498 مليار دولار، لذلك ارتفع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج إلى (-4.23%)،

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص158-159 .

وبدءً من عام 2003 فقد ارتفع هذا الأخير باستمرار ليصل في عام 2006 إلى 19.62%، وهذا بالرغم من استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه انخفض في عام 2007 إلى 16.09% كنتيجة لانخفاض فائض الحساب الجاري من 253.42 مليار دولار في عام 2006 إلى 236.89 مليار دولار في عام 2007 في ظل استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يتحتم على الدول العربية تنمية قطاع الصادرات غير النفطية والذي لا يزال دون الطموحات من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وإزالة كل المعوقات الإجرائية والإدارية التي تحد من أداء قطاع التصدير من جهة ، كما يجب على الدول النفطية أن تغتنم التطورات الإيجابية للسوق النفطية في زيادة وتسريع إصلاحاتها المختلفة. ويسمح تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير من زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط المحتملة.

وفي ظل ارتباط التحسن الكبير في المؤشرات السابقة (معدل النمو الحقيقي، ورصيد الموازنة العامة والحساب الجاري كنسبة من الناتج) بارتفاع أسعار النفط، فإن التوقعات تشير إلى أن هذه التطورات الإيجابية لا تدوم نتيجة الأزمة العالمية الحالية والتي انعكست في تراجع كبير في أسعار النفط وصلت إلى ما دون 40 دولار للبرميل في نهاية 2008 وبداية 2009، بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية في إنتاج النفط للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، ويظهر من الجدول رقم (25) أن معدل النمو الحقيقي سوف يتباطأ في الدول المصدرة للنفط، وفي الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى نحو 3.6% في عام 2009، كما ستعرف دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤً في النمو في حدود 3.5% لنفس العام، وفي الوقت الذي ستستمر الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في تسجيل عجز في الموازنة العامة والحساب الجاري، فإن البلدان المصدرة للنفط ودول مجلس التعاون الخليجي سوف تسجل عجزًا في الموازنة العامة والحساب الجاري في عام 2009 بعد الفائض الكبير المسجل قبل ذلك، مما سينعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي للدول العربية وبالتالي التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار.

الجدول رقم (25): تطور مؤشرات اقتصادية مختارة لبعض أقاليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الوحدة: %

السنوات	2005			2006			2007			تقديرات 2008			توقعات 2009		
	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3
دول مجلس التعاون الخليجي	7	19.5	27.9	5.6	21.8	29	5.3	17.6	25	6.8	22.8	27.1	3.5	3.1-	0.1-
الأسواق الصاعدة والبلدان النامية*	5.4	5.1-	1.3-	6.3	5-	1.8-	6	5-	2.6-	6.3	6-	4.3-	3.6	5.4-	3.1-
البلدان المصدرة للنفط**	6.1	12	22.2	5.8	12.4	23.5	6.1	11	20.5	5.6	12	21	3.6	4-	1.7-

المصدر: صندوق النقد الدولي، إنفاق بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط يحد من الأزمة المالية العالمية، واشنطن، 8 فيفري 2009، ص3.

1: تمثل معدلات النمو الحقيقية، 2: تمثل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 3: تمثل رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

*: تشمل كل من الأردن، وأفغانستان، وباكستان، وتونس، وجيبوتي، وسورية، ولبنان، ومصر، والمغرب،وموريتانيا، **: تشمل كل من الإمارات، وإيران، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، واليمن.

3-2-1 معدلات التضخم: ركزت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية على تخفيض معدلات التضخم، وقد تباينت في النتائج التي حققتها كما يتضح في الجدول رقم (26).

الجدول رقم (26): تطور معدلات التضخم في الدول العربية للفترة (1995-2007) الوحدة: %

الدول	1995	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	2,4	0,6	0,7	1,8	1,8	1,6	3,4	3,5	6,3	5.4
الإمارات	2,7	2,1	1,3	1,2	2,9	3,1	5	6,2	10	14
البحرين	2,7	1,3-	0,7-	0,5	0,5-	1,7	2,3	2,6	2,1	3.4
تونس	6,3	2,7	0,3	4,2	2,6	2,8-	3,6	2	4,5	3.1
الجزائر	29,8	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3.5
جيبوتي	4,8	2	2,4	1,8	1,5	2,1	3,1	3,1	3,6	5
السعودية	5,1	1,3-	0,6-	0,8-	0,6	0,2	0,3	1,1	1,8	4.1
السودان	68,4	16	10	7,4	7,8	8,6	7,4	6,1	15,1	8.2
سورية	8	2,1-	0,5-	0,5	1	4,8	4,1	7,4	10	4.5
عمان	1,1-	0,5	1,2-	1-	0,3-	0,2	0,7	1,9	3,2	10.3
قطر	3	2,2	1,7	0,7-	0,2	2,3	6,8	8,8	11,8	13.8
الكويت	2,7	3	1,8	1,7	0,9	1	1,3	4,1	3,1	5.5
لبنان	4,2	0,2	0,4-	0,0	1,8	1,3	3	0,0	5,6	4.1
ليبيا	5,3	2,7	3,5-	8,1-	9,5-	2,1-	2,2-	2	3,5	6.2
مصر	8,4	3,1	2,7	2,2	3	5,5	17,3	3,1	12,4	9.5
المغرب	6,2	0,7	1,9	0,6	2,8	1,2	1,5	1	2,1	2.1
موريتانيا	6,5	4,1	3,3	4,7	5,3	4,6	10,4	12,1	6,5	7.3
اليمن	54,4	8,2	10,9	4,3	12,2	10,8	12,5	11,4	18,4	12.6

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي، 2008، ص22 و2001،ص26.

ويلاحظ من الجدول رقم (26) عودة الضغوط التضخمية في عدد من الدول، منها النفطية كعمان، وقطر والإمارات، وليبيا نتيجة زيادة إيراداتها النفطية مما انعكس في زيادة الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي في مشاريع ضخمة في البنية التحتية والخدمات، انعكست في خلق مستويات عالية من السيولة، في حين ارتفعت في السودان، ومصر، واليمن بسبب خفض الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية منها المشتقات النفطية[1].

ويعكس تطور المؤشرات الثلاثة السابقة تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار، ويتضح من الشكل رقم (17) مدى إيجابية الارتباط بين تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار وحصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا[*].

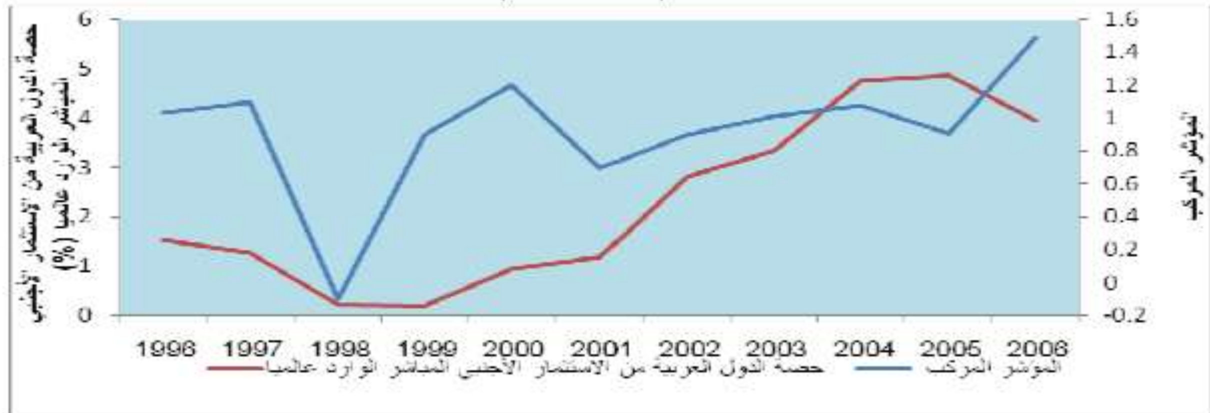
حيث يلاحظ من الشكل رقم (17) أن تطورات المؤشر جاءت متوافقة مع تطورات مؤشراته الفرعية وتطور معدلات النمو الحقيقية، ففي عام 1998 سجل المؤشر قيمة سالبة، كما عرف انخفاضًا في عام 2001، والملاحظ أن هناك تذبذبًا في قيمة المؤشر نتيجة غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سبق ذكره.

[*] يعكس المؤشر المركب التطورات الاقتصادية فقط، ولا يعكس التطورات الحاصلة في البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية، لذلك لم يظهر توافق تام وكلي بين تطور حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا وقيم المؤشر المركب.

في الدول العربية، مما يعني ضعف فعالية إصلاحاتها الاقتصادية، وعدم وضوح التوجهات الحكومية العربية لقضايا التنمية والاستثمار.

الشكل رقم (17): تطور المؤشر المركب وحصة الدول العربية من الاستثمار المباشر الوارد عالميا للفترة (1996-2006)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:- الملحق الإحصائي رقم (2)، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، ص18.

<u>1-3 المديونية الخارجية:</u> اعتمدت الدول العربية على سياسة الاستدانة لتمويل عملية التنمية، وقد نجم عن ذلك ازدياد تبعيتها السياسية والاقتصادية، وإبطاء حركة التنمية وإضعاف الترابط العربي، كما أصبحت خدمة الديون عبئاً متزايدًا على الاقتصاد العربي[1]، خاصة وأن معظم الموارد المقترضة ذات مصدر غير عربي، في حين تتدفق فوائض الدول العربية النفطية إلى أسواق المال الغربية.

وبهدف معرفة تطورات أزمة المديونية في الدول العربية يتم الاستعانة بالجدول رقم (27) والذي يبرز تطور مؤشرات المديونية العربية.

الجدول رقم (27): تطور مؤشرات المديونية العربية بالمليون دولار لسنوات 1995، 2000، 2007.

السنوات	الدين الإجمالي القائم(1)	خدمة الدين(2)	الناتج المحلي الإجمالي(3)	الصادرات(4)	(1)\(3)%	(2)\(4)%
1995	159139	12482	217106.4	68961.3	73.3	18.1
2000	143828	13759	288232.4	88198.7	49.9	15.6
2007	150179	15524	575398.4	242562.5	26.1	6.4

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص164.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ، مرجع سبق ذكره، ص280.

يظهر من الجدول رقم (27) أن انخفاض الدين الخارجي للدول العربية من 159,1 مليار دولار في عام 1995 إلى 143,8 مليار دولار في عام 2000 انعكس إيجابًا في تحسن مؤشر نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 73,3% إلى 49,9%، خاصة مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 217.1 مليار دولار في عام 1995 إلى 881.98 مليار دولار في عام 2000، ومن الطبيعي أن ينخفض مؤشر نسبة خدمة الدين الإجمالي إلى الصادرات من 18,1% إلى 15,6%،

[1] محمد الصقور وآخرون، "قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1994، ص20.

لارتفاع حجم الصادرات من 689.6 مليار دولار في عام 1995 إلى 881.9 مليار دولار في عام 2000. بينما الملاحظ بين سنتي 2000 و2007 هو استمرار تحسن المؤشرات السابقة بالرغم من ارتفاع المديونية الخارجية وخدمة الدين للدول العربية إلى 150.1 و 15.5 مليار دولار على الترتيب، ويعود ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الدول المدينة في عام 2007 إلى 575.39 و242.56 مليار دولار على الترتيب. مما يدل على أن الدول العربية لازالت تعاني من أزمة المديونية الخارجية، هذه الأخيرة استنزفت ولازالت تستنزف الموارد العربية، وهذا من شأنه إعاقة جهودها التنموية و بالتالي التأثير سلبًا على مناخها الاستثماري*.

1-4 إقرار الخصخصة: تميزت الاقتصادات العربية قبل إجراء الإصلاحات الاقتصادية بهيمنة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى تضييق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص، فقد كانت في بعض البلدان العربية قطاعات بأكملها لا يستطيع القطاع الخاص دخولها وطنيًا كان أو أجنبيًا[1]، وهي نفس الحالة التي سادت في العديد من الدول النامية، إلا أنه مع بداية التسعينات، اكتسبت الخصخصة أهمية متزايدة نتيجة التحول الهام الذي حدث في الإستراتيجية التنموية للعديد من الدول النامية، والتي تحولت من الأنظمة الشمولية المرتكزة على القطاع العام إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وتشجيع القطاع الخاص محليًا كان أو أجنبيًا، وقد بذلت الدول العربية جهودًا في هذا الإطار، وتنازلت عن حقها في التدخل في المجال الاقتصادي والإداري للمؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص، والتزمت بتشجيع هذا الأخير سواءً كان محليًا أو أجنبيًا بهدف دعم انفتاحها على العالم وبالتالي تدعيم مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية الخصخصة، إضافة إلى إشراكه في عملية التنمية، ويلاحظ من الجدول رقم (28) أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية خلال عشرية التسعينات بلغت نحو 12.7 مليار دولار، وهي أكبر من حصيلة إفريقيا والمقدرة بـــ8.2 مليار دولار، وتقل كثيرًا عن مستويات إقليمي شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي المقدرة بنحو 65.44 و177.83 مليار دولار على الترتيب، كما يلاحظ كذلك أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي كان مصدرها خصخصة مؤسسات القطاع العام في الدول العربية والمقدرة بـــ3.687 مليار دولار أقل مما هو مسجل في إفريقيا والبالغة 4.738 مليار دولار، وهي ضعيفة مقارنة بالتدفقات الواردة إلى إقليمي شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبالغة 37.292 و88.844 مليار دولار على الترتيب.

* تشمل الدول العربية المقترضة كل من الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، وسوريا، والصومال، وعمان، لبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

[1] سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، أبحاث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، مصر، 1992، ص67.

الجدول رقم (28): تطور حصيلة الخصخصة ومشاركة المستثمرين الأجانب فيها في الدول العربية والأقاليم المقارن بها لفترة التسعينات

الوحدة: مليون دولار

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
شرق آسيا والمحيط الهادي	*	1262	2551	3626	3988	3957	9742	5446	16537	8002	10335	65446
	**	586	1892	3069	2932	1588	4778	1880	8874	5190	6503	37292
أمريكا اللاتينية والكاريبي	*	10915	18723	15560	10488	8199	4616	14142	33892	37685	32614	177834
	**	6358	7384	4037	3765	5058	2206	6448	12486	21535	19567	88844
الدول العربية	*	2	17	70	417	1034	1858	2387	2480	2214	2213	12692
	**	0	3	19	138	325	109	16	603	603	1871	3687
إفريقيا	*	74	1121	207	641	605	473	745	2348	1356	694	8264
	**	38	5	66	566	453	275	299	1969	694	418	4738

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص168.

*: تشير إلى إجمالي حصيلة الخصخصة، و**: تشير إلى حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات الخصخصة.

وقد تفاوتت جهود الدول العربية في مجال الخصخصة ودعم القطاع الخاص، والنتائج التي حققتها والتكاليف التي تحملتها، إلا أن الملاحظ هو بطئ هذه العملية (بدرجات متفاوتة)، فقد قدرت حصيلة الخصخصة في المغرب، ومصر، والكويت، والأردن، وتونس خلال الفترة (1990–2001) بنحو 5.2 و5.18، و3.96، و1.04، و0.976 مليار دولار على الترتيب، في حين قدرت في دول أخرى كمجموعة (الجزائر، ولبنان، وعمان، وقطر، والإمارات) بنحو 1.116 مليار دولار[1]، ولا شك أن الإحصائيات السابقة تدل على هيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات التي تعمل على بطئ إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بذلك، ومعارضة العديد من المسؤولين لعملية الخصخصة أصلاً بسبب تخوفهم من سلبياتها، مما يشكل عائقًا أمام المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدلاً من أن يكون محددًا رئيسيًا لها.

2_ النظام المالي

نظرًا لتركيز المستثمر الأجنبي على وضعية النظام المالي في الدول المضيفة والخدمات التي يمكن أن يقدمها باعتباره من الأعمدة المحفزة للاستثمار والنمو الاقتصادي، أولت الدول العربية اهتمامًا متزايدًا لتطوير أنظمتها المصرفية وأسواقها المالية.

<u>2_1 النظام المصرفي</u>: نظرًا لمساهمة القطاع المصرفي في دعم النمو بتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات أولت الدول العربية أهمية بالغة لتطويره، إذ خضع لمجموعة من الإصلاحات على كل مستوياته التقنية والبشرية، هذا ما انعكس في إنجازات مهمة حققها القطاع المصرفي العربي تتجلى بوضوح في المؤشرات الواردة في الجدول رقم (29)، إذ ارتفع إجمالي أصوله من 499,4 مليار دولار في عام 1999 إلى 1268,7 في عام 2006، وتوسع في نطاق تسليفه للأنشطة الاقتصادية من

---

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص161.

339,4 مليار دولار في عام 1999 إلى 674,1 مليار دولار في عام 2006، كما ارتفع إجمالي الودائع من 321,7 مليار دولار في عام 1999 إلى 720,1 مليار دولار في عام 2006.

الجدول رقم (29): تطور بعض المؤشرات للمصارف العربية للفترة (1999-2006) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الأصول	499,4	535,7	558	608	674,1	766	1045,3	1268,7
إجمالي القروض	339,4	349,5	359,2	392,5	426,2	481,3	575,7	674,1
حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض (%)	62,6	63,6	62,3	62,1	64,5	67,7	69	68,8
حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	38,8	35,6	35,6	38,4	36,6	37,5	38	38,8
إجمالي الودائع	321,7	343,3	352,4	397,2	441,3	506,8	601,1	720,2
نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع (%)	78,4	77,2	75,1	74,4	73	71	62,4	63

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام 2000، 2002، 2004،2006.

ويستوجب على الدول العربية تعزيز هذه المكاسب والتي تعتبر متواضعة في ظل مكامن الضعف التي لازال يعاني منها القطاع المصرفي العربي، والتحديات التي تواجهه، إذ نلاحظ:

– تراجع قدرة المصارف العربية على تقديم الائتمان المتوسط والطويل الأجل نتيجة تراجع مؤشر نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع من 78,4% في عام 1999 إلى 63% في عام 2006.

– تدني معيار العمق المصرفي في قطاع المصارف العربية نتيجة صغر حجم هذا الأخير والتخلف المالي والنقدي له في العديد من الدول العربية، وهذا ما تؤكده الحصص المتدنية لنصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– بطئ مساهمته في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتدعيم دور القطاع الخاص في الدول العربية نتيجة ضعف نمو حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض، والتي تراوحت بين 62,1% و69%.

– تمارس أغلب المصارف العربية الوساطة المالية التقليدية لذلك فهي بعيدة عن مفهوم الصيرفة الشاملة الذي تمارسه المصارف في الدول المتقدمة، لذلك فالمصارف العربية مجبرة على تبني مفهوم الصيرفة الشاملة وتنويع الخدمات التي تقدمها، وتبسيط مختلف الإجراءات

– ضعف الرأسمال التقني والبشري بسبب قصور تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وندرة الكوادر الإدارية ذات الخبرة العالية[1]، مما يعني اشتداد حدة المنافسة الخارجية بتحرير أسواق المال ودخول مصارف أجنبية أكبر حجمًا وأكثر قدرةً على استيعاب واستخدام التقنيات الحديثة.

(1) صلاح الدين حسين السيسي، "القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال"، عالم الكتب، ط1، 2003، ص91.

وفي ظل هذا الوضع فإن المصارف العربية لا تملك سوى خيار الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة، خاصة وأن عدد صفقات الاندماج التي تمت تبقى قليلة، للاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم، وخفض تكاليف التشغيل، وتوزيع نفقات التكنولوجية العالية[1]، بالإضافة إلى أن الاندماج سيكون بمثابة الآلية المالية المساندة لعملية التكامل الاقتصادي العربي، لتمويل القطاع الخاص العربي، والمشاريع العربية المشتركة، والبنية التحتية التي تربط الدول العربية فيما بينها.

– تتسم معظم الأسواق المصرفية العربية بسيطرة عدد محدود من المصارف (المصارف العامة) على الجانب الأكبر من نشاط هذه الأسواق مما خلق جوًا من الاحتكار، وانعكس سلبًا في محدودية الخدمات المقدمة[*].

2-2 أسواق الأوراق المالية العربية: باستثناء ليبيا، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، أنشأت باقي الدول العربية أسواقًا للأوراق المالية، وأولت لها اهتمامًا متزايدًا لتطويرها وتحسين أدائها، هذا ما أدى إلى[2]:

– ارتفاع رسملة البورصات العربية مجتمعة من حوالي 72,5 مليار دولار في عام 1994 إلى 882 مليار دولا ر في عام 2006.

– الارتفاع الكبير لقيمة الأسهم المتداولة من 10,5 مليار دولار في عام 1994 إلى 1685 مليار دولار في عام 2006.

– ارتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية من 1089 شركة في عام 1994 إلى 1623 شركة في عام 2006.

– هذه التطورات الايجابية انعكست ايجابيًا في ارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي كمؤشر لأسواق المال العربية بنسبة 137,7% بين عامي 1994 و2006، ليبلغ 237,7 نقطة.

ويظهر الجدول رقم (30) أن المؤشرات (معدل الرسملة البورصية كمؤشر لحجم السوق، ومعدل الدوران كمؤشر لسيولة السوق، ونسبة التداول والذي يعكس إضافة لسيولة السوق الطاقة الاستيعابية لأسواق المال العربية) شهدت تحسنًا مستمرًا بدءً من سنة 2003 لتبلغ معدلات كبيرة جدًا بعدما كانت منخفضة قبل ذلك.

[1] مصطفى العبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية"، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات (15)، 2008، ص277.

[*] يستحوذ مصرفان في السعودية على نحو 50% من إجمالي أصول المصارف السعودية، وتستحوذ في مصر مصارف القطاع العام الأربعة على 50% من إجمالي أصول المصارف، وتصل هذه النسبة في الأردن إلى 80%، أنظر: مصطفى عبد اللطيف، بلعوز سليمان، مداخلة بعنوان: " تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها"، الملتقى الدولي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص254.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، ص153. وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص243.

الجدول رقم (30): تطور درجة تقدم ونضج أسواق المال العربية للفترة (1995-2006) الوحدة: %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الرسملة البورصية*	30,7	35,7	46	40,8	41,1	34,6	30,3	40,0	52,9	78,4	133,4	79,1
نسبة حجم التداول**	5,4	10,1	20,2	11,8	9,7	8,5	8,5	12,5	33,7	71,7	148,3	150,1
معدل الدوران***	14,43	17,71	28,28	43,9	28,92	23,86	24,66	28,04	31	63,791	111,1	189,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص153.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام 2001، و2003، و2004.

* تحسب بقسمة القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي، ** تحسب بقسمة قيمة الأسهم المتداولة على الناتج المحلي الإجمالي. *** هي حاصل قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على الرسملة البورصية.

وإذا كان التحسن في المؤشرات السابقة الذكر يرجع في جزء منه إلى ارتفاع القيمة السوقية وحجم التداول نتيجة الزيادة الهائلة في السيولة المحلية لارتفاع الإيرادات النفطية وبالتالي توسع الاكتتابات العامة يضاف لذلك عودة بعض رؤوس الأموال العربية الموظفة في الخارج. إلا أن هذا الارتفاع لم يكن طبيعيًا بسبب ضعف بنية هذه الأسواق أصلاً، وضعف الدور الرقابي فيها، ويتأكد هذا جليًا من انخفاض مؤشر صندوق النقد العربي من 413,5 نقطة في عام 2005 إلى 237,7 نقطة في نهاية 2006[1].

ولازالت أغلب أسواق المال العربية تتميز بصغر حجمها لانخفاض عدد الشركات المدرجة فيها، وانخفاض معدلات الرسملة البورصية فيها، كما تعاني انخفاضًا في النشاط وضعفًا في السيولة لتدني مؤشر معدل الدوران، هذا ما انعكس سلبًا في ضعف قدرتها على تعبئة المدخرات لصغر حجم التداول فيها، وضعف تنوع الأوراق المالية في العديد منها، وما يؤكد كل ذلك هو عجزها عن استقطاب فوائض الطفرة النفطية والتي تتدفق إلى البورصات والمصارف الغربية.

كما تشترك البورصات العربية في خصائص أخرى منها شدة التقلبات في حركة الأسعار، وقصور الطلب على الأوراق المالية لانخفاض معدلات دخل الفرد، إضافة إلى تدني الوعي الاستثماري في العديد من الدول العربية، يضاف لهذا قصور الأطر التشريعية والتنظيمية في العديد منها مما يزيد من حدة المخاطر فيها[2]، كل هذا من شأنه إضعاف مساهمتها في تعبئة الادخار، وتمويل الاستثمارات، وبالتالي التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار في الدول العربية.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص143.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص74.

3_ تحرير التجارة الخارجية

سارعت العديد من الدول العربية إلى تكثيف جهودها لتحرير تجارتها الخارجية من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها تسهيلاً لاندماجها في الاقتصاد العالمي لتدعيم مناخها الاستثماري، فباشرت المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي المصادقة على كل بنودها بما فيها المنظمة للاستثمار والمتعلقة بالتجارة (مثل التخلي عن اشتراط تحديد النسبة من إنتاج المشروعات الأجنبية المباشرة الموجهة للتصدير، أو إجبار المستثمر الأجنبي على تسويق إنتاجه في السوق المحلي، أو الربط بين كمية النقد الأجنبي المتاح للمشاريع الأجنبية وبين استيراد منتج يستخدم في هذه المشاريع، أو الربط بين حصة المستثمر الأجنبي بنسبة محددة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وبين كمية الصادرات من الإنتاج لهذه المشاريع)* ، وحتى نهاية 2006، أثبتت كل من دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا عضويتها في المنظمة، وتبقى كل من الجزائر واليمن، والسودان، والعراق، ولبنان، وليبيا بصفة عضو مراقب ولازالت تفاوض من أجل الانضمام، أما باقي الدول العربية فإنها لم تفاوض إطلاقا[1].

وبالرغم من أن انضمام الدول العربية السابقة الذكر للمنظمة العالمية للتجارة سوف يدعم مناخها الاستثماري، نتيجة الحرية الكبيرة المعطاة للمستثمرين الأجانب بعد الإمضاء على اتفاقيات المنظمة، خصوصًا تحرير التجارة الخارجية، وتلافي الضوابط المنظمة للاستثمار والمتعلقة بالتجارة السابقة الذكر، إلا أنه في ظل ما يؤخذ على ذلك من تحفظات، فاستفادة الدول النامية منها العربية بانضمامها للمنظمة لا تتحدد فقط باستقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما تتحدد كذلك بمدى قدرتها على التكيف والمنافسة الخارجية، أي الاندماج مع العالم الخارجي بصفة شريك (الاندماج الإيجابي)، إلا أن واقع الاقتصادات العربية التي تتميز بضعف المنافسة والاختلالات المتعددة لا يمكن أن تحقق ذلك، لذلك كان الأجدر أن تقوم الدول العربية بتفعيل السوق العربية المشتركة، بإلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج، وبتوحيد سياساتها التجارية، وفي هذا الإطار فإن تبني مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998، لم يحقق ما كان مرجوًا منه**، لذلك فإن تفضيل الدول العربية الاندماج فرادى في الاقتصاد العالمي سوف يعزز من المخاطر التي تتحملها ويقلل مكاسبها وقدراتها التفاوضية.

* للمزيد من التفصيل، أنظر: عبد الرحمان صبري، "سياسات الاستثمار في الدول العربية واتفاقية الجات"، شؤون عربية، مارس 1997، ص134-136.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص217.

** قدرت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية، ونسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية في عام 2007 بـــ8.3% و12.1% على الترتيب، ليقدر بذلك متوسط حصة التجارة العربية البينية في إجمالي التجارة العربية بـــ10.2%، أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص148.

ثالثا: التطورات التشريعية والتنظيمية

بهدف تدعيم مناخها الاستثماري وبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب، بذلت الدول العربية جهودًا لإحداث تطورات تشريعية وتنظيمية، كما اعتمدت برامج للترويج.

1_ الإطار التشريعي

شهدت الدول العربية استمراراً في تحسين أطرها التشريعية سواءً بإصدارها للتشريعات المرتبطة بتحسين مجمل أطرها القانونية كاعتماد قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، ومحاربة غسيل الأموال والفساد، وتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار، أو بمواصلة جهودها في تطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار بإصدار قوانين جديدة أو بتعديل وتنقيح القوانين القائمة.

وفي هذا الإطار، ففي عام 2007، أصدرت ليبيا القانون رقم (6) لعام 2007 والمتعلق بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية، كما أصدرت سورية المرسوم رقم (8) المتعلق بتشجيع الاستثمار بدلاً من القانون رقم (10) لعام 1991، كما أصدرت لبنان حزمة من القوانين ذات الصلة بالاستثمار كقانون تشجيع المنافسة، وقانون حماية علامات التجارة والصناعة، كما أصدرت اليمن القانون رقم (12) المتعلق بمنع الاحتكار والغش التجاري، وأصدرت تونس القانون رقم (69) المتعلق بتحفيز المبادرة الاقتصادية والقانون رقم (50) المتمم والمنقح للقانون رقم (36) لعام 2001 المتعلق بحماية علامات التصنيع في التجارة والخدمات، وفي مصر يجرى العمل لإصدار قانون الصناعة الموحد والذي يتضمن توحيد الإجراءات والجهات التي يتعامل معها المستثمر الصناعي[1].

وعند مقارنة تشريعات الاستثمار للدول العربية بتشريعات العديد من الدول منها الدول النامية، نجد أنها لازالت تعاني من مكامن ضعف هي[2]:

– تحرص معظم دول العالم على إيراد تعاريف للمفردات الواردة في تشريعاتها، في حين لم تنهج معظم الدول العربية هذا النهج، مما يعني غياب عنصر التفصيل والتدقيق فيها.

– تمنح أغلب تشريعات الاستثمار في دول العالم لأجهزة الاستثمار حق مفاوضة المستثمر الأجنبي بشأن المزايا في حالة الاستثمارات الضخمة ذات العائد الإيجابي، هذه النصوص تكاد تكون غائبة في تشريعات الاستثمار العربية والتي تقر أغلبها المزايا بشكل موحد ينطبق على كل المستثمرين.

– لا تتضمن تشريعات الاستثمار العربية نصوصًا صريحةً على خضوع المستثمر الأجنبي للدستور وقوانينه السارية، خلافًا لما جاء في تشريعات الدول الأخرى، مما يتيح للمستثمر أسمى قواعد الحماية.

– تنص تشريعات الاستثمار في العديد من الدول على ضرورة استقرارها وعدم تغييرها المفاجئ بما

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007، ص83-84.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابله في بعض دول العالم الأخرى"، سلسلة الخلاصات المركزة، مرجع سبق ذكره، ص3-17.

يلحق ضرراً بالمستثمر، وقد سار على هذا النهج عدد محدود من الدول العربية كالأردن، ومصر.
- اكتفت أغلب تشريعات الاستثمار العربية بالنص على هيئات الاستثمار في صلب هذه التشريعات، وهذا خلاف العديد من الدول التي تحدد اختصاصاتها، وسلطاتها، واعتماداتها، ومعاملة التظلم من قراراتها.

ولقد انعكس اهتمام الحكومات العربية بفتح آفاق الاستثمار وتمتين العلاقات بينها وبين المستثمر الأجنبي أن أولت مزيداً من الأهمية لإعطاء مصداقية لتشريعات الاستثمار فيها، والتقليل من السلبيات التي تم ذكرها، وذلك بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبالتالي الالتزام دوليًا بشأن المعاملة العادلة للمستثمر الأجنبي وحمايته، وتجسيد التحكيم لتسوية المنازعات المحتملة.
* على المستوى الثنائي: كان فحوى هذه الاتفاقيات المعاملة بالمثل فيما يخص تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تفادي الازدواج الضريبي، وبخصوص الدول التي أبرمت معها الدول العربية هذه الاتفاقيات، نميز بين:
- الاتفاقيات بين الدول العربية نفسها: حتى نهاية 2006، أبرمت كل الدول العربية اتفاقيات تخص تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء العراق، وبرزت مصر بـــ 18 اتفاقية، وسورية والمغرب بـــ 15 اتفاقية، بالإضافة إلى اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي برزت فيها مصر بـــ15 اتفاقية، وتونس واليمن بـــ 14 اتفاقية، في حين لم تبرم كل من جيبوتي، والسعودية، والمغرب، موريتانيا، وليبيا أية اتفاقية في هذا الإطار[1].
- الاتفاقيات مع باقي دول العالم: حتى عام 2003 وقعت الدول العربية 360 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع العديد من الدول النامية والمتقدمة، وقد برزت مصر بـــ 67 اتفاقية، وتونس بـــ 39 اتفاقية، في حين لم يبرم العراق أية اتفاقية، كما أبرمت 178 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع عدة دول[2].
* اتفاقيات متعددة الأطراف: وبالموازاة مع هذه الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي، أبرمت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات متعددة الأطراف، ونميز بين:
- المستوى الإقليمي: وتتمثل في[3]:
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام 1957، وكان هدفها إقامة وحدة اقتصادية بين الدول العربية، من بين بنودها حرية انتقال رؤوس الأموال من خلال تنسيق السياسات والتشريعات الاقتصادية.
- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية في عام 1970، من بين بنودها

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2006، مرجع سبق ذكره، الملحق الإحصائي.
(2) Unctad, international investment instruments a compendium, New York and Geneva, 2003.
(3) لمزيد من التفصيل في فحوى هذه الاتفاقيات أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1985، الكويت، ص15-18.

معاملة المستثمر العربي معاملة مماثلة للمستثمر المحلي، وعدم جواز التأميم والمصادرة.

– اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1971، وقد هدفت إلى تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي قد تلحق به نتيجة المخاطر غير التجارية المختلفة.

– اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في عام 1974، وقد تضمنت قواعد ونصوص لحل كل النزاعات بين المستثمر العربي والدول العربية المضيفة له.

– في عام 1973 أبرمت الدول العربية اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب الضريبي.

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980، وهي ثمرة الجهود القومية المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الشاملة، هدفها توحيد القواعد القانونية العامة التي تنظم معاملة رأس المال العربي في الدول العربية تسهيلاً لحركة الاستثمار فيها.

– الاتفاقية المغاربية لتشجيع الاستثمار: أبرمت في الجزائر في عام 1990 من طرف خمس دول مغاربية (الجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب)، وبموجبها تلتزم هذه الدول بالمعاملة العادلة وبالمثل للاستثمار المنجز بينها[1].

وتبقى الاتفاقيات السابقة الذكر حبرًا على ورق، إذ لم يتم تجسيدها، نظرًا للتفاوت المسجل في تشريعات الاستثمار في الدول العربية واختلاف النظم القانونية والقواعد التنظيمية، وتهميش دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تشجيعها لانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

– أبرمت الدول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط باستثناء فلسطين اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، من بين بنودها حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

– على المستوى الدولي: استمرارًا للجهود السابقة وقعت الدول العربية على المستوى الدولي اتفاقيات متعددة الأطراف، منها اتفاقية **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**، إذ وقعت كل الدول العربية باستثناء فلسطين والصومال عليها وبالتالي أثبتت عضويتها فيها، ويعكس تسارع الدول العربية لتوقيع هذه الاتفاقية إدراكها بأن تأكيد الالتزام الدولي بشأن حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة أساسية لتحسين أدائها في جذبه.

2_ الإطار التنظيمي

تدعيمًا لسياسة الباب المفتوح للاستثمار الأجنبي المباشر، حرصت الدول العربية على إنشاء أطر هيكلية خاصة بتنظيم وتشجيع العملية الاستثمارية، وقد اتخذت شكل هيئات خاصة أو شكل مكاتب وإدارات تابعة لوزارات وصية، وتحرص هذه الهيئات على تأدية المهام المنوط بها*، إضافة إلى امتثالها لتطبيق مختلف البنود الخاصة بمعاملة المستثمر الأجنبي وحمايته.

كما تحرص هذه الهيئات على الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ الاستثمار وبالفرص

(1) " promotion et garantie des investissements ", in: média Bank , n° 19, aout-septembre 1995 , p 25.

* في هذا الإطار عد إلى العنصر الثالث من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

الاستثمارية المتاحة في الدول العربية، وبالمزايا والحوافز المتوفرة عبر عقد اللقاءات، والمؤتمرات وتنظيم المعارض.

لكن الملاحظ في العملية الترويجية في للدول العربية إهمالها لتقديم نماذج لمشروعات تم تأسيسها منذ فترة وحققت نتائج إيجابية على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب ربط المشروعات التي يتم الترويج لها بالمستثمرين المحليين باعتبارهم شركاء محتملين[1].

يضاف لكل هذا أن كل دولة عربية تقوم بالترويج لفرص الاستثمار فيها على حدة مما خلق جوًا من التنافس فيما بينها، ولم يتم إيجاد آلية للتنسيق فيما بينها للترويج للمنطقة العربية كإقليم واحد، من خلال تبادل المعلومات والخبرات والترويج للمشروعات العربية المشتركة[2].

لكن ما يجب التأكيد عليه، هو أن إبرام الدول العربية للاتفاقيات السابقة الذكر، وإنشائها للأطر التنظيمية لم يعالج أوجه القصور ومكامن الضعف في بيئتها التشريعية والتنظيمية، ولتسليط الضوء عليها يتم الاستعانة بالملحق الإحصائي رقم (01)، والذي يبرز تقييمًا لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية (**مؤشر سهولة أداء الأعمال**) وبعض الدول المقارنة لعام 2006، واعتماداً عليه يتضح:

- يتراوح عدد الإجراءات المطلوبة لبدء أي عمل تجاري في الدول العربية بين (6) إجراءات كحد أدنى في لبنان والمغرب، و(14) إجراء كحد أعلى في الجزائر، وباستثناء لبنان والمغرب فإن كل الدول العربية مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتقليل هذا العدد والذي يصل في الكيان الصهيوني وهونغ كونغ إلى (5) إجراءات فقط.
- يتراوح الوقت اللازم لانجاز إجراءات تأسيس المشروع في الدول العربية بين (6,3) يوم في اليمن كحد أدنى، و(82) يوم في موريتانيا كحد أعلى، وبالرغم من تحسن هذا المؤشر في تونس بـــ(11) يوم والمغرب بـــ(12) يوم، فإن الوقت يعد طويلاً في معظم الدول العربية مقارنة بـــ(9) أيام في تركيا.
- ارتفاع متوسط تكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من دخل الفرد والبالغ 85,9% في الدول العربية، ويتراوح بين أدنى حد له في الكويت بـــ 1,6% وأعلى حد له في فلسطين بـــ 324,7%، ويقدر بـــ3,4% في هونغ كونغ، و5,3% في الكيان الصهيوني، ويصل في تركيا إلى 27,7%.
- سجلت أغلب الدول العربية تحسنا في مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار، وقد وصل إلى مستويات قياسية في عمان بإجراءين فقط، والإمارات بـــ(3) إجراءات، وقد سجل مستويات مرتفعة في فلسطين والجزائر بـــ(10) و(15) إجراء على الترتيب.
- سجلت بعض الدول العربية مستويات جد مرضية في مؤشر عدد الأيام اللازمة لتسجيل العقار

---

[1] بجاوي سهام، "الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص55-56.

[2] اتحاد غرف التجارة والصناعة "ندوة الترويج للاستثمار والمشروعات الاستثمارية في الدول العربية"، آفاق اقتصادية، الإمارات، العدد 57-58، أفريل 1994، ص168.

كالسعودية بــ (4) أيام، والإمارات بـــ(6)أيام، والعراق بـــ(9) أيام، وبالرغم من تفوق باقي الدول العربية (باستثناء مصر بـــ(193) يوم) بدول المقارنة، هونغ كونغ بـــ(83) يوم، والكيان الصهيوني بـــ(144) يوم، إلا أن المدة لازالت طويلة، إذ فاق ترتيب أغلب الدول العربية في هذا المؤشر المائة من بين 175 دولة.

– بلغت متوسطات مؤشر الإفصاح، ومؤشر مسؤولية الإدارة، ومؤشر سهولة مقاضاة المساهمين، ومؤشر مدى قوة حماية المساهمين في الدول العربية (5,05)، و(4,17)، و(3,2)، و(4) نقطة على الترتيب، وبالرغم من تسجيل بعض الدول العربية لمعدلات مرضية في أحد هذه المؤشرات فإن وضعها متردٍ في المؤشرات الأخرى، فمثلا لبنان سجلت معدلاً مرضيًا في مؤشر الإفصاح بـــ(9) نقاط، في حين بلغ مؤشر مسؤولية الإدارة نقطة واحدة، هذا ما انعكس في ترتيب الدول العربية في المراتب بعد (99) في مؤشر حماية المستثمر باستثناء الكويت في المرتبة (19) والجزائر وعمان في المرتبة (60) من بين 175 دولة.

– بلغ ترتيب لبنان العالمي في مؤشر الحصول على الائتمان كأفضل دولة عربية (48) من بين 175 دولة، وقد بلغ فيها مؤشر ضمان الحقوق (4) نقاط، في الوقت الذي يصل إلى (8) نقاط في الكيان الصهيوني و(10) نقاط في هونغ كونغ، أما مؤشر معلومات الائتمان فقد بلغ فيها نفس القيمة في دول المقارنة بـــ (5) نقاط، وإذا كان هذا حال أفضل دولة عربية، فإن أغلب الدول فاق ترتيبها المائة عالميًا، وهو ما يعكس تردي وضعها في هذا المؤشر.

– بلغ عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود في الدول العربية بين أدنى مستوى له في تونس بـــ(21) إجراء وأعلى مستوى له في السودان بـــ(67) إجراء، وقد بلغ في دول المقارنة ما بين (16) إجراء في هونغ كونغ، و(27) إجراء في الكيان الصهيوني، هذه الأخيرة تفوقت على كل الدول العربية (باستثناء تونس)، هذا ما انعكس سلبًا في ارتفاع عدد الأيام اللازمة لتنفيذ العقود في أغلب الدول العربية ليصل إلى (1225) يوم في جيبوتي كحد أعلى.

– بالنسبة لمؤشر التجارة عبر الحدود، فالملاحظ هو ارتفاع تكلفة تصدير (واستيراد) كل شحنة بالدولار في كل الدول العربية، نظرًا لارتفاع عدد وثائق التصدير (والاستيراد)، أو الأيام اللازمة لإجراء التصدير (والاستيراد)، أو لارتفاعهما معًا، إذ تبلغ تكلفة التصدير والاستيراد في الإمارات كأفضل دولة عربية 392 و389 دولار على الترتيب، في الوقت الذي تتراوح في دول المقارنة ما بين 13 و20 دولار، و13 و25 دولار على الترتيب.

– بلغ متوسط تكلفة استخراج التراخيص في الدول العربية كنسبة من دخل الفرد 525,9%، ويعتبر هذا المعدل مرتفعًا مقارنة بالمعدل المسجل بدول المقارنة والذي يتراوح بين 38,5% في هونغ كونغ و368,7% في تركيا، نظرًا لارتفاع عدد الإجراءات أو الوقت اللازم لذلك، أو لارتفاعهما معًا.

- بالنسبة لمؤشر توظيف العمالة، فإنه بالرغم من القيم المرضية لبعض الدول العربية في إحدى مؤشراته الفرعية، فإن وضعها في المؤشرات الفرعية الأخرى غير مرضٍ، فالإمارات التي بلغ فيها مؤشر صعوبة فصل العاملين صفر نقطة وهي نفس القيمة المسجلة في هونغ كونغ، بلغت تكلفة الفصل عن العمل 83,6 راتب أسبوعي في الوقت الذي بلغت 13 راتب أسبوعي في هونج كونج.

- يتقارب وضع السعودية والإمارات من وضع هونغ كونغ في مؤشر إجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الربح، في حين يرتفع هذا المؤشر في بعض الدول الأخرى عن ما هو مسجل في الكيان الصهيوني وتركيا، كما هو الحال في الجزائر بـــ 76,4%، وموريتانيا بـــ 104,3%.

- يقدر متوسط الوقت اللازم لشركة لكي تخرج من السوق في الدول العربية بـــ(3,62) سنة، ويتراوح بين الحد الأدنى(1,3) سنة في تونس والحد الأعلى(8) سنوات في موريتانيا، ويعد مرتفعا مقارنة بـــ (1,1) في هونغ كونغ، و(2,9) في تركيا، وبالرغم من أنه يصل في الكيان الصهيوني إلى (3,5) سنة إلا أنه أقل من الوقت المسجل في العديد من الدول العربية.

ويتأكد من المؤشرات السابقة أن الدول العربية لازالت تعاني (وبدرجات متفاوتة) من تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية، وضعف الحفاظ على حقوق المستثمرين وتفشي الفساد، وضعف تنفيذ العقود، وضعف استقلال جهاز القضاء، وانتشار التعقيدات والعقبات الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، مما انعكس سلبًا في زيادة حدة المخاطر والتهديدات، وارتفاع تكلفة الأعمال فيها، وتضييع الوقت، يضاف لكل هذا تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي بسبب الدور الشكلي لهيئات الاستثمار فيها، هذا الواقع يعكس حقيقة ضعف جاذبية المنطقة العربية للمستثمرين الأجانب، واتجاه المستثمرين العرب لاستثمار وتوظيف أموالهم خارج المنطقة العربية، مما يستلزم من الدول العربية بذل المزيد من الجهود لإصلاح وتدعيم بيئة أعمالها.

المبحث الثاني

وضع الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

انعكست ملامح الضعف المختلفة في مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية والتي تأكدت في الفقرات السابقة في:

– التذبذب الواضح لحصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميًا بالرغم من التغيرات والتوجهات التي عرفتها.

– الضعف الذي ميزها مقارنة بالأقاليم الأخرى المشكلة للدول النامية كدول شرق آسيا، وأمريكا للاتينية والكاريبي، التي عززت من موقعها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الوضع نفسه ينطبق على الاستثمارات العربية البينية، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، إلا أن حقيقة هجرة رأس المال العربي إلى الخارج بقيت مستمرة.

وتتأكد هذه الحقائق في المحاور التالية:

أولا: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يمتد تحليل وتقييم تطور حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1_ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

بناءً على الملحق الإحصائي رقم (02)، فقد بلغ متوسط حصة الدول العربية مجتمعة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للفترة (1986–1991) نحو 2,1 مليار دولار، وبما يمثل 7.26% و1,32% من إجمالي حصة الدول النامية والتدفقات الواردة عالميًا على الترتيب، وقد برز خلال هذه الفترة كل من مصر، والسعودية، والمغرب بنحو 0,932، و0,531، و0,132 مليار دولار على الترتيب.

وخلال الفترة (1992–2002)، فقد بلغت مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها نحو 51 مليار دولار، وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 4,63 مليار دولار، وبالرغم من أنه أعلى من المعدل المسجل للفترة (1986–1991)، فإن الملاحظ هو انخفاض نسبة متوسط حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والعالم إلى 3,44% و1,02% على الترتيب مقارنة بـــ 7,26% و1,32% كمتوسط للفترة (1986–1991)، وهذا يدل على أنه بالرغم من رهان الدول العربية خلال هذه الفترة على سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب، فإنها لم تستطع أن تعزز من موقعها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأقاليم العالم النامي الأخرى كجنوب، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي التي استفادت من الطفرة الهائلة

للتدفقات الواردة خلال هذه الفترة، هذه الأخيرة تضاعفت بنحو 8 مرات بين سنتي 1992 و2000 *، ويعود هذا إلى بطئ الإصلاحات المنتهجة و عدم فعاليتها في العديد من الدول العربية، وإلى ردة الفعل المتأخرة للمستثمرين الأجانب الذين فضلوا التروي للتأكد من جدية البرامج المنتهجة.

لقد استمر بروز (على المستوى العربي) كل من مصر، والمغرب، والسعودية، وقطر خلال هذه الفترة، إلى جانب دول أخرى كالجزائر، والإمارات ، والأردن، وتونس، وسورية، ولبنان**.

لقد تميزت الفترة (2003–2007) بتطور ملحوظ في نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كما يتضح من الشكل رقم (18)، إذ ارتفعت من نحو 15,7 مليار دولار في عام 2003 إلى 72.3 مليار دولار في عام 2007، وبمعدل تدفق سنوي قدر بنحو 44.3 مليار دولار وبما يمثل 12.8% من حصة الدول النامية، و3,9% من التدفقات العالمية الواردة خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (18): تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من إجمالي التدفقات الواردة إلى العالم والدول النامية للفترة (1986–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (2).

وتسمح قراءة البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (02) لكل دولة عربية على حدة خلال الفترة (2003–2007) بإعطاء الملاحظات التالية:

– استمرار تنامي حصة كل من مصر، وتونس، والأردن، والمغرب، ولبنان، وسورية نسبيًا، والتي استطاعت في عام 2007 أن تستقطب نحو 21.3 مليار دولار وبما يمثل نحو 29.5% من إجمالي حصة الدول العربية، إلا أن الملاحظ هو التباين الكبير في حصص هذه الدول فيما بينها، إذ تستحوذ مصر لوحدها على 54.3% من حصة هذه المجموعة خلال نفس السنة.

– استمرار هيمنة الدول المنتجة للنفط (خصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي، والجزائر، وليبيا، والسودان) على الحصة الأكبر من إجمالي التدفقات المستقطبة من طرف الدول العربية مجتمعة، لتقدر

* أنظر الجدول رقم (2) الوارد في الفصل الأول.

** للمزيد من التفصيل في تتبع تطور حصة كل دولة عربية، أنظر الملحق الإحصائي رقم (02).

في عام 2007 بنحو 48.45 مليار دولار وبما يمثل نحو 67%، والملاحظ هو تباين حصص هذه الدول فيما بينها إذ تستحوذ السعودية، والإمارات على نحو 77.5% من إجمالي حصة هذه المجموعة، إضافة إلى أن الوجهة الأولى للتدفقات الواردة لهذه المجموعة هو قطاع النفط والغاز خصوصًا في الجزائر وليبيا والسودان، مما يؤكد النتيجة القائلة بأن أحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها هو الثروات الطبيعية القابلة للاستغلال التجاري.

– لم تستقطب كل من فلسطين، والعراق، واليمن، والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا مجتمعة في عام 2007 ما قيمته مليار دولار، وهذا يدل على أن هذه الدول لم تندمج بعد في الاقتصاد العالمي وبالتالي ستواجه تحديات خطيرة تتضمنها العولمة في المستقبل.

ويتضح جليًا من الشكل رقم (18) أن حصة الدول العربية كمجموعة من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية والعالم قد عرفت انخفاضًا حادًا في عام 1995، ويعود ذلك إلى تسجيل تدفق سلبي في المملكة العربية السعودية بقيمة (–1.877) مليار دولار، كما أن الانخفاض المسجل في عام 1999 مرده إلى تسجيل تدفقات سلبية في بعض الدول العربية خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات بقيمة(–0.87) و(–0.985) مليار دولار على الترتيب، وقد استمر انخفاض حصة الدول العربية مجتمعة كنتيجة لاستمرار خروج الاستثمارات من المملكة العربية السعودية والإمارات في عام 2000 بقيمة (–1.844) و(–0.515) على الترتيب، وبالرغم من أن تحسن جاذبية المنطقة العربية بعد عام 2003 مرده إلى تنامي حصة العديد من الدول العربية (كما تم التأكيد على ذلك سابقًا)، إلا أنه يرجع أساسًا إلى التحسن الهام في جاذبية المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر، التي استقطبت لوحدها في عام 2007 ما نسبته 69% من إجمالي حصة الدول العربية*، وهذا ما يدل على أن تطورات جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ككل يتأثر إلى حدٍ كبير بتطور مستوى جاذبية هذه الدول الثلاث.

إن مقارنة جاذبية الدول العربية فرادى بالعديد من الدول النامية يظهر تفاوتًا كبيرًا، فباستثناء المملكة العربية السعودية التي عززت من موقعها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستقطابها لــ24.31 مليار دولار في عام 2007، واقتربت بذلك من المكسيك والتي استقطبت نحو 24.68 مليار دولار، فإن باقي الدول العربية حتى الإمارات ومصر اللتين جاءتا في المرتبتين الثانية والثالثة عربيًا باستقطابهما لنحو 13.25 و11.57 مليار دولار على الترتيب، لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر قياسًا مع العديد من الدول منها الصين، وهونغ كونغ، وروسيا، والبرازيل، وسنغافورة، وتركيا، والتي بلغ فيها التدفق نحو 83.52، و59.89، و52.47، و34.58، و24.31، و22.02 مليار دولار على الترتيب، وحتى الكيان الصهيوني فقد تفوق على كل الدول

* أنظر الملحق الإحصائي رقم (2).

العربية (باستثناء السعودية، ومصر، والإمارات) لجذبه نحو 9.99 مليار دولار في عام 2007[1]، وهذا انعكاس واضح لضعف مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها.

أما بالنسبة لمجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية، فقد بلغت 747 مليون دولار كمتوسط للفترة (1986–1991)، وقد برزت الكويت والسعودية بنحو 425 و217 مليون دولار على الترتيب، وقد تحولت هذه التدفقات من 802 مليون دولار في عام 1995 إلى سالب 720 مليون دولار في عام 1996، نتيجة التحول الهائل في حصة الكويت من 717 مليون دولار إلى سالب 1095 مليون دولار[2]، وبالرغم من التحسن الذي سجلته بدء من عام 1999، لتصل في عام 2001 إلى 1391 مليون دولار، فإنها تحولت في عام 2002 إلى سالب 2267 مليون دولار نتيجة التحول الكبير في حصة الكويت من 365 مليون دولار إلى سالب 4962 مليون دولار[3]، وبدءً من عام 2003 فقد ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ليصل في عام 2007 إلى 43224 مليون دولار، وقد تركزت في الكويت، والسعودية، والإمارات، وقطر بنحو 14320 و13139، و6625، و5263 مليون دولار على الترتيب[4]، وتعكس الأرقام السابقة ضعف موقع أغلب الدول العربية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، وبمقارنة التدفقات الواردة خلال الفترة (1986–2007) والمقدرة بـــ274564 مليون دولار، مع التدفقات الصادرة خلال نفس الفترة والمقدرة بـــ104506 مليون دولار، يتبين أن كل دولار صادر من الدول العربية إلى الخارج كاستثمار مباشر يقابله 2.62 دولار وارد إليها كاستثمار مباشر.

2_ تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية زيادة ملحوظة خلال الفترة (1990–2007)، إذ ارتفع من نحو 56.6 مليار دولار في عام 1990 إلى نحو 352.1 مليار دولار في عام 2007، وبالرغم من هذا التحسن إلا أنه يبقى ضعيف المستوى عند مقارنته بالمناطق الأخرى التابعة للدول النامية، كشرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا والتي عرف فيها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد زيادة مستمرة انطلاقًا من عام 1990 ليبلغ ذروته في عام 2007 بنحو 1619.1 و648.7، و550.9 مليار دولار على الترتيب، ويعزى ذلك إلى كون مناخ الاستثمار فيها أفضل بكثير من ذلك السائد في الدول العربية نتيجة انفتاحها المبكر ونجاعة وفعالية سياساتها المنتهجة والمتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتأكد ذلك من الجدول رقم(31).

(1) Unctad, world investement report 2008, p253-256.
(2) Unctad, world investement report 1998, p367-369.
(3) Unctad, world investement report 2003, p253-255.
(4) Unctad, world investement report 2008, p253-255.

الجدول رقم (31): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية وبعض الأقاليم النامية للفترة (1990-2007)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	2000	2007
الدول العربية	56618	93002	352107
أمريكا الجنوبية	73481	309800	648753
شرق آسيا	240645	710475	1619138
جنوب شرق آسيا	64303	269048	550952

Soorce: Unctad, world investment report, 2008, Opcit, p257-259.

وإذا كان هذا هو واقع الدول العربية مجتمعةً عند مقارنتها ببعض أقاليم العالم النامي، فإن مقارنة الدول العربية فيما بينها يظهر تفاوتًا كبيرًا وواضحًا بين الدول نفسها، ففي عام 2007، برزت السعودية كأفضل دولة عربية لتحقيقها قيمة تراكمية بلغت نحو 76.14 مليار دولار، تلتها الإمارات، ومصر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن بنحو 54.78، و50.5، و32.51، و26.22، و22.12، و14.54 مليار دولار على الترتيب، كما حسنت دول أخرى من قيمتها التراكمية خصوصًا السودان والبحرين والجزائر وسورية والتي قدرت بنحو 13.82، و12.94، و11.81، و9.68 مليار دولار على الترتيب، وقدرت في قطر، وعمان، وليبيا بـــ7.25، و5.87، و6.57 مليار دولار على الترتيب، في حين سجل الضعف الواضح في باقي الدول العربية خصوصًا في الصومال، وجيبوتي، والكويت، التي انخفضت قيمها التراكمية عن المليار دولار.

إن الدول العربية التي حققت الريادة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أو التي حسنت من موقعها لا يعني أنها صارت مواقع جذب مهمة، كون مثل هذه القيم التراكمية المحققة فيها لازالت ضعيفة قياسًا مع العديد من الدول كهونغ كونغ، والبرازيل، والمكسيك، وسنغافورة، وتركيا، التي حققت في عام 2007 قيمًا تراكميةً قدرت على الترتيب بنحو 1184.4، و328.45، و265.73، و249.66، و145.55، وتقدر في الكيان الصهيوني بـــ59.95 مليار دولار[1].

3_ تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

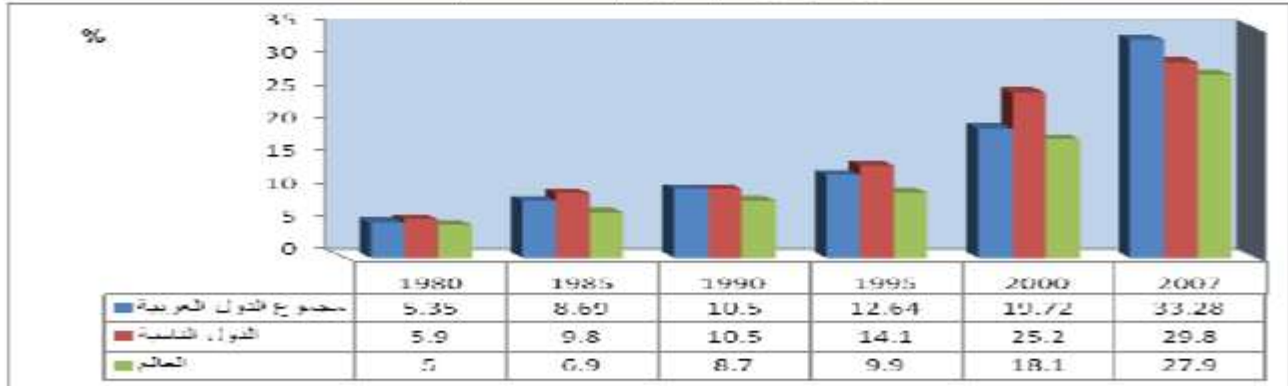
لتقييم الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية يتم تحليل تطور مؤشرين هما:

3-1 تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يلاحظ من الشكل رقم (19) الارتفاع التدريجي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2007)، حيث ارتفعت من 5,35% في عام 1980 إلى 33.28% في عام 2007، ويلاحظ أن هذه النسب تقل عن المستوى المتحقق في الدول النامية خلال الفترة (1980-2000) والتي ارتفعت فيها من 5,9% في عام 1980 إلى 25,6% في عام

[1] Unctad, world investment report, 2008, Opcit, p257-259.

2000(باستثناء عام 1990 والذي سُجلت فيه نسبة متساوية قدرت بـــ10.5%)، إلا أنها تزيد عن المستوى العالمي للفترة (1980–2007)، كما تزيد عن المستوى المتحقق في الدول النامية في عام 2007 والبالغ 29.8%.

الشكل رقم (19): تطور تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية والنامية والعالم للفترة (1980–2007)



	1980	1985	1990	1995	2000	2007
مجموع الدول العربية	5.35	8.69	10.5	12.64	19.72	33.28
الدول النامية	5.9	9.8	10.5	14.1	25.2	29.8
العالم	5	6.9	8.7	9.9	18.1	27.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: .Unctad, world investment report 1999, 513-520 -

-Unctad, world investment report 2008,opcit, p262-268.

ووصلت قيمة هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى مستويات هائلة*، ويعكس ذلك ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصادات هذه الدول، وبطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بمستوى غير متسق مع نمو الاستثمارات مما قد يشكل قيدًا كبيرًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها[1]، وفي ظل ضعف تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والعالم والمقدرة بـــ8.3 و2.3% على الترتيب**، فإن التحسن الهائل الذي بلغه مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 والمقدر بـــ33.28% مرده إلى ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة (1471.6 مليار دولار)، وهو بالكاد يتعدى حجم الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا والبرازيل والبالغ فيها نحو 1439 و1313.6 مليار دولار على الترتيب[2].

3–2 <u>الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت</u> : يلاحظ من الشكل رقم (20) أن قيمة هذا المؤشر في الدول العربية للفترة (1987–1992) بلغت 3,64% وهي أقل من المستوى العالمي والمستوى المتحقق في الدول النامية والبالغين على الترتيب 4.1% و3,9%، ولقد انخفض هذا المؤشر إلى مستوى ضعيف في عام 1995، إذ قدر بـــ 1,13% كنتيجة لتراجع قيمة

---

* قدرت في البحرين، ولبنان، والأردن بـــ: 114,2%، و80,9%، و71% على التوالي، أنظر:

Unctad, world investment report, 2007, Opcit, p266.

(1) بلقاسم العباش، "دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد"، على الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 2008/08.

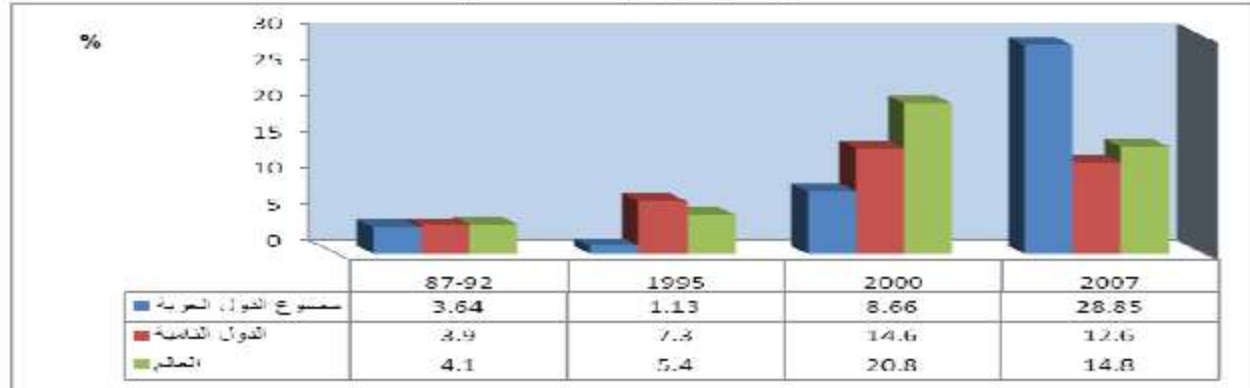
** قدرت قيمة تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والنامية والعالم في عام 2007 بـــ352.1 و4246.7 و15210.5 مليار دولار على الترتيب، أنظر: Unctad, world investment report, 2008, Opcit, p257

(2) World Economic Forum, The global competitiveness report 2008-2009, opcit, p114, 304.

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إلى ربع مليار دولار للأسباب التي ذُكرت سابقًا، وبالرغم من الارتفاع الذي عرفه في عام 2000، إذ بلغ 8,66% إلا أنه أقل من المعدل المتحقق في الدول النامية والعالم والمقدر على الترتيب بـــ14,6%، و20,8%.

لقد تميز عام 2007 بارتفاع كبير في قيمة هذا المؤشر في الدول العربية والذي بلغ 28.85%، في الوقت الذي تراجع في الدول النامية والعالم إلى 12,6% و14.8% على الترتيب.

الشكل رقم (20): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية والنامية والعالم للفترة (1987–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:
- Unctad, world investment report 1999,p501-508.
-Unctad, world investment report 2003,0pcit, p267-274.
- Unctad, world investment report 2008,0pcit, p262-268.

وإذا كان تحسن هذا المؤشر في الدول العربية في عام 2007 مرده إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلى 72.387 مليار دولار، في حين تقدر التدفقات الواردة في كل من الدول النامية والعالم لنفس العام بـــ499.747 و1833.324 مليار دولار على الترتيب، وبناءً على المعدلات الواردة في الشكل رقم (20) وقيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد السابقة، فإن تراكم رأس المال الثابت لعام 2007 يقدر في الدول العربية والنامية والعالم بـــ250.9 و3699.24 و12387.32 مليار دولار على الترتيب، وبذلك فإن تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول النامية والعالم يقدر على الترتيب بنحو 6.78%، و2.02%، هذه الأخيرة تبين أنه لضعف معدل التراكم في الدول العربية ارتفعت قيمة المؤشر فيها إلى 28.85%، لذلك فإن الدول العربية تتميز بضعف تعبئة إمكاناتها الذاتية لزيادة النمو (لانخفاض معدلات التراكم في العديد منها)، ومع استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر كما تأكد سابقًا، تظهر كذلك إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في تدعيم عملية التنمية، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل.

4_ تطور ترتيب الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

بالنسبة للمؤشر الذي يقيس أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فقد حضيت خلال الفترة (1988–1990) كل من مصر، والبحرين، وعمان بمؤشر أداء مرتفع نتيجة تحقيقها لقيم أعلى من "**الواحد**"، مقدارها 2,773، و1,922، و1,343 على الترتيب، في حين عرفت باقي الدول العربية

خلال هذه الفترة مؤشر أداء منخفض، وقد سجل قيمًا سالبة في قطر واليمن بـــ (−0,089) و(−0,627) على الترتيب[1]، مما يدل على عدم تناسب نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميًا مع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي العالمي.

وبمقارنة الفترة (1988−1990) مع أحدث فترة توفرت عنها البيانات وهي (2001−2003)، فقد تحسن ترتيب كل من الجزائر، ولبنان، والمغرب، وقطر، والسودان في مؤشر الأداء، في حين عرفت باقي الدول العربية تراجعًا كبيرًا في هذا المؤشر، وما بين هاتين الفترتين فالعموم الذي ميز الدول العربية هو التذبذب الواضح في المراتب .

أما بالنسبة لمؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فعند مقارنة الفترة (2001−2003) مع الفترة (1988−1990) يظهر تراجع ترتيب كل من الجزائر، والبحرين، ومصر، والمغرب، وعمان، وسورية، وتونس، في حين حافظت كل من السعودية والسودان على نفس ترتيبهما، وتحسن ترتيب باقي الدول العربية في المؤشر، يضاف لهذا التذبذب الواضح في المراتب التي احتلتها الدول العربية بين هاتين الفترتين نتيجة التحسن أو التراجع في امكانياتها*.

وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات البلد المضيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد صنفت **الأنكتاد** الدول العربية إلى مجموعات كما يظهر ذلك من الجدول رقم (32).

الجدول رقم (32): وضع الدول العربية في مصفوفة الأونكتاد لمؤشري الأداء والإمكانات

المجموعة	(1993−1995)	(2003−2005)
مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع، إمكانات مرتفعة)	البحرين، قطر	البحرين، قطر، الأردن، الإمارات
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض، إمكانات مرتفعة)	الإمارات، الأردن، عمان، الكويت، ليبيا، السعودية.	الجزائر، الكويت، ليبيا، عمان، تونس، السعودية.
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع، إمكانات منخفضة)	مصر، المغرب، تونس، اليمن	المغرب، السودان، لبنان، مصر
مجموعة دول الأداء المنخفض (أداء منخفض، إمكانات منخفضة)	الجزائر، لبنان، السودان، سورية	سورية، اليمن

المصدر: _ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص121.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، السنة 25، العدد الفصلي 4، ديسمبر 2007، مرجع سبق ذكره، ص11.

يظهر من الجدول رقم (32)، تحسن ترتيب الأردن والإمارات التي انتقلت إلى مجموعة الدول السباقة مع البحرين وقطر، كما تحسن ترتيب الجزائر بانتقالها إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها مع الكويت، وليبيا، وعمان، وتونس، والسعودية، كما تحسن ترتيب لبنان والسودان بانتقالهما إلى مجموعة

(1) Unctad, world investment report, 2002, Opcit, p25-26.

* للمزيد من التفصيل في تتبع تطور ترتيب الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات، أنظر: الملحق الإحصائي رقم (03).

الدول أعلى من إمكاناتها، مع مصر، والمغرب، في حين تراجع ترتيب اليمن بانتقالها إلى مجموعة دول الأداء المنخفض مع سورية.

ثانيا: واقع الاستثمارات العربية البينية

تواجه الدول العربية موقفًا خطيرًا يحتم عليها تبني سياسات جماعية منسقة وأنماطًا مشتركة من التعاون دفاعًا عن مصالحها، حيث أن تعاملها بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والخسائر التي تتكبدها، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية البينية، حيث تساهم في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في التنمية الاقتصادية العربية، وتقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية بما يكفل مواجهة التحديات الراهنة، ونقل الاقتصاد العربي من حالة التجزئة والتبعية إلى حالة التكامل والتقدم والتطور.

وتعتبر الاستثمارات البينية آلية فعالة لنقل المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى دول العجز، هذه الأخيرة تتميز بمحدودية المشاريع الإنتاجية، وصغر حجمها، ومحدودية رأس المال الإنتاجي المستخدم فيها، إضافة إلى اشتغالها بوسائل ومعدات إنتاج تقليدية، مما سيساهم في توسيع قدراتها الإنتاجية ورفع كفاءتها[1].

وبغرض تحليل مساهمة الاستثمارات العربية البينية في تحقيق الأهداف السابقة الذكر، نتطرق إلى:

1_ تطور حجم الاستثمارات العربية البينية

بغرض تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بتطور حجم الاستثمارات العربية البينية نستعين بالجدول رقم (33).

الجدول رقم (33): تطور الاستثمارات العربية البينية للفترة (1980-2007)

السنوات	حجم الاستثمارات العربية البينية (مليون دولار)	معدل النمو(%)
وسطي (1980-1985)	217,2	-
وسطي (1986-1991)	400,5	84,4
1992	483,8	23,6
1993	308,1	(36,3)
1994	364,8	18,4
1995	230.1	(36.92)
1996	2093.5	809.8
1997	1589.6	(24.06)
1998	2314.2	45.58
1999	2183.4	(5.65)
2000	1817,4	(16.76)
2001	2646,9	4,5

[1] محمد رضا العدل، "الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، فيفري 2003، ص8.

2002	2912,3	1
2003	3843,6	3,2
2004	5957,7	5,5
2005	37263,49	525,4
2006	16575.5	(55.51)
2007	14040.13	(15.29)
المجموع	98330.72	78.28

المصدر:– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص189.

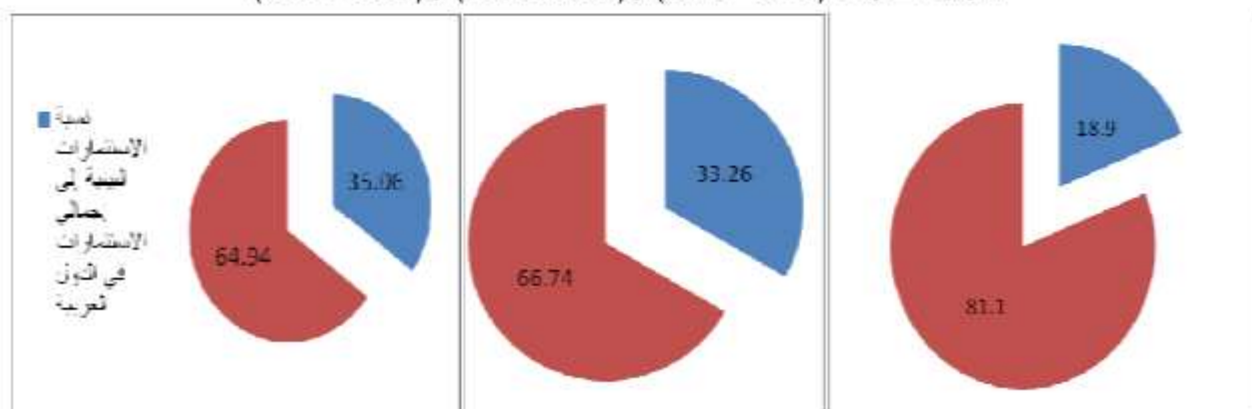
– "المال والصناعة"، مجلة دورية صادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 21، 2003، ص63–65.

من خلال قراءة أرقام الجدول رقم (33)، يتضح الآتي:

– قدر حجم الاستثمارات العربية البينية للفترة (1980–2007) بنحو 98.33 مليار دولار، وقد تراوح بين الحد الأدنى المقدر بنحو 0,217 مليار دولار كمتوسط للفترة (1980–1985)، وبين 37,26 مليار دولار كحد أعلى في عام 2005، كما قدر معدل التدفق السنوي نحو 3.51 مليار دولار، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 78.28%.

–التطور التدريجي للاستثمارات العربية البينية، إذ ارتفعت من نحو 0,217 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1980–1985) إلى نحو 0,4 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986–1991)، وقد واصلت ارتفاعها لتبلغ نحو 1.54 مليار دولار كمتوسط للفترة (1992–2002)، لتقدر بنحو 15.53 مليار دولار كمتوسط للفترة (2003–2007)، هذا ما انعكس إيجابًا في تطور مساهمة الاستثمارات العربية البينية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من 18.9% خلال الفترة (1986–1991) إلى 33.26% خلال الفترة (1992–2002)، وقد ارتفعت إلى نحو 35% خلال الفترة (2003–2007) نتيجة الزيادة المسجلة للاستثمارات العربية البينية في عام 2005، إذ قدرت بنحو 37.2 مليار دولار، كما يتضح من الشكل رقم (21).

الشكل رقم (21): تطور نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية للفترات (1986–1991) و(1992–2002) و(2003–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: – الجدول رقم (33)، والملحق الإحصائي رقم (2).

وتعزى هذه الزيادة في الاستثمارات العربية البينية خصوصًا في السنوات الأخيرة إلى[1]:

– إنشاء المدن الصناعية المتكاملة، وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية كالمطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية، ومثال ذلك مدينة الملك عبد الله الصناعية في السعودية.

– ساهمت قطاعات السياحة، والعقارات، والاتصالات في زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية، نتيجة التوسع الهائل في الأنشطة السياحية، ونشاط العديد من شركات الاتصالات في الدول العربية، إضافة إلى الطفرة العقارية وما نتج عنها من إقامة مدن سكنية بتمويل عربي مشترك.

– ساهمت أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 في سحب بعض رجال الأعمال العرب لأموالهم الموظفة في الدول الغربية وتوجيهها في شكل استثمارات عربية بينية.

– الطفرة النفطية التي حدثت أدت إلى تراكم إيرادات مالية هائلة خصوصًا لدى الدول الخليجية، فاقت الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها، فاستثمرت جزءً منها في شكل استثمارات عربية بينية.

وبالرغم من التطور الايجابي للاستثمارات العربية البينية نتيجة العوامل السابقة الذكر، فإننا نلاحظ:

– استمرار سيناريو التذبذب بين الارتفاع والانخفاض والسالب والموجب لنمو الاستثمارات البينية، وتراوحت بين سالب (55.51%) كحد أدنى في عام 2006، و808.8% كحد أعلى في عام 1996 كما اتضح ذلك من الجدول رقم (33)، ويفسر ذلك بضعف وعدم استقرار المناخ الاستثماري في الدول العربية، والتحسن أو التراجع في العلاقات البينية العربية، وإلى التحسن أو التراجع في أسعار النفط والذي ينعكس في ارتفاع أو انخفاض الإيرادات المالية للدول النفطية المصدرة للاستثمارات البينية.

– لا يزال حجم الاستثمارات العربية البينية ضعيفًا مقارنة برأس المال العربي المهاجر إلى الدول الغربية، في شكل إيداعات في المصارف أو توظيفات في الأسواق المالية، ويقدر مابين 800 و900 مليار دولار، والبعض الآخر قدره بين 1000 و3000 مليار دولار[2]، وبالرغم من الإحصائيات المتضاربة في هذا الشأن، فإن هذه الأموال كان بإمكانها إحداث الوثبة النوعية التي تدفع بالوطن العربي إلى الأمام، كما تبقى الاستثمارات العربية البينية ضعيفة مقارنة مع متطلبات التنمية في الدول العربية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، فهي لا تكاد تقدم إضافة مهمة لتراكم رأس المال في الدول العربية، كما لا تكاد تحتل أهمية تذكر في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وتدل المبالغ الضخمة السابقة عند مقارنتها بالتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أن الدول العربية كمجموعة تعتبر مصدرة صافية لرأس المال.

إن هدف جذب رأس المال العربي المهاجر يتطلب في بادئ الأمر الحد من هجرة المزيد منه، ثم السعي لإعادة توطين المهاجر منه، ويتطلب ذلك جهودًا وحوافز كبيرة، لأن ذلك يواجه من الناحية

---

(1) محمد عبد العاطي، "أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية"، على الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 2008/08.

(2) حسين رحيم، "دور الأسواق المالية في عمليات الخوصصة في البلدان العربية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 9، 2003، ص163.

العملية نوعين من العراقيل:

*العراقيل الداخلية: والخاصة بالدول العربية، والمتمثلة في أهم الأسباب التي أدت إلى هجرته، والخاصة بمكامن الضعف الموجودة في بيئتها الاستثمارية المشار إليها سابقًا، من تعقيد الإجراءات الإدارية والقانونية نظرًا لغياب الالتزام والتطبيق العملي للإصلاحات المنتهجة في هذا المجال، يضاف لهذا تخلف النظام المصرفي والمالي في أغلب الدول العربية، وضعف الأداء الاقتصادي ككل.

ومما زاد الأمور تعقيدًا هو غياب التحرير السياسي -إخضاع الحكومات للمساءلة الدائمة- الذي يضع عمل أي حكومة عربية تحت التمحيص لخدمة النمو وتحسين الوضع العام، وتخلف القطاع الخاص الذي لازال لا يملك الشرعية السياسية في العديد من الدول العربية، والتي تضمن له العمل في بيئة بدون معيقات تساعده على تعزيز ربحيته مقابل مخاطر معينة، مع ضرورة تحمله لمسؤولية الحيازة على التكنولوجيا، والإدارة، والقدرات التسويقية، لرفع كفاءة الاقتصادات العربية[1].

ومن العراقيل الداخلية المهمة التي حالت دون إعادة توطين رأس المال العربي المهاجر تعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي للشلل شبه التام، فبالرغم من إبرام الدول العربية للاتفاقيات المشجعة لانتقال رؤوس الأموال فيما بينها، خاصة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980، والتي تعتبر إطارًا مرجعيًا منظمًا للعلاقات الاستثمارية العربية، فإن ذلك لم يواكبه التزام الدول العربية بتطبيق بنودها، من خلال تنسيق السياسات الاستثمارية عن طريق توحيد تشريعات الاستثمار، وتفعيل دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كمؤسسة محورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، إضافة إلى غياب تنسيق السياسات النقدية وربط الأسواق المالية العربية ببعضها البعض، أو إنشاء سوق مالية إقليمية موحدة، لتمويل المشاريع العربية المشتركة.

ويلاحظ من يجري مقارنة بين الدول العربية والمجموعة الأوربية، أن هذه الأخيرة قد توصلت إلى سوق مشتركة بسياسات وآليات متكاملة، في الوقت الذي عرفت فيه الدول العربية مزيدًا من الانقسام، بالرغم من أن اتفاقية إنشاء الوحدة الاقتصادية العربية كانت في نفس السنة التي أنشئت فيه المجموعة الاقتصادية الأوربية(1957)، ويرجع ذلك أساسًا إلى[2]:

– ضعف الدعم السياسي للتكامل العربي، نتيجة عدم تمكن الدول العربية من تجاوز الخلافات البينية، وتغليبها للمصلحة القطرية على المصلحة القومية، فالدعم السياسي ضروري لقيادة واستكمال عملية التكامل، فالتفاهم والحرص الفرنسي والألماني كان عاملاً رئيسيا في إنجاح التكامل النقدي الأوربي.

– عدم فعالية مختلف المؤسسات والآليات المكلفة بتسيير عملية التكامل، وضعف الآليات المالية المساندة لذلك، في حين (في المجموعة الأوربية)، كان بفضل الدور الهام الذي لعبته مؤسساته

---

(1) سالم توفيق النجفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص204.

(2) للمزيد من التفصيل، يرجى العودة إلى: سعود البريكان، علي البلبل وإبراهيم الكراسنة، "التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 24/23 شباط 2005، الإمارات العربية المتحدة.

التشريعية (البرلمان الأوربي)، والقضائية، والتنفيذية(المفوضية والمجلس)، والاقتصادية(البنك الأوربي للاستثمار، والبنك المركزي الأوربي) الأثر البالغ في استكمال عملية التكامل، وتحقيق إجماع بشأن أوربا المشتركة، وقد تنازلت الدول الأوربية بجزء من سيادتها لهذه الهيئات المستقلة والفعالة.

– ضعف الإنفاق على الاستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تشمل النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، مما أدى إلى التأثير السلبي على التجارة والاستثمار، وتنقل الأشخاص، وارتفاع التكاليف، خاصة في ظل الإجراءات المعقدة، وانتشار الرشوة والفساد.

و لا شك أن الظروف الحالية التي تشهد فيها الدول العربية مزيدًا من التهديدات الخارجية، والتمييز والتهميش تعتبر بمثابة العامل الرئيسي المحفز لاتجاهها لتوحيد الرؤى السياسية والاقتصادية، ليس فقط لتشجيع انتقال رؤوس الأموال البينية، بل لمواجهة هذه التحديات بما يخدم مصالحها المختلفة.

*<u>العراقيل الخارجية:</u> وهي مختلف العوامل الجاذبة لرأس المال العربي من طرف الدول الغربية والحوافز التي تتيحها، والتي تتميز باتساع وتنظيم أسواقها المالية النقدية، واتسام التحركات المالية فيها بالسرعة والحرية، إضافة إلى قوة عملات هذه البلدان و إمكانية استخدامها كاحتياطي وكعملة دولية، واطمئنان المستثمر إلى استقرار الأحوال الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية في هذه البلدان، والارتباط ولسنين طويلة من طرف بعض الدول العربية المنتجة للبترول مع هذه البلدان خاصة في مجال البترول و التجارة[1].

وفي هذا الإطار، فقد نجحت الدول الرأسمالية الغربية في إعادة تدوير الفوائض النفطية العربية لصالحها بعد أن كانت سلاحًا فعالاً في يد الدول العربية في عام 1973، وعملت جاهدة على استنزاف ثروة النفط ومنع استخدامها واستخدام عائداتها استخدامًا سياسيًا أو اقتصاديًا لتحقيق مختلف الأغراض السياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي العربي، وأكثر من ذلك، فقد نجحت بعد تدوير هذه الفوائض في توظيفها بأسعار فائدة مرتفعة جدًا، عندما قامت بإقراض الدول النامية منها العربية في إطار ترويجها لسياسة التنمية عن طريق المديونية الخارجية[2]، ولازالت العديد من الدول العربية المدينة (كما تأكد سابقًا) تعاني من أزمة المديونية، وارتفاع خدمة الدين.

والملاحظة التي يمكن قولها في هذا المجال هو أنه مهما تكمن أهمية الأسواق الخارجية والخصائص التي تتميز بها عن الاستثمار في البلدان العربية، فعلى المستثمر العربي أن يعي حقيقة أن أمواله في الخارج لا تخلو من المخاطر، والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هي[3] :

(1) سليمان المنذري، "الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص84-85.

(2) سمير شرف، "الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان العربية ودور الأسواق المالية في تصحيح المسارات لمواجهة نظام العولمة"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، اللاذقية، المجلد 25، العدد6، 2003، ص19.

(3) يحياوي سمير، "العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2004، ص129.

* المجموعة الأولى: تتعلق بالمخاطر النقدية والمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تصيب في كل مرة هذه الدول.

* المجموعة الثانية: تتعلق باحتمالات فرض القيود على حرية التحويل خاصة بعد تفجيرات 11سبتمبر2001، فان الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حصاراً كبيرًا على التحويلات الخاصة بالأموال العربية وسبب ذلك تحججها بتمويل الإرهاب الدولي .

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى المضايقات الكثيرة التي تواجهها كثير من الأموال العربية في الخارج، خصوصًا بعد تلك الأحداث، إذ أعدت الإدارة الأمريكية أربع قوائم تضم أكثر من 150 شخصية و مؤسسة متهمة بتواطئها في تمويل عمليات إرهابية[1]. ولهذا السبب يجب على حكومات الدول العربية أن يسعوا إلى استرجاع أكبر قدر ممكن من هذه الأموال التي هي بصدد البحث عن ملاذ أكثر أمنًا خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية، والحد من هجرة المزيد منها.

2_ التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية

بغرض تبيان نصيب كل دولة عربية من الاستثمارات البينية الصادرة منها أو الواردة إليها، نستعين بالجدول رقم (34).

الجدول رقم (34): نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية البينية الصادرة والواردة للفترة (1985-2007)، ومن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة (1986-2007).

الدول العربية	النصيب من القيمة الصادرة من الاستثمارات البينية (%)	النصيب من القيمة الواردة من الاستثمارات البينية (%)	النصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (%)
الأردن	2.5	3.15	3.55
الإمارات	44.8	5.7	19
البحرين	8.07	0.83	4.1
تونس	1.7	2.8	4.6
الجزائر	1.1	0.61	3.77
جيبوتي	أقل من 0,001	00	0,18
السعودية	14	50.14	22.48
السودان	2.77	5.41	4.97
سوريا	3.11	3.17	1.83
الصومال	أقل من 0,001	أقل من 0.001	0.10
العراق	0.4	0.39	0.52
عمان	0.4	0.7	2.64
فلسطين	0.62	0.5	0.21
قطر	1.3	1	2.55
الكويت	6.9	3.43	0.32

(1) حسين رحيم، مرجع سبق ذكره ص165.

لبنان	4.63	9.27	5.34
ليبيا	0.52	1.55	1.86
مصر	5.84	6.53	14.3
المغرب	0.55	3.3	6.71
موريتانيا	0.002	أقل من 0,001	0.64
اليمن	0.78	1.51	0.33
الإجمالي	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: - الملحق الإحصائي رقم (02).

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص190-191.

يتبين من الجدول رقم (34) أن الدول البارزة كمصدر للاستثمارات العربية البينية، تمثلت في الإمارات العربية المتحدة، التي احتلت الصدارة بدون منازع بتجسيدها لــ44.8% من إجمالي الاستثمارات البينية للفترة (1985-2007)، تليها السعودية بـــ14%، في حين انخفضت حصة باقي الدول العربية عن 10%.

أما بخصوص الدول البارزة في سياق الرصيد المستضيف، فالملاحظ وجود توزيع متباين الشدة، إذ استحوذت المملكة العربية السعودية لوحدها على 50.14% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية للفترة (1985-2007)، تليها لبنان، ومصر، والإمارات، والسودان، بـــ9.27%، و6.53%، و5,7%، و5.41% على الترتيب. في حين لم تصل حصة الأردن، وتونس، وسوريا، وقطر، والكويت، وليبيا، والمغرب، واليمن نسبة 5%، مع تسجيل غياب الرصيد التراكمي في جيبوتي، وانخفاضه عن 1% في باقي الدول العربية.

ويظهر التحليل السابق أن دور الاستثمارات العربية البينية في تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية كان ضعيفاً لضعف حجمها مقارنة بمتطلبات التنمية في الدول العربية، ومقارنةً برأس المال العربي المهاجر، واقتصارها على عدد محدود من الدول، لذلك فباعتبارها عامل من عوامل تحقيق التكامل العربي، قد ساهمت في فشله. هذا الفشل لم ينعكس في ضعف انسياب الاستثمارات البينية فقط، بل انعكس كذلك في ضعف جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة ضعف قوتها التفاوضية وغياب المناخ الملائم فيها، جراء ذلك، خاصة في ظل تفضيل المستثمرين الأجانب للأسواق الإقليمية عن الوطنية، مما يستدعي ضرورة معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد المنطقة العربية ككل.

كما يتضح من الجدول رقم (34)، عند مقارنة نصيب كل دولة عربية من الاستثمارات البينية للفترة (1985-2007)، مع نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة (1986-2007) أن الدول التي تحظى باستثمارات أجنبية مباشرة خصوصًا الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وقطر، والمغرب، وعمان هي غير الدول التي تحظى باستثمارات عربية بينية كسورية، والكويت،

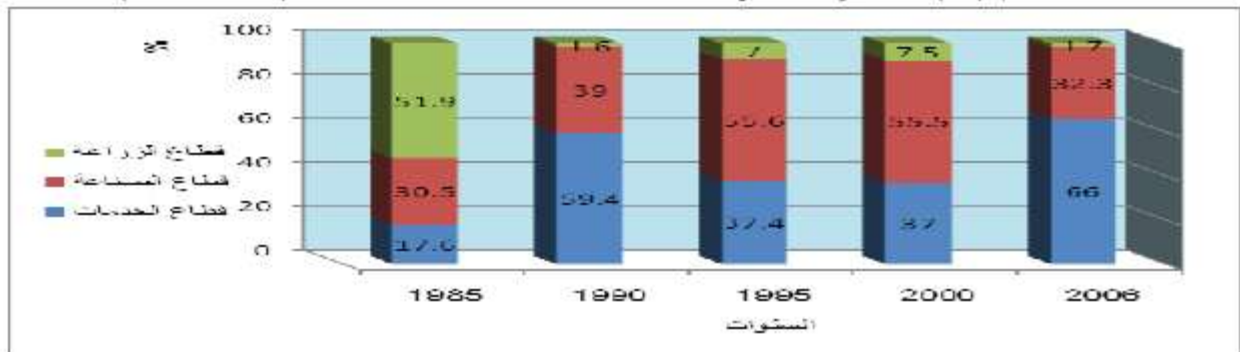
ولبنان. وهذا إن دل فإنما يدل على أن هناك محددات مستقلة لكل مصدر من الاستثمارات، فالاستثمارات البينية يبدوا أنها مدفوعة (إضافة إلى العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار) بعوامل مبنية أساسًا على القربى وطبيعة العلاقات بين الدول العربية.

3_ التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

يتضح من الشكل رقم (22) أن قطاع الزراعة استأثر بما نسبته 51,9% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في عام 1985، يليه قطاع الصناعة بما نسبته 30,5%، والنسبة المتبقية لقطاع الخدمات، وخلال فترة التسعينات فالملاحظ هو التراجع الكبير لنصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات البينية، هذه الأخيرة تركزت أساسًا في قطاع الصناعة بالدرجة الأولى، يليه قطاع الخدمات.

وفي عام 2006، فقد تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات الذي استأثر على نحو الثلثين منها، يليه قطاع الصناعة بنحو 32,3%، بينما تدهور نصيب قطاع الزراعة إلى أقل من 2%، وهذا ما يعكس اختلالاً هيكليًا في توزيع الاستثمارات العربية البينية.

الشكل رقم (22): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1985–2006)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: – "المال والصناعة"، مرجع سبق ذكره، ص66.

– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي 2000 و2006.

ويمكن إرجاع التراجع المستمر لنصيب قطاع الزراعة العربية من الاستثمارات البينية إلى[1]:

– ارتفاع نسبة رأس المال المطلوب للعملية الإنتاجية في قطاع الزراعة، وطول فترة الاسترداد.

– الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الوطنية المفروضة على ملكية الأراضي الزراعية للمواطنين العرب غير المقيمين.

– المشاكل المرتبطة بتسويق الإنتاج نتيجة ضعف شبكة طرق المواصلات، ووسائل النقل اللازمة لذلك، مما ينعكس سلبًا في ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح.

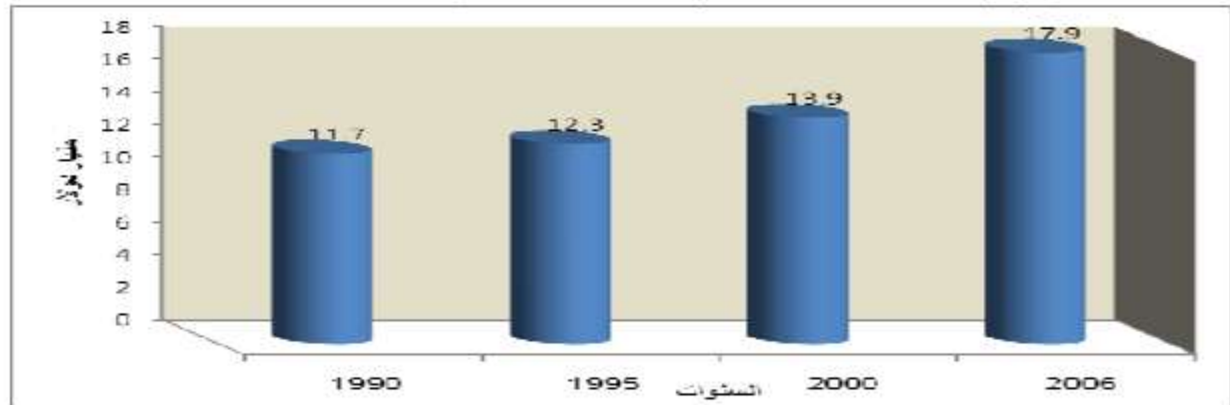
أما استئثار قطاع الخدمات بالنسبة العظمى من الاستثمارات البينية فيعود (كما ذكرنا سابقًا) إلى استمرار رواج الأنشطة السياحية، وتوسع نشاط شركات الاتصالات في عدد من الدول العربية، مثل كيوتل القطرية في السوق العماني، وأوراسكوم المصرية في السوق الجزائري، واتصالات الإماراتية في السوق المصري، إضافة إلى الطفرة العقارية التي نتج عنها إقامة مدن سكنية بأكملها.

(1) "المال والصناعة"، مرجع سبق ذكره، ص34.

لقد تحول نشاط العديد من المشاريع العربية البينية من قطاع الزراعة كاستصلاح الأراضي، وتربية المواشي وإنتاج الدواجن والأعلاف، إلى قطاع الخدمات من خلال تشييد الفنادق، والمتاجرة في العقارات نتيجة لمرونتها وتعدد أغراضها[1].

ولقد كان من شأن هذه التطورات(خاصةً في ظل فشل السياسات الزراعية كما تأكد سابقاً من خلال انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة و إجمالي صادرات الدول العربية) أن انعكست سلبًا في ارتفاع الفجوة الغذائية للدول العربية، والتي انتقلت من 11,7 مليار دولار في عام 1990 إلى 17,9 مليار دولار في عام 2006، كما يتضح من الشكل رقم (23).

الشكل رقم (23): تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية لأعوام 1990، و1995، و2000 و2006



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص86.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص81.

لذلك فالدول العربية لازالت تواجه عجزًا في مختلف السلع الغذائية خصوصًا الحبوب بالرغم من الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها، ولم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يجعل أمنها الغذائي في خطر، وهذا ما سيعمق من تبعيتها للخارج، ويضعف ارتباطها البيني.

وأمام ضعف استقطاب الدول العربية كمجموعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي ظل عجزها عن إعادة توطين أموالها المهاجرة، فإن جهودها يجب أن تنصب في إعادة توطين رأسمالها المهاجر، لأن نجاح هذه الجهود كفيلة كذلك بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يدل على ذلك هو:

- يتطلب إعادة توطين رأس المال العربي المهاجر السعي الجاد لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، لينعكس ذلك إيجابًا في زيادة فرص ربح الاستثمارات، وتخفيض التهديدات والمخاطر، هذا ما يؤدي بدوره إلى تدعيم موقع الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فرأس المال (عربيًا كان أو أجنبيًا) يوصف بأنه جبان، ويتجه حيث المردودية المرتفعة، والمخاطر المنخفضة.

---

(1) سميح مسعود برقاوي،"المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1988، ص117.

– يتطلب إعادة توطين رأس المال العربي المهاجر تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، بتوحيد السياسات النقدية والاستثمارية، والمالية، والتجارية، وتطوير البنية التحتية الترابطية، ونجاح هذه الجهود تنعكس إيجابًا في استقطاب المستثمرين الأجانب، لأنها تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية، وعولمة الإنتاج، وحرية حركة رأس المال، وانخفاض كلفة المعاملات، كما ستؤدي إلى خلق سوق إقليمي كبير (اتساع حجم السوق)، سيزيد من فرص نجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسعها.

ولقد تم الانتقال وبصفة تدريجية من تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ثم الدول العربية، ليتم في الفصل الموالي التركيز على تقييم السياسات المنتهجة في الجزائر كدولة عربية ونامية في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع : دراسة حالة الجزائر

المبحث الأول: تطور جهود تحسين مناخ الاستثمار والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989)

ثانيا: مرحلة الإصلاحات (ما بعد عام 1990)

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر

أولا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل

يقف المتتبع لسياسة معالجة الجزائر لملف الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف جوانبه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على ثلاث مراحل أساسية، تتميز كل مرحلة عن الأخرى بمعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية أعطت طابعًا خاصًا في كيفية التعاطي معه.

اتسمت المرحلة الأولى والتي تبدأ من عشية الاستقلال بتبني الجزائر لإستراتيجية تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه، مما انعكس في سيادة الشك والتخوف من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كخلق التبعية، والتدخل السياسي، وإضعاف الشركات المحلية (القطاع العام) ....، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات منعت هذا النوع من التمويل الأجنبي في عملية التنمية، والتي مولت أساسًا من موارد المحروقات، والاعتماد المتزايد على المديونية الخارجية.

وتبدأ المرحلة الثانية مع بداية التسعينات، حيث أدى انهيار أسعار النفط، وارتفاع أعباء المديونية الخارجية (خاصة مع عدم وجود مصادر لتمويل أعباء التنمية المتزايدة بفعل انحسار حركة الإقراض، وتراجع أهمية المعونات الخارجية) إلى حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وبدأت تدخل مرحلة من الانفجار السياسي والانفلات الأمني، فاتجهت إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها، فاشترط الدائنون تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، ومع موافقة الجزائر على ذلك فقد أقرت فعليًا توجهها نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، مما فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبدأ المرحلة الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، وقد تميزت بخروج الجزائر من عزلتها بفضل استمرار الاستقرار السياسي والأمني، وقد تزامن ذلك مع التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية (معدل تضخم منخفض، ومعدلات نمو حقيقية موجبة، وتوازن داخلي وخارجي ...)، مما انعكس إيجابًا في تدعيم وتفعيل عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر، خاصة مع التأكيد على أهمية إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية، من خلال اتخاذ كل التدابير والإجراءات والسياسات الرامية لاستقطابه.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل وتقيم فعالية مناخ الاستثمار في كل فترة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مع التركيز على المرحلة ما بعد 1990)، وتقيم مساهمته في عملية التنمية، ومحاولة استشراف آفاقه المستقبلية.

المبحث الأول

تطور جهود تحسين مناخ الاستثمار والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعاملين، يتمثل الأول في التطورات والظروف التي شهدتها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كان لها انعكاس في تطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدولي، ويتمثل الثاني في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستويين السياسي والاقتصادي، والذي أفرز استراتيجيات تنموية لمختلف الحكومات المتعاقبة، والتي قد تتوافق أو تتعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب، وقد كان ذلك على عدة مراحل.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة، وانعكاسها على تطور هذه الظاهرة في الجزائر.

أولا: فترة الاقتصاد الموجه (1962–1989)

سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكاناتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد بانتهاج النهج الاشتراكي، لبسط النفوذ على الاقتصاد وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، ووضع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق مخططات مقبلة لخدمة الأهداف التنموية.

وإذا كانت بداية هذه الفترة قد شهدت إصدار القانون 227/63 المؤرخ في 26 تموز 1963، والذي خاطب الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة الجزائر والمشاركة في بنائها، والقانون 284/66 المؤرخ في 15 كانون الأول 1966 والذي كان أكثر شرحًا وتحديدًا لتدخل القطاع الخاص وكذلك الامتيازات والضمانات الموفرة له[1]، فإن القراءة المتمعنة لمعالم التوجه السياسي والاقتصادي آنذاك يتنافى والإبقاء على الشركات الأجنبية(الفرنسية)، فهي مرادف لاستمرار الهيمنة، ونهب الثروات، والإبقاء على التبعية والتخلف، خاصة في ظل ظهور شعارات الاعتماد على الذات، والتنمية المستقلة ...

هذه الأسباب جعلت من الجزائر على غرار العديد من الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي دولاً معادية للاستثمار الأجنبي المباشر (بدرجات متفاوتة)، مما أدى بها إلى اتخاذ العديد من الأساليب المعادية كالتأميم، ويبرز الجدول رقم (35) أن حالات التأميم التي مست فروع الشركات الأجنبية للفترة (1960–1976) تراوحت بين (1–5) كحد أدنى في اليمن وسورية وأفغانستان وغينيا، وأكثر من 50 حالة في الجزائر، وأنغولا، وتنزانيا، وإثيوبيا.

---

[1] عبد الرحمان تومي، "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص108.

الجدول رقم (35): عدد حالات التأميم لفروع الشركات متعددة الجنسية في بعض الدول النامية للفترة (1976-1960)

العدد	5-1	15-6	25-21	30-26	أكثر من 50
الدول	سورية، اليمن، أفغانستان، غينيا	البنين، العراق، الموزمبيق	الغونغو	مدغشقر	الجزائر، أنغولا، إثيوبيا، تنزانيا

Source: Marc humbert, investissement international et dynamique de l'economie mondiale, Economica, Paris, p370.

لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر أكثر في بداية السبعينات، عندما اعتُمِدت إستراتيجية النمو غير المتوازن، أي نمو جميع القطاعات الاقتصادية بقيادة قطاع واحد، وبالتالي فقد تم وضع خطة تنموية اعتمدت نموذج الصناعات المصنعة (الثقيلة).

ولتجسيد هذه الإستراتيجية، أصدرت الدولة مخططين، المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973) والذي رُصِد له مبلغ قدره 35 مليار دينار جزائري، كانت حصة الصناعة منه 57,3%، والمخطط الرباعي الثاني للفترة (1974-1978) والذي رصد له مبلغ 140 مليار دينار جزائري، خصص لقطاع الصناعة نسبة 60,7% منه، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (36).

الجدول رقم (36): المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني

القطاعات	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
المبلغ الإجمالي	35 مليار دينار	140 مليار دينار
الصناعة	%57,3	%60,7
الزراعة	%11,9	%7,3
قطاعات أخرى	%30,8	%32

المصدر: أمين صيد، "سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007، ص110.

وإذا كانت هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الايجابية، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5%، وانخفض معدل البطالة من 25% في عام 1967 إلى 19% في عام 1978[1]، لكن يؤخذ عليها السلبيات التالية:

- في ظل الاعتمادات الضخمة المرصودة لقطاع الصناعة، فقد كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهميشه، إذ بلغ متوسط اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططين 10,6%، وقد كانت هذه السياسة بداية لخلق التبعية الغذائية إلى الخارج خاصة مع النمو الديموغرافي السريع.
- تتميز الاستثمارات في الصناعات الثقيلة بالكثافة الرأسمالية، مما كلف الدولة أموالاً طائلة، ومع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0,95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980[2].

---

(1) Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998, P62.

(2) Hamed Madjdoub, Algérie, études et perspectives, Ed: Economica-essai, Alger, 2003, P53.

- أُعطيت أهمية كبيرة لمعدل الاستثمار والذي تراوح بين 40 و50%، وفي ظل طول فترة الاسترداد فقد أدى ذلك إلى تحقيق عجز مالي، إضافة إلى إهمال النتائج التي تتمخض من عملية الاستثمار سواءً المباشرة كالنمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، أو غير المباشرة والمتعلقة بخلق ارتباطات بين فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.

- لعب المصرف المركزي كسلطة نقدية دورًا شكليًا، مما ساهم في نمو العرض النقدي بمستويات مرتفعة كانت أكبر من التدفقات الحقيقية (السلع والخدمات)، مما خلق اختلالاً على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن جراء ذلك.

- لم يتجاوز معدل تغطية صادرات القطاعات خارج المحروقات لواردات نفس القطاعات معدل 5%[1]، مما يعني أن هذه السياسة فشلت في إشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية، بفعل التباطؤ في وتيرة الإنتاج، وضعف كفاءة اليد العاملة، وعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا، وسوء التسيير، وطول فترة إنجاز المشاريع، مما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية.

وبغض النظر عن النتائج التي أسفرت عنها السياسة الاقتصادية لهذه الفترة، فإن تزامنها مع ضعف حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية نظرًا للاعتماد على القروض والإعانات(كما تم التأكيد في الفصل الأول)*، إضافة إلى القرارات النابعة من الاختيارات السياسية والتوجهات الاديولوجية لعبا الدور الحاسم في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

ففي عام 1971 تم تسجيل تدفق سلبي نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عمليات التأميم، وبعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال والتكرير والإنتاج أمام الرأس المال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك، منها الجزائر نسبة 51% كما يتضح من الشكل رقم(24).

الشكل رقم (24): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

SFI et Fias, societe financiere internationale, ''l'investissement etranger'', leçons de l'experience, 1997,P111.

---

(1) Ahmed Benbitour, Opcit, P62.

* تعرف هذه الفترة في تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرحلة مدفوعة العرض، أي أن الشركات الأجنبية هي التي تعرض على الدول المضيفة خصوصا النامية منها استثماراتها، عكس المرحلة التي نعيشها اليوم والتي تعرف بالمرحلة مدفوعة الطلب نتيجة المنافسة الشديدة بين أغلب دول العالم في تهيئة المناخ الاستثماري وتقديم المزايا والحوافز لجذب المستثمر الأجنبي.

ويتضح من الشكل رقم (24) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تميزت بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، لكن المؤكد أنها ضعيفة مقارنة بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية للفترة (1970-1979) بـــ1,663 مليار دولار، وبمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 والمقدرة بـــ17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى 9,8% منها.

وحتى في قطاع المحروقات، فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط مما يدل على أنه لولا الحاجة الماسة لتكنولوجيا البحث والتنقيب والاستغلال لما سُمِح بإشراك المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة.

لقد توافقت بداية الثمانينات مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، وكان الغرض من الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية تحقيق هدفين:

- يتمثل الأول في تصحيح إخفاقات السياسة الاقتصادية لعشرية السبعينات من خلال تصفية مختلف الاختلالات الناتجة عنها.

- ويتمثل الثاني في محاولة اعتماد اللامركزية في تسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي محاكاة التوجه الرأسمالي من خلال إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

- بالنسبة للهدف الأول: فقد وضعت الحكومة مخططين خماسيين، إذ رصد للأول مبلغ 500 مليار دينار خلال الفترة (1980-1984)، ورصد للثاني 828 مليار دينار خلال الفترة (1985-1989)[1]، وبالتالي فقد امتازا بالإعتمادات المالية الكبيرة مقارنة بالمخططين الرباعيين الأول والثاني.

ولقد كان هدف هذين المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فقد كرسا التوجه التدريجي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن المعتمدة خلال عشرية السبعينات.

فعلى مستوى هيكل الاستثمارات، انخفضت حصة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56% إلى 24% بين سنتي 1980 و1984، بينما ارتفعت استثمارات البنية التحية من 30% إلى 55% خلال نفس الفترة، وبقيت حصة الزراعة ما بين 3 و4%. وانتقلت الموازنة العامة من حالة فائض في عام 1980 إلى حالة عجز في نهاية 1984 بسبب زيادة نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى عام 1985. وبالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 14,1 مليار دولار في عام 1984، فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37%[2].

---

(1) صالح تومي وعيسى شقيقب، "محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2002)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2005، ص15.

(2) Ahmed Benbitour, Opcit, P68-71.

لقد فشلت سياسة النمو المتوازن المتبعة في إشراك قطاع الزراعة في عملية التنمية بفعل ضعف حصته من الاستثمارات، مما عمق التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10% في عام 1970 إلى 22% في عام 1985.

يضاف لذلك استمرار هيمنة قطاع النفط على هيكل الإنتاج الوطني نتيجة ارتفاع مساهمته في الصادرات الإجمالية إلى 98%، مما يعني استمرار تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو (النمو المشروط)، ونتيجةً لعدم التحكم في أسعار النفط وانخفاض تغطية منظمة الدول المصدرة للبترول للطلب العالمي من الثلثين في عام 1974 إلى الثلث في عام 1984، فقد لعب هذا القطاع دورًا رئيسيًا في نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الجزائري.

أما على مستوى السياسة النقدية، فقد كانت الخزينة العامة هي الهيئة المسئولة عن تسيير شؤون النقد، فالمصرف المركزي مجرد هيئة مسؤولة عن إصدار النقد اللازم لتمويل الاستثمارات العامة المخططة، أما المصارف، فقد كانت مجرد أداة لتمويل المؤسسات العامة، إذ يكفي أن يُعتمد أي مشروع استثماري من طرف الحكومة ليحصل على التمويل اللازم من المصارف دون النظر إلى القدرة المالية وشروط السداد وغيرها من الحسابات الاقتصادية.

وأمام مكامن الضعف الواضحة لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر حتى منتصف الثمانينات والتي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني، واجهت الجزائر صعوبات وتعقيدات كبيرة بفعل انخفاض أسعار البترول، والذي ضرب عمق الاقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي.

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات دفع به إلى شفا الانهيار نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتي 1985 و1986. كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع مداخيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية الخارجية، مما أدى إلى:

– انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194 ألف في عام 1986 إلى 62 ألف في عام 1988، وبهذا ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650 ألف في عام 1986 إلى 1,8 مليون في عام 1989[1]. كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة مما أدى إلى تأزم الوضع الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في المظاهرات المأساوية لـــ 1988/10/5.

– انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5,2% في عام 1985 إلى (–2,9%) في عام 1989، وارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري وحدت من مصداقيته في أسواق

---

(1) Mutin Georges, évolution économique de l`Algérie depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon, 1998,P12.

المال العالمية إلى 25,3 مليار دولار في عام 1989، مما انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 75,25% لنفس السنة[1].

– بالنسبة للهدف الثاني: فقد شهدت فترة الثمانينات إصدار القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 آب 1982، والذي هدف إلى تحقيق تكامل بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي) من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة وحرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وقانون 19 آب 1986 والذي جاء متمما للقانون السابق وقد نص على السماح بتحويل الأرباح، وضمان التعويض في حالة التأميم، والتحويل الجزئي لأجور العمال ...[2]، لكن عمليًا استمر تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة بفعل استمرار النظرة التي سادت خلال عشرية السبعينات[3].

وأمام فشل البرامج التنموية خلال هذه الفترة في دفع عجلة التنمية، وفي ظل الإبقاء والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجالات الاقتصادية، وبالتالي استمرار هيمنة القطاع العام والعقلية البيروقراطية نتيجة عدم التجسيد الفعلي للقوانين الصادرة، كل هذا أكد أن الاستثمار الأجنبي لم يحن وقته بعد باعتباره ليس من أولويات هذه البرامج، مما انعكس في الانخفاض الشديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة كما يتضح ذلك جليًا من الشكل رقم (25).

الشكل رقم (25): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980–1989)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: SFI et Fias, societe financiere internationale, opcit, 1997,P112.

وتحت ضغط المتغيرات الداخلية(ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية)، والمتغيرات الخارجية (ارتفاع المديونية الخارجية، وانهيار النظام الاشتراكي وزيادة حدة العولمة) كان لزامًا على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقًا وشمولية، فاتجهت إلى المؤسسات المالية الدولية في آذار 1989 مستنجدة بسياساتها وتوجيهاتها في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

---

(1) ONS, statistiques sur l`économie Algérienne (1970-2002).

(2) عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص109–110.

(3) CNES, l'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006, P7.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات (ما بعد عام 1990)

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام تحقيق تنمية شاملة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين، جسدت خبر وفاة النظام الاشتراكي والقطيعة مع المرحلة السابقة، مما فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسيتم السعي من خلال هذا الجزء إلى تسليط الضوء على مضمون هذه الإصلاحات وتقييم انعكاساتها على تطوير مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب.

1_ مضمون الإصلاحات

اشتملت الإصلاحات على الجوانب التالية:

1-1 الجانب الاقتصادي:

أفرزت جرعات الإنعاش وسياسات التنمية المعتمدة في ظل الاقتصاد المخطط خللاً في الاقتصاد الوطني أوصلته إلى حد العجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية، والتي أصبحت مع بداية التسعينات تلتهم جل إيرادات الصادرات، وبهذا تأكد أن إنعاش الاقتصاد الجزائري لن يتم إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله، وهذا يتطلب مزيدًا من التمويل، ونظرًا للضائقة المالية للجزائر، فقد لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل والمساعدة التقنية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

<u>أ-مضمون برامج الإصلاح للمؤسسات المالية والنقدية الدولية</u>: تنطوي هذه البرامج على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات، ويتحقق ذلك بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوت السياسة الاقتصادية، والتي تُستخدم لتحقيق أهداف المجتمع والمعبر عنها في صورة قيم مستهدفة لمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي(معدل التضخم، ورصيد الموازنة العامة، ومعدل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) والخارجي(رصيد ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، واحتياطات الصرف).

والتحديد الدقيق لمفهوم هذه البرامج يتطلب التمييز بين سياسات التثبيت(stabilisation) وسياسات التعديل(ajustement)، فسياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير وتهدف إلى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام، وصرامة السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية، أما سياسات التعديل فهدفها ضمان استمرارية الأداء والفعالية الاقتصادية في المدى الطويل والناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الادخار والتراكم، بهدف زيادة الإنتاج، وبذلك فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار، وإقرار الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو زيادة التصدير.

وحسب **البنك الدولي**، فإن تحقيق النمو المنشود مرهون بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن السياسات المالية والنقدية السليمة من شأنها خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية[1]، وهذه إشارة واضحة (حسب البنك الدولي) إلى ضرورة وأهمية تبني سياسات الإصلاح السابقة الذكر.

ب- <u>الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر</u>: كان أول اقتراب للجزائر من صندوق النقد الدولي في عام 1989، عندما أرسل وزير المالية "خطاب النوايا"، إلى المدير التنفيذي للصندوق أكد له على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، وتحرير الأسعار وتوسيع دور القطاع الخاص.

لقد حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربع اتفاقيات امتدت على طول الفترة (1989-1998) على النحو التالي:

*<u>اتفاق الاستعداد الائتماني الأول لعام 1989</u>: بعد إبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أيار 1989 استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار، يندرج جزء منه في إطار برنامج التثبيت، والجزء الآخر في إطار تسهيل التمويل التعويضي[2].

*<u>اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني لعام 1991</u>: تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990 أدت إلى عقد اتفاق تثبيت ثاني في حزيران 1991، أقر على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار[3].

لكن هذا الاتفاق لم يتم تنفيذه (لم تستفد الجزائر من قيمة القرض كله) نتيجة المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة السيد بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق، فقد عرفت السياسة المالية توسعًا بسبب الظروف الأمنية والانفلات الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك، وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار(وهذا يتنافى مع وصفة صندوق النقد الدولي)، وفي ظل ارتكاز هيكل الإيرادات العامة على الجباية البترولية، وأمام انخفاض أسعار البترول بنحو 10 دولار للبرميل بين سنتي 1991 و1992، فقد أدى ذلك إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة، ولتغطيته لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي مستفيدة من ضعف استقلالية السلطة النقدية، فبلغ معدل نمو العرض النقدي (M_2) 24,23% في عام 1992، مما حرض الضغوط التضخمية والتي بلغت 31,7%.

لقد أدى عدم التزام الحكومة بتنفيذ محتوى الاتفاق في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة إلى استمرار انهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ففي عام 1993 بلغ رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0 و-5.9% على الترتيب، وسُجل

(1) Banque mondiale, "le défit du développement", rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.
(2) Mustapha mekideche, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, Ed: dahlab, alger,p63.
(3) Ahmed Benbitour, Opcit, p78.

معدل نمو حقيقي سالب (-2,2%)، ومستوى تضخم بلغ 20,5%، ومعدل بطالة قارب 24%، كما أن احتياطات الصرف والمقرة بـــ1,5 مليار دولار، لا تكفي لتغطية (1.9) شهر من الواردات، وهو لا يمثل هامش أمان للمصرف المركزي لمواجهة الالتزامات الخارجية، خاصة في ظل ارتفاع المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار، وخدمة الدين التي تلتهم أكثر من 80% من إيرادات الصادرات، والجدول رقم (37) يوضح ذلك.

الجدول رقم (37): تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990-1993)

المؤشر	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي (%)	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل التضخم (%)	17.9	25.9	31.7	20.5
رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.08	3.6	0.7	5.9-
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج (%)	0.3-	1.07	0.4	0
معدل النمو الحقيقي (%)	1.3-	1.8-	1.6-	2.2-
معدل البطالة (%)	19.7	21.2	23.8	23.15
احتياطي الصرف (مليار دولار)	0.8	1.6	1.5	1.5
احتياطي الصرف (شهر استيراد)	0.8	2	1.8	1.9
المديونية (مليار دولار)	23.4	27.9	26.7	25.7
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	66.4	73.8	76.5	82.2
أسعار النفط (دولار)	21.15	28.85	18.8	18.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (4).

وإزاء تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي مثلت أزمة المديونية أخطر الأزمات، خاصة القروض القصيرة الأجل التي قرب وقت سدادها، لم تجد السلطات الجزائرية سبيلاً إلا إعادة جدولة شاملة لديونها، مما استلزم مجدداً العودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، فكان:

*اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لعام 1994: حدد صندوق النقد الدولي مساندته المالية والمقدرة بـــ1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من نيسان 1994 إلى آذار 1995، بعد إطلاعه على الخطوط العريضة للإستراتيجية الاقتصادية التي تضمنها "خطاب النوايا" المرسل من طرف الحكومة الجزائرية، والتي هدفت إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق ضغط الطلب المحلي.

*اتفاق التعديل الهيكلي للفترة (أيار 1995- أيار 1998): وافق البنك الدولي على دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها استكمالاً للإصلاحات السابقة، في إطار برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل.

وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشرًا إيجابيًا لدائني الجزائر، أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1 حزيران 1995 إلى 31 أيار 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ونادي لندن[1].

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي كرست القطيعة مع السياسات المتبناة في إطار التوجه الاشتراكي، والتي تتلخص في:

ب-1 تحرير الأسعار: تعطي برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية أهمية كبيرة لتحرير الأسعار، إذ ترى أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار سوف يؤدي إلى تشوهها مما لا يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد. وفي هذا الإطار، فقد أدت سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر إلى المساهمة في تعميق عجز الموازنة العامة، وإلى تراكم المخزونات بغرض المضاربة وبالتالي ظهور الأسواق الموازية وانتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة. لهذا أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات، وتحرير عمليات التسويق والتوزيع، وقامت بتقليص تدريجي للدعم بإحداث زيادات كبيرة في أسعار المنتجات والمشتقات البترولية وأسعار خدمات المرافق العامة المدعمة لتصل إلى أسعارها الفعلية.

ب-2 السياسة المالية: توصي هيئات بريتون وودز الدول المعنية بتطبيق وصفاتها الإصلاحية في إطار التحكم في عجز الموازنة بضغط الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة بتبني إصلاحات ضريبية شاملة.

في إطار ضغط الإنفاق العام، قامت السلطات الجزائرية بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة بــ 12,5% مع نهاية 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية[2]، استكمالاً لسياسة رفع الدعم على السلع والخدمات.

أما من جانب الإيرادات ، فقد اعتُمِدت برامج إصلاحية للنظام الضريبي، هدفت إلى تحديثه وعقلنته، إضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية لتفادي التهرب الضريبي، ففي مطلع عام 1991، تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

وقد جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية والأجنبية، والذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الضريبية للدخول في اقتصاد السوق، أما الضريبة على الدخل الإجمالي فقد هدفت إلى محاربة التهرب الضريبي نتيجة صعوبة مراقبة المداخيل

---

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123.

(2) الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، الجزائر، 1996، ص207-208.

التي يحصل عليها الفرد لتعددها، كما هدف الرسم على القيمة المضافة إلى تخفيف العبء الذي تتحمله المنتجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير، لضمان الاندماج الحسن للاقتصاد الوطني وتنميته[1].

ب-3 السياسة النقدية: هدف قانون النقد والقرض 90-10 لعام 1990 إلى تنشيط وظيفة الوساطة المالية بإبعاد الخزينة عن دائرة الائتمان مما يسمح للمصارف باستعادة دورها في تمويل الاقتصاد، بناءً على أسس الجدوى الاقتصادية، وإبراز وتفعيل دور النقد والسياسة النقدية في الاقتصاد، باسترجاع المصرف المركزي صلاحياته في تسيير النقد في ظل استقلالية واسعة، ووَضَع قيودًا لتأثير المالية العامة على النقد بفصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية مما ساعد على تقليص الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ككل.

لقد سمح هذا القانون بالانتقال الفعلي من سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تمويل عجز الموازنة إلى سياسة نقدية صارمة تهدف إلى تقليص معدلات التضخم بكبح نمو العرض النقدي إلى المستويات المقبولة، إضافة إلى تفعيل دور المصرف المركزي على المصارف التجارية بتفعيل أدوات السياسة النقدية الموجودة من قبل كإعادة الخصم والاحتياطي القانوني، واعتماد أدوات أخرى كعمليات السوق المفتوحة.

وأكدت الإصلاحات النقدية على تحرير معدلات الفائدة لتعبئة المدخرات وتقديم الائتمان للأنشطة الإنتاجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية.

وبهدف تسهيل عمليات الخصخصة التي باشرتها الحكومة، واستحداث أساليب جديدة لتعبئة المدخرات فقد تم إصدار المرسوم التشريعي 10-93 والخاص بإنشاء سوق للأوراق المالية، ليتحقق ذلك في عام 1998، إذ قامت شركة صوناطراك بإصدار سندات على مستوى بورصة الجزائر[2]، والتي عرفت انضمام شركات أخرى كرياض سطيف، وفندق الأوراسي، وشركة صيدال.

ب-4 تحرير التجارة الخارجية: بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% بين سنتي 1994 و1997، وتم إلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد.

وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، لتشجيع الصادرات استكمالاً لسياسة تخفيض قيمة الدينار

---

(1) درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006، ص382.

(2) Hocine benissad, "l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004)" ENAG édition, Alger, 2004, p194.

الجزائري[1]. كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي والدراسة بالخارج، وسفريات الأعمال، وتحويل الأجور.

ب-5 إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة: نتج عن تعثر أداء المؤسسات العامة، زيادة حاجتها للدّعم من الحكومة، وبالتالي حجم اقتراضها من المصارف العامة المحلية، هذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة. لذلك كان من الطبيعي أن تنصب الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العامة على إعادة تأهيلها، ثم التفكير في خصخصتها في مرحلة لاحقة. وشملت مرحلة إعادة التأهيل على إعادة هيكلتها من النّواحي التشريعية والإدارية، بإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية وتحسين أدائها من خلال تحرير أسعار منتجاتها ومعالجة ديونها تجاه الجهاز المصرفي، وهو ما يُعرف بالتطهير المالي استعدادًا لخصخصتها، وبالفعل فقد تم الشروع في أول برنامج للخصخصة بمساعدة البنك الدولي في عام 1996، والذي مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998، وبرنامج ثان في أواخر 1997 والذي خص كبريات المؤسسات العامة للفترة (1998-1999).

ونتيجة لمختلف العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف مسار الخصخصة تباطؤًا مما استلزم إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 آب 2001، المتعلق بتنظيم، وتسيير وخصخصة المؤسسات العامة، استكمالاً لبرنامج الخصخصة المدعم من طرف البنك الدولي.

لقد أعقبت برامج هيئات بريتون وودز برامج إصلاح ذاتية، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والذي رُصد له مبلغ 7 مليار دولار، هدف إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير قطاع الزراعة. وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد على طول الفترة (2005-2009)، وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار، يهدف أساسًا إلى استكمال الإصلاحات السابقة، وتطوير الهياكل القاعدية[2].

إن الهدف من عرض هذه الإصلاحات هو معرفة فعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري مما من شأنه التأثير إيجابًا على مناخ الاستثمار، نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليًا من الجدول رقم (38) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة (1995-1997) بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم

---

(1) Voir: Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 2000.
(2) le MOC, "l'Algérie construire l'avenir", 9 janvier 2005,n 1706, p7.

إلى عجز في سنتي 1998 و1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبدءً من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة(باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 1997، و2000، 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة)، وانخفضت معدلات البطالة (بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال) بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج هيئات بريتون وودز، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 (وهذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3%) فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار، و2.49% على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلاً، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2007 إلى 29.55 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (38): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1994-2007)

المؤشر	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
معدل التضخم (%)	29	29.8	18.7	5.7	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.8
معدل النمو الحقيقي (%)	-1.1	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.4	5.1	5.8
معدل البطالة (%)	24.3	28.1	28	26.4	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
احتياطي الصرف. مليار دولار	2.7	2	4.4	8	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	56.2	74.8	110.2
المديونية الخارجية .مليار دولار	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.61	5.606
خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	47.2	38.8	30.9	31.7	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	12	25.3	2.49
رصيد ميزان المدفوعات. (مليار دولار)	-4.3	-6.2	-2.1	0.3	1.7-	2.4-	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	16.9	17.7	29.55
رصيد الموازنة. (مليار دولار)	-0.8	0.2	1.8	1.4	1.7-	0.1-	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	14	15.6	15.1
سعر برميل النفط. بالدولار	16.3	17.6	21.6	19.49	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (4).

1-2 تقنين الاستثمار الأجنبي المباشر

مسايرةً للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

أ- **<u>قانون النقد والقرض:</u>** بالرغم من أن القانون 10-90 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون استثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وهي[1]:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

- التخلي نهائيًا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- التخلي نهائيًا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

وقد لعب المصرف المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

ب- <u>المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993:</u> بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كتلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين ، والقطاع الخاص والعام، كما تضمن[1]:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات، وامتيازات ضريبية وجمركية.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال، والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليًا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- إنشاء هيئة "**وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات**" كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساسًا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ج- <u>الأمر 03-01 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:</u> بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليًا، استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 12-93 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه* ، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على[1]:

---

(1) Fodil Hassam, chronique de l'économie algérienne, vingt ans des reformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger,2005, p30- 31.

* بين عامي 1993 و2000 تم التصريح بـ 43000 نية استثمار بمشاركة أجنبية قدرت بـ397 نية، بقيمة إجمالية تصل إلى 42 مليار دولار، ومن المتوقع أن تخلق 1,6 مليون منصب شغل، لكن ذلك لم يتحقق، للمزيد أنظر: عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص117.

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار عمليات الخصخصة.

- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقًا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع.

- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية ...، وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها، ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوم من تقديم الطلب.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار، وهي[2]:

*الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: جاءت لتحل محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بفرص الاستثمار، وتوجيههم، ومتابعتهم.

*وزارة المساهمة وترقية الاستثمار: تقترح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

*الشباك الوحيد: موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالاستثمار، كمكتب الوكالة ذاتها، ومكاتب إدارة الجمارك والمصرف المركزي، والسجل التجاري والضرائب، والتهيئة العمرانية والبيئة، والأملاك الوطنية[3]، يهدف أساسًا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار، من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

د- **الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 تموز 2006:** جاء معدلاً ومتممًا للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية[4]:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.

- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.

---

(1) Agence nationale de développement de l`investissement, textes juridiques relatifs au développement de l'investissement, Alger, 2008.

(2) Unctad, examen de la politique d`investissement en Algérie, Nations unies, Genève, Mars 2004, p23.

(3) Agence nationale de développement de l`investissement,opcit, p10.

(4) Développement et promotion des investissement en Algérie, in: revue Nawaid sur le Maghreb, janvier 2007, p18.

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتكون من ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.
- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، أما الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية[1].

وتدل هذه الإجراءات على رغبة السلطات في تهيئة ذلك المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي، فهل تحقق ذلك؟

2_ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لا شك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له منها الجزائر هو انعكاس مباشر لأهم التطورات التي طرأت على مناخها الاستثماري، لذلك سنسعى إلى تقييم استجابة المستثمرين الأجانب للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال تحليل المؤشرات التالية:

2-1 تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- حجم التدفقات الواردة من/ ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر: بالرغم من تبني شعار الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب مع بداية التسعينات بإصدار التشريعات التي توفر لهم الضمانات والمزايا الكافية، وباعتناق الخيار الليبرالي، فإن الظاهر أن جاذبية الجزائر حتى نهاية النصف الأول من التسعينات تميزت بالضعف استمرارًا لمرحلة الاقتصاد المخطط، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها عدم تحسن الأداء الاقتصادي، وتدهور الوضع السياسي الذي تُرجِم في موجة العنف واللا أمن الشديدين الذين عاشتهما الجزائر، وخلال النصف الثاني من التسعينات والتي تزامنت مع استرجاع الجزائر لتوازناتها المالية والنقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد شهدت الجزائر زيادة في قيمة التدفقات الواردة إليها. ولكنها اقتصرت في أغلبها على قطاع المحروقات، بدخول عدة شركات، منها الأمريكية (Petrofac resources international)، والأوربية خاصة الفرنسية والايطالية

---

(1) Agence nationale de développement de l'investissement, accords et investissements, Alger, 2008.

والاسبانية منها (Cepsa, Agip, ELF/totalfina)[1]، فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1992 و1999 قدر إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بـــ1.601 مليار دولار، قدر نصيب قطاع المحروقات منها بـــ1.534 مليار دولار[2]، وهذا يدل على محدودية هذه الزيادة لأنها لم تشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يدل على أن تحسن مناخ الاستثمار لم يكن بالمستوى المطلوب، فالاستثمار في قطاع المحروقات يتميز بالربحية المرتفعة وبالتالي فحجم استقطابه لا يعتبر مرجعًا مهمًا في التأكيد على تحسن مناخ الاستثمار.

إن تحسن بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي للجزائر لم يكن ليقنع المستثمرين الأجانب من مزاولة أنشطتهم في القطاعات الأخرى غير المحروقات، نتيجة استمرار حالة اللا استقرار السياسي والاضطراب الأمني، والتي أدت إلى:

- تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية، بفعل الأعمال الإرهابية.
- إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية وتوقفها بسبب مغادرة اليد العاملة.
- تهديد الأجانب واستهداف ممتلكاتهم، وقد تم اغتيال العديد منهم كانوا في مهمات عمل أو سياحة...

وبهذا فقد تجلت المخاطر السياسية في أقصى صورها، مما جعل الاستثمار في الجزائر خلال عشرية التسعينات ضرب من المخاطرة، على عكس الجارتين تونس والمغرب، والجدول رقم (39) يوضح ذلك.

الجدول رقم (39): تنقيط درجة خطورة الأعمال في الجزائر، وتونس، والمغرب حسب هيئة Nord Sud export خلال الفترة (1993-1998)

السنة	1994-1993				1995-1994				1996-1995			
مجال الأعمال	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة
الجزائر	3	3	3	38	3	2	2	48	3	3	2	48
المغرب	-	-	-	-	4	4	5	29	4	4	5	25
تونس	-	-	-	-	5	5	5	22	5	5	5	21

السنة	1997-1996				1998-1997				1999-1998			
مجال الأعمال	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة	التصدير	المصارف	الاستثمار	الترتيب من بين 60 دولة
الجزائر	3	2	2	51	3	2	2	-	-	-	-	-
المغرب	4	4	5	28	5	5	5	26	5	5	5	23
تونس	5	5	5	24	5	5	5	25	5	5	5	19

Source: Nord Sud export, n° 353,363,371.

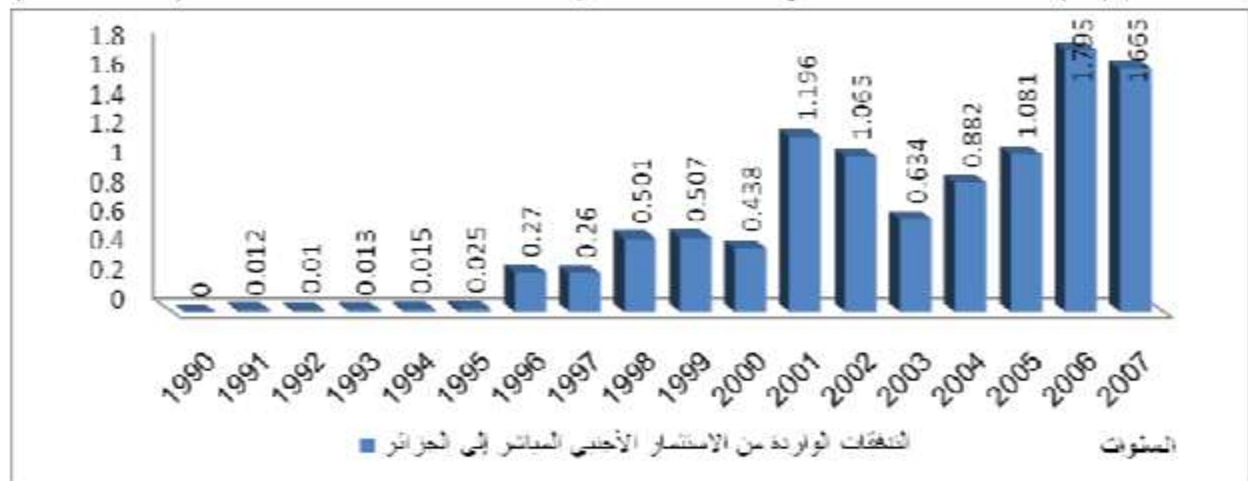
---

(1) CNES, l'investissement en Algérie, Op cit, p12.
(2) L'économiste d'Algérie, revue hebdomadaire, Alger, 3-9 Juliet 2001, p13.

ويتأكد من الجدول رقم (40) أن مخاطر الاستثمار وإقامة مصارف في الجزائر جد مرتفعة، خصوصًا بين سنتي 1994 و1998، إذ يدل التنقيط "2" (حسب هذا المؤشر) على أن الجزائر بلد لا ينفع التأمين معه لتغطية هذه المخاطر، ويجب اجتنابه، نتيجة ارتفاع المخاطر السياسية بفعل تدهور الأوضاع الأمنية التي يصعب التأمين عليها، عكس تونس والمغرب التي امتازت بمخاطر معتدلة*، وهذا ما يدل على تردد المستثمرين للتعامل مع الجزائر وفق أنشطة طويلة المدى في القطاعات خارج المحروقات، وتفضيلهم لإقامة علاقات تجارية قصيرة المدى، من خلال التصدير**، خاصةً في ظل تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود على الاستيراد.

ومع بداية الألفية الثالثة، فقد تجلى بوضوح تحسن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تجاوز عتبة المليار دولار لأول مرة في عام 2001، نتيجة خروجها من عزلتها، واستعادة الاستقرار السياسي بفضل قوانين الوئام المدني والمصالحة الوطنية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي تكفل شخصيًا بعملية التسويق السياسي لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال خصوصًا العرب، بالإضافة إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي(مؤشرات التوازن النقدي والمالي) نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وتعديل التشريعات بما يتناسب مع رغبات المستثمرين الأجانب، والشكل رقم (26) يوضح ذلك.

الشكل رقم (26): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (1990–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

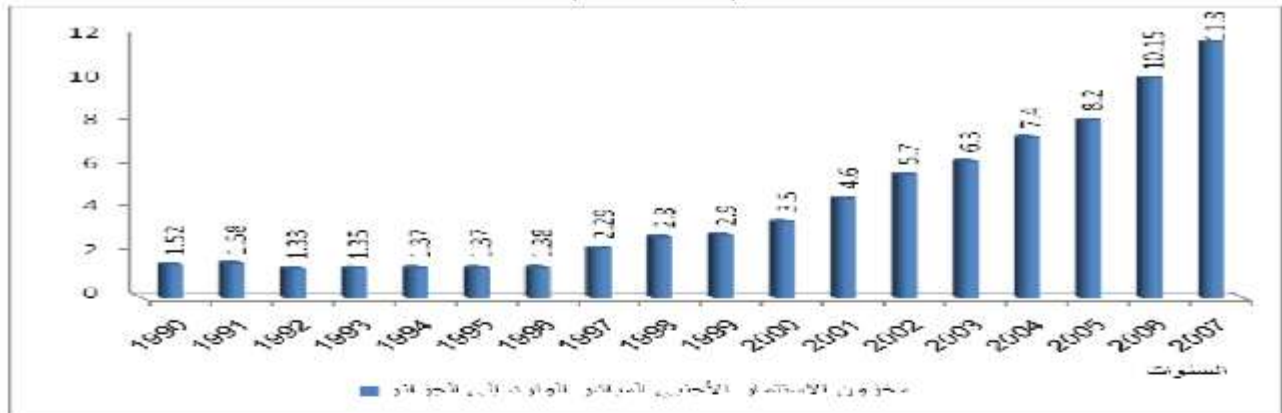
كما عرف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر زيادة مضطردة بدءً من عام 1992، لتتضح هذه الزيادة أكثر مع بداية الألفية، لتقدر في عام 2007 بـــ11,8 مليار دولار، وهذا ما يؤكد نجاح الجهود السابقة في الإبقاء الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتضح من الشكل رقم (27).

---

* تمت الإشارة إلى هذا المؤشر في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

** في ظل غياب مزايا الموقع الملائمة لعملية التوطن في الجزائر خلال فترة التسعينات نتيجة ارتفاع حدة المخاطر السياسية والأمنية، يكتفي المستثمرون بعمليات التصدير، وهذا ما يتوافق مع ما هو وارد في النموذج الانتقائي لـــDANNING والوارد في الفصل الأول من هذه الدراسة.

الشكل رقم (27): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (2007-1990)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

وبالرغم من أن التطورات السابقة أدت إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية، فاستثمرت شركة أوراسكوم المصرية في قطاع الاتصالات في عام 2001، وفي الاسمنت في عام 2004، واستثمرت الوطنية الكويتية للاتصالات في عام 2004 في قطاع الاتصالات كذلك، كما استثمرت فرنسا خارج قطاع المحروقات من خلال شركة Danone ، والولايات المتحدة الأمريكية في الكيمياء والصيدلة من خلال شركة Pfiser ، والهند في الحديد والصلب من خلال شركة **ميتال،** إلا أن ذلك لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، والتي بقيت تفوق 80%، نتيجة استمرار توافد العديد من الشركات منها: Andarko, Lasmo, Mearsk oil First galery, Petroleums LTD, Burlington resources, Talisman, BHP[1]، كما أن التدفقات التي اتجهت خارج قطاع المحروقات اقتصرت أساسًا على قطاع الاتصالات، والحديد والصلب، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي، خصوصًا الزراعة، والسياحة، والنقل، والمصارف. وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل، وتنويع الصادرات، وتحويل التكنولوجيا، وتطوير القاعدة الصناعية، وتخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية.

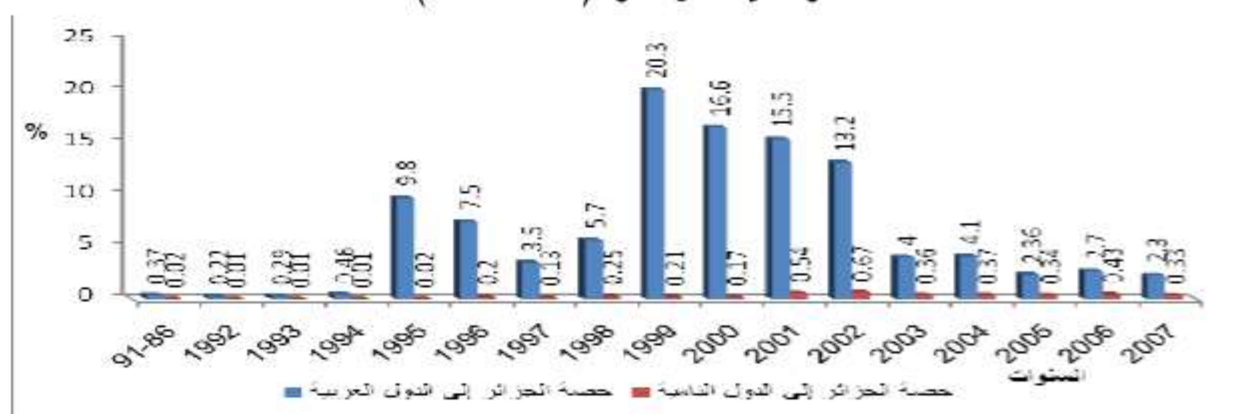
كما أن التوسع المفرط في استغلال النفط باستقطاب الشركات السابقة الذكر، وإن كان يُبَرر بتنمية الموارد المالية للدولة لخدمة الأغراض التنموية، فإنه لا يخفف من اعتماد الجزائر على النفط، ويدل كذلك على استمرار اعتماد مخططات التنمية على موارد الريع البترولي، وبالتالي تعزيز قابلية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الخارجية، وعلى القصور في تسيير هذه الثروة الناضبة، وبالتالي رهن حقوق أجيال المستقبل.

[1] Unctad, examen de la politique d`investissement en Algérie, Op cit, p9-10.

ب-مقارنة حصة الجزائر من تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض الدول: لمعرفة مدى تحسن جلب الجزائر لاهتمامات المستثمرين الأجانب، يتم توسيع التحليل بإجراء المقارنات التالية:

* يتضح من الشكل رقم (28) أن حصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية تميزت بالضعف الشديد خلال الفترة (1986–1994)، نتيجة ضعف مناخ الاستثمار، وفي عام 1995 فقد ارتفعت إلى نحو العشر، لترتفع أكثر في عام 1999 إلى 20,3%، وبالرغم من انخفاضها بعد هذه السنة إلا أنها بقيت في حدود مقبولة حتى عام 2002، لتعرف بعد هذه السنة انخفاضًا حادًا.

الشكل رقم (28): تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية والنامية خلال الفترة (1986–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (2)، والجدول رقم (2).

ويمكن أن نبين أسباب هذه التطورات بما يلي*:

– يلاحظ أن التحسن المسجل خلال أعوام 1995 و1999 و2000 لا يرجع إلى استقطاب الجزائر لتدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إنما مرده إلى الانخفاض الشديد في قيمة التدفقات الواردة إلى الدول العربية، إذ انخفضت من 3.2 مليار دولار في عام 1994 إلى نحو ربع مليار دولار في عام 1995، وانخفضت من 8.74 مليار دولار في عام 1998 إلى 2.49 و2.62 مليار دولار خلال عامي 1999 و2000 على الترتيب.

– كنتيجة لارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى أكثر من مليار دولار في عامي 2001 و2002، فقد بقيت حصتها من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية –والتي عرفت ارتفاعا إلى 7.71 و8.07 مليار دولار– مهمة.

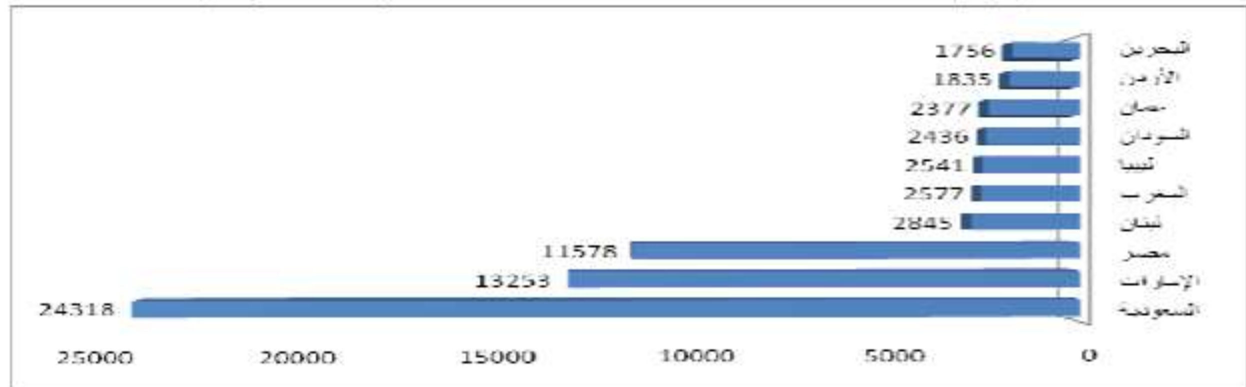
وبعد عام 2002 فقد عرفت حصة الجزائر كنسبة من إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية انخفاضًا كبيرًا ومتواصلاً لتستقر عند 2,3% في عام 2007، مما لا يعكس ما كان متوقعًا في أن تستمر الجزائر في تعزيز مكانتها عربيًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لكون الزيادة المهمة في التدفقات الواردة إلى الدول العربية قد حدثت خلال هذه

* أنظر الملحق الإحصائي رقم (2).

الفترة، ونظرًا لأن جهود وسياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر قد عرفت منحًى أكثر وضوحًا وجدية.

ويدل ذلك على المنافسة الكبيرة التي تواجهها الجزائر من طرف العديد من الدول العربية، نتيجة نجاعة وفعالية السياسات التي انتهجتها في تحسين بيئتها الاستثمارية(مقارنة بالجزائر)، فتقدمت في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب وهُمِشت الجزائر، ولعل الشكل رقم (29) يؤكد ذلك، ففي عام 2007 لم تكن الجزائر ضمن العشر دول العربية الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لا يتناسب مع مزايا الموقع التي تتمتع بها، وحجم اقتصادها الثالث عربيًا بعد السعودية والإمارات.

الشكل رقم (29): الدول العربية العشرة الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007

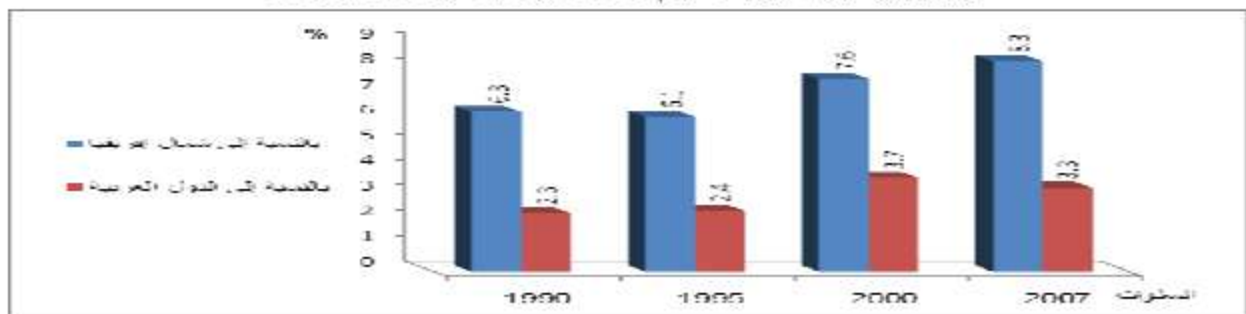


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: Unctad, world investment report 2008,opcit, p253-255

وتتأكد ضعف جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى من الشكل رقم (28)، إذ لم تتجاوز حصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية في أحسن أحوالها 0.67%.

* بالرغم من أن جهود تحسين مناخ الاستثمار استطاعت أن تبقي على استمرار تزايد حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصًا مع بداية الألفية الثالثة، إلا أن مقارنة حصة الجزائر من إجمالي مخزون دول شمال إفريقيا، ومخزون الدول العربية يظهر أنه لازال عند مستويات ضعيفة كنتيجة لاستمرار ضعف حصة الجزائر من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتونس، ومصر، والمغرب، والسعودية، والإمارات، ولبنان كما اتضح سابقًا، والشكل رقم (30) يؤكد ذلك.

الشكل رقم (30): تطور مساهمة الجزائر في إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا والدول العربية لأعوام 1990، و1995، و2000، و2007



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: - Unctad, world investment report 1999,opcit, p489-491.

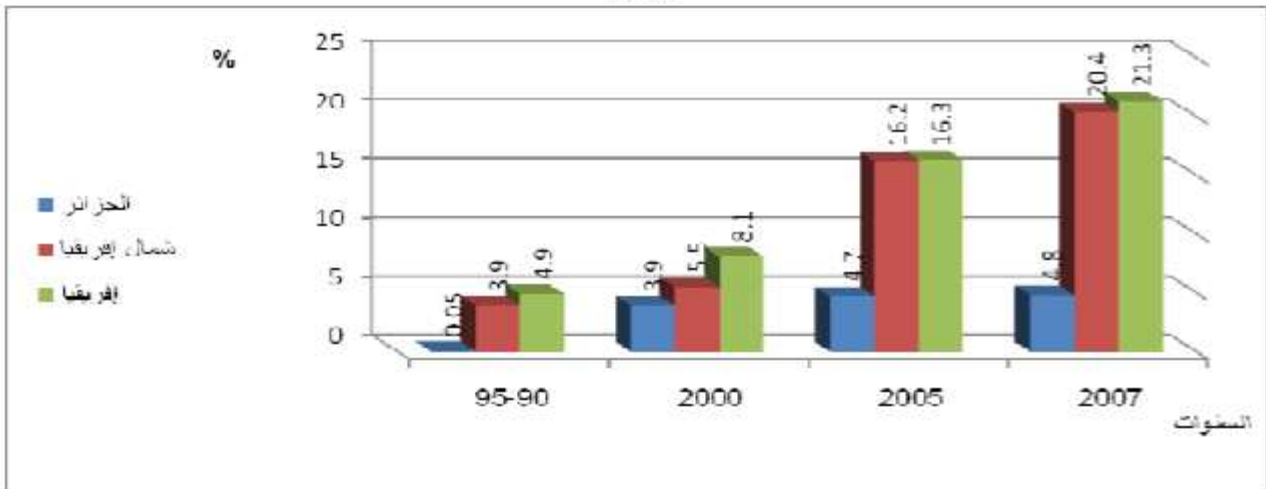
-Unctad, world investment report 2008,0pcit, p257-259.

2-2 مقارنة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لتحليل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، يتم استخدام المؤشرين التاليين:

أ- <u>الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</u>: يتضح من الشكل رقم (31) أن سياسة إفساح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر لم تكن ناجحة خلال النصف الأول من التسعينات، وإن كانت قد نجحت مع بداية الألفية الثالثة نتيجة جهود تحسين مناخ الاستثمار التي أدت إلى ارتفاع التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بمقارنتها مع ما هو مسجل في دول شمال إفريقيا والقارة الإفريقية، يتبين أن الجزائر لم ترق بعد إلى مستواها في إشراك رأس المال الأجنبي في تدعيم القدرات الإنتاجية والاستثمارات المحلية، إذ تقدر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت فيها في عام 2007 بـــ4.8%، في الوقت الذي يتجاوز نسبة 20% في شمال إفريقيا والقارة الإفريقية.

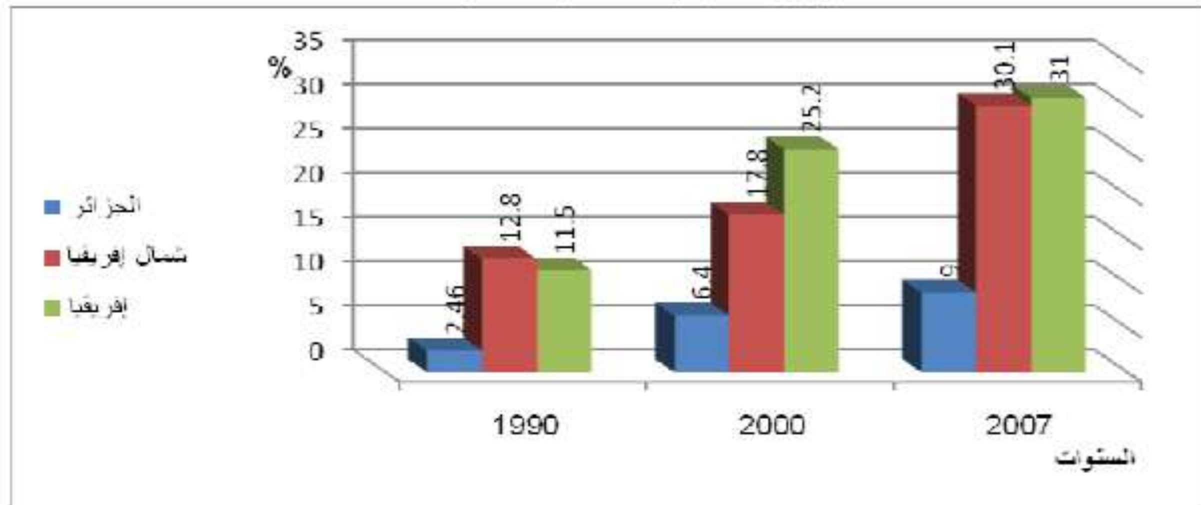
الشكل رقم (31): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الجزائر وشمال إفريقيا وإفريقيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في: - Unctad, world investment report 2002, p320.
-Unctad, world investment report 2008,0pcit, p263.

ب-<u>تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي</u>: بالرغم من تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من أقل من 3% في عام 1990 إلى 9% في عام 2007، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمستويات المسجلة في دول شمال إفريقيا والقارة الإفريقية التي تجاوزت 30% في عام 2007، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن ما هو مسجل في العديد من الدول الإفريقية خصوصًا في المغرب، وتونس، ومصر، وجنوب إفريقيا، والشكل رقم (32) يؤكد ذلك.

الشكل رقم (32): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وشمال إفريقيا وإفريقيا لأعوام 1990، و2000، و2007.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:.Unctad, world investment report 2008,0pcit, p263-

لقد اتضح جليًا أن التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر قد عرفت تحسنًا بدءً من بداية الألفية الثالثة، خلاف فترة التسعينات، لكن ذلك لم يُحسن من موقع الجزائر في هذه الظاهرة ودرجة استفادتها منها مقارنة بالعديد من الدول العربية والإفريقية، والتي تتميز عنها الجزائر بمقومات طبيعية وبشرية هائلة، مع استمرار سيناريو التذبذب في قيمة التدفقات الواردة من سنة لأخرى، فبماذا يبرر ذلك؟

ولا شك أن ذلك يرجع أساسًا إلى مجموعة من المعوقات في مختلف المجالات، والتي حالت دون تعزيز الجزائر لمكانتها بين الدول العربية والنامية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسيتم السعي من خلال المبحث الموالي لتبيانها بالتفصيل.

المبحث الثاني

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لا زال غير مؤهل تأهيلاً كافيًا ليس فقط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى لإشراك القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية المنشودة، نتيجة جملة من المعوقات، سيتم تبيانها في هذا الجزء.

أولا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده إلى عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد آنذاك، فبماذا نفسر استمرار هذا الوضع مع بداية الألفية الثالثة، بالرغم من تجاوز هذه الحالة، واستمرار تحسن الأداء الاقتصادي الكلي، واعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي المحفز؟

وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل البحث في كل المعوقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية، والتي حالت دون تعزيز الجزائر لمكانتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تتضح في النقاط التالية:

1_ محدودية الأداء الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات

بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية كما اتضح سابقًا، إلا أنها لم تؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكيف، بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادي، مما يستوجب صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي وفقًا للتحديات التي فرضتها العولمة بمختلف مظاهرها وهياكلها.

<u>1-1 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:</u> رأينا أن الاعتماد المفرط لسياسات التنمية على موارد النفط في ظل فترة الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى شفا الانهيار بدءً من عام 1986، وبالرغم من تبني الإصلاحات السابقة الذكر إلا أن هذه الصفة لازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري، والمؤشرات التالية تؤكد ذلك:

<u>أ-جمود بنية النمو الاقتصادي:</u> على الرغم من تحسن مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن بنيتها لازالت تثير انشغالات حادة، فسعر برميل النفط يتحكم في نسبة كبيرة من النمو ويجعله غير مؤكد وتابع لعوامل خارجية، ويظهر من الجدول رقم (40) أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بدءً من عام 2005 إلى أكثر من 50%، في الوقت نفسه فإن قطاعي الزراعة والصناعة شغلا مكانة أكثر وهنًا وضعفًا في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت مساهمتهما في القيمة المضافة إلى أقل من 15% في عام 2007.

الجدول رقم (40): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1990-2007)

القطاعات / الأعوام	1990	1994	1998	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة %	14.6	12.6	14.6	11.8	11	9	8.7	8.8
المحروقات %	30.2	29.8	30.4	44.5	46.4	53.2	53.9	52.3
الصناعة %	15.6	14	11.6	8	7.3	6.4	5.9	5.9
بناء وأشغال عمومية %	13.3	13.1	12	9.3	10	7.9	8.3	9.1
التجارة والخدمات %	26.2	30.4	31.5	26.3	25.3	23.5	23.2	23.9

Source: La banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapports 2001 et 2008.

وتؤكد هذه الحالة استمرار وتعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر برميل النفط، وبالتالي إمكانية العودة إلى حالة نهاية الثمانينات من انهيار كل مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما تعكس عدم تثمين إيرادات الثروة الناضبة واستخدامها لإضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية، لضمان النمو في الأجل الطويل ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار.

كما يبرز دائمًا الجدول رقم (40) أن قطاع الخدمات والتجارة شغل مكانة أكثر أهمية على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وهذه الظاهرة إيجابية في المجتمعات ما بعد الصناعية، لكن في الجزائر لا يمكن التكلم عن مجتمع ما بعد الصناعي، وأدت هذه الحالة إلى تهديد نشاط الاستثمار المنتج بفعل الاستيراد المفرط، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى منافسة غير متكافئة بين المنتجات المستوردة والمحلية.

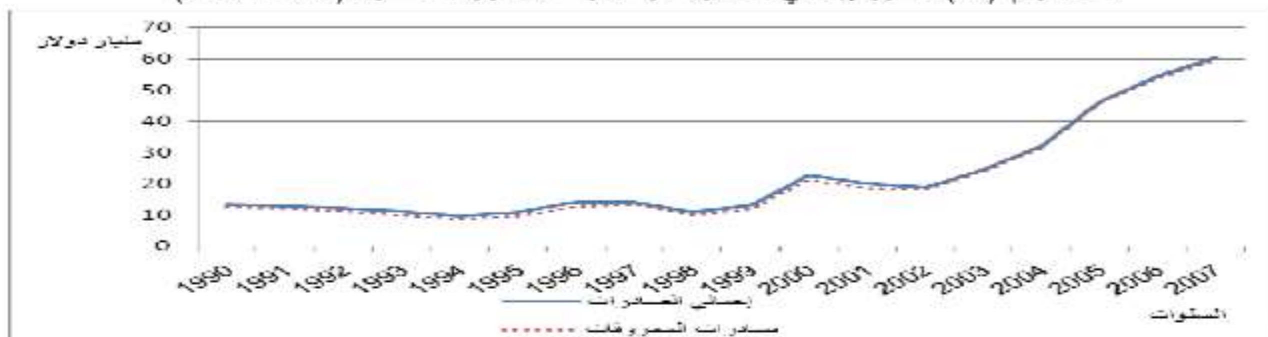
ويعني استمرار انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خصوصًا مع زيادة النمو الديموغرافي وارتفاع الحاجيات الناجمة عن انفتاح المجتمع الجزائري على أنماط استهلاكية جديدة*، كما أن انخفاض حصة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لأغلب المؤسسات العامة الصناعية والتي مازالت تتخبط في مشاكل التسيير والتسويق.

ب- جمود هيكل الصادرات: تشدد مؤسسات بريتون وودز على ضرورة رفع الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، بغرض إتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل، وفي رأيها فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، واستيراد التكنولوجيا والتخصيص الأمثل للموارد، وفي نفس الوقت توصي بتوجيه هيكل الإنتاج إلى التصدير بدلاً من سياسة إحلال الواردات، كما توصي بتخفيض قيمة العملة المحلية كآلية لزيادة تنافسية الصادرات.

* ارتفعت فاتورة استيراد المواد الغذائية لوحدها من 2,57 مليار دولار في عام 2002 إلى 3,57 مليار دولار في عام 2006، أنظر:
La Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapport 2007, p212.

وبالرغم من تبني الجزائر لهذه الشروط إلا أن هيكل صادراتها بقي يتكون في أغلبه من صادرات المحروقات، والزيادة التي شهدتها الصادرات خصوصًا مع بداية الألفية الثالثة مردها إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة من هذه المادة، والشكل رقم (33) يؤكد ذلك.

الشكل رقم (33): تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات للفترة (1990–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

وهذا يدل على أن تحسن بعض المؤشرات خصوصًا رصيد الميزان التجاري واحتياطات الصرف لم يكن جراء الإجراءات السابقة الذكر، خصوصًا تخفيض قيمة العملة، إنما مرده إلى ارتفاع سعر برميل النفط، ويظهر جليًا من الجدول رقم (41) أن رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يستجب للتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري، بل ارتبط أساسًا بتطورات سعر برميل النفط، ويتأكد ذلك من انخفاض رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أعوام 1998 و2001، كنتيجة لتراجع سعر برميل النفط إلى 12.85 و24.8 دولار على الترتيب، واستمرار تحسنه بعد عام 2003 كنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط.

الجدول رقم (41): تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي للفترة (1994–2007)

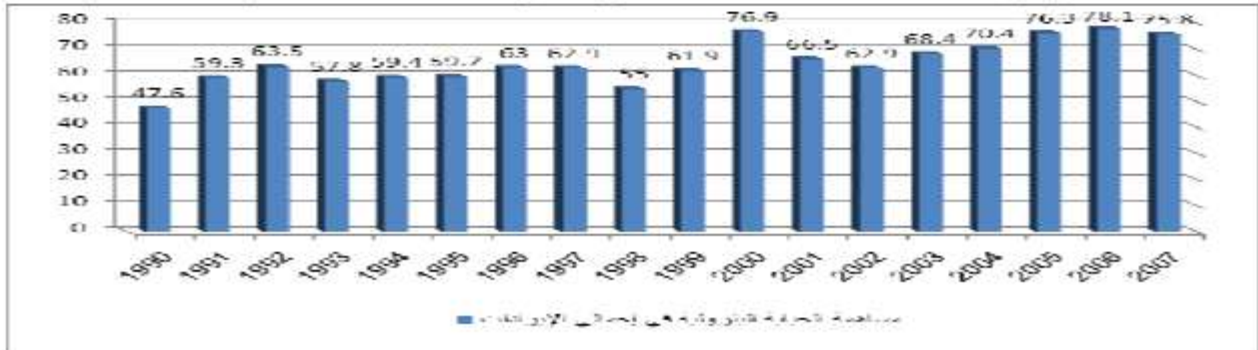
المؤشر	94	95	96	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
احتياطي الصرف مليار دولار	2.7	2	4.4	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	56.2	74.8	110.2
سعر الصرف دا/دج	35.1	47.6	54.7	58.8	66.6	75.3	77.3	79.7	77.4	72.06	73.4	73.7	70.89
رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج%	3.5-	3.08-	5.7	0	3.08	20	14.8	11.7	16.3	16.8	25.9	29.4	24.45
سعر برميل النفط بالدولار	16.31	17.6	21.6	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95

المصدر: الملحق الإحصائي رقم (4).

لقد تناست مؤسسات بريتون وودز أن مساهمة تخفيض قيمة العملة المحلية في تحسين رصيد الميزان التجاري لا يتناسب مع حالة الجزائر، لضعف مرونة الصادرات الجزائرية لتغيرات سعر الصرف بحكم طبيعة هيكلها، كما أن الواردات ذات التركيبة الخاصة (سلع غذائية، ومصنعة، أدوية،..) لا يمكن بأي حال من الأحوال تقليصها في ظل ضعف استجابة جهاز العرض للإصلاحات المختلفة نتيجة استمرار جمود قطاعي الزراعة والصناعة، وبهذا يتأكد جليًا بأن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لم تؤد إلى تغيير هيكلية واتجاه المعاملات مع العالم الخارجي.

ج- <u>استمرارية تهديد القاعدة المالية للدولة</u>: مازالت الموازنة العامة تمول أساسًا من الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة (أنظر الشكل رقم (34))، بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية، وإن كان ذلك يُفسَر في جزء منه بإغلاق العديد من المؤسسات العامة، وكثرة الإعفاءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير، فإن الأهم من ذلك هو التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية كما تمت الإشارة سابقًا، واستمرار التهرب الضريبي الناتج عن الحصة الكبيرة للقطاع الموازي في الاقتصاد(كما سيتأكد لاحقاً)، وبسبب ضعف تنظيم وتأهيل الإدارة الضريبية.

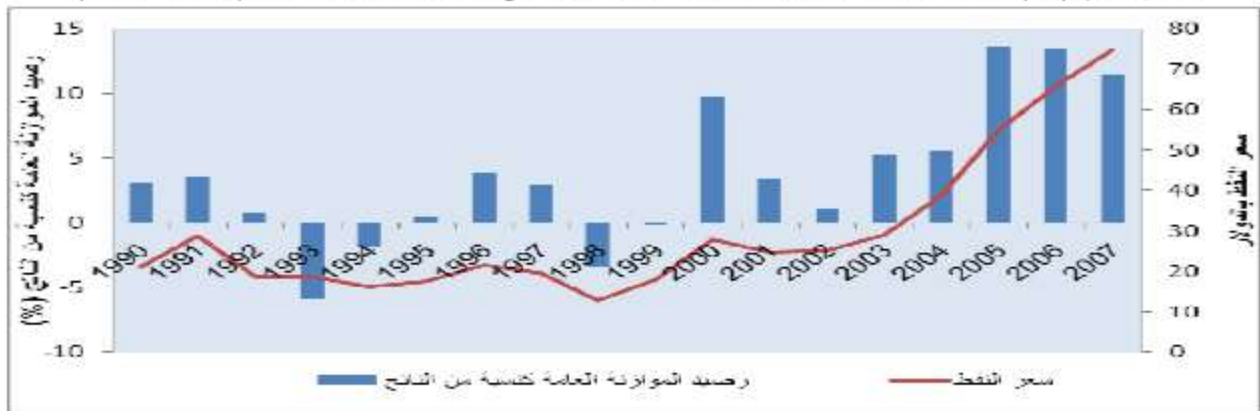
الشكل رقم (34): تطور مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للفترة (1990-2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4)

لذلك فتحسن مؤشر التوازن الداخلي(رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يؤكد استمرار تحكم هذا الأخير في مستوى الموازنة العامة، وهذا من شأنه تهديد ديمومة الخدمة العامة واستمرارية القاعدة المالية للدولة، وبالتالي التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار، ويؤكد الشكل رقم (35) ذلك، ففي أعوام 1993 و1994، و1998 وكنتيجة لانخفاض سعر النفط فقد سجل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج نسبًا سالبة، وترافق تحسن أسعار النفط بدءً من عام 2003 في تحقيق فوائض متتالية، باستثناء الانخفاض الطفيف المسجل في عام 2007.

الشكل رقم (35): ارتباط رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج بأسعار البترول للفترة (1990- 2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

وتؤكد الخصائص السابقة للاقتصاد الجزائري على أنه مريض بما يعرف **بالعدوى الهولندية Dutch disease**، إذ أكدت بعض الدراسات أن الانتعاش الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية يمارس

تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نظرًا للشلل الناجم عن ذلك والذي يصيب الهيكل الإنتاجي، وارتباط الأداء الاقتصادي ككل بإيرادات صادرات الثروات الطبيعية، وبالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية. فيصبح امتلاك الثروات الطبيعية نقمة وليس نعمة وهذا ما يعرف بالعدوى الهولندية.

وللتوضيح أكثر، فقد امتد تحليل العديد من الاقتصاديين أمثال Wright , T.Gylfason ودراسة **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** إلى إجراء مقارنتين في إطار الدراسات الميدانية التي قاموا بها، الأولى بين بعض الدول المتقدمة (الدول الاسكندينافية) وبعض الدول النامية(بعض الدول الإفريقية) وكلاهما يمتلك الثروات الطبيعية، وقد توصلت إلى أن الدول الاسكندينافية لا تعاني من أعراض هذه العدوى، في حين تتأثر الدول الإفريقية إيجابًا وسلبًا بتغيرات أسعار الثروات الطبيعية. أما الثانية فقد تمت بين الدول الإفريقية السابقة في المقارنة الأولى وبعض الدول الأسيوية التي لا تتوفر لديها ميزة امتلاك الثروات الطبيعية، وقد توصلت هذه المقارنة إلى استمرار تحسن الدول الأسيوية واكتسابها لموقع مهم في الخارطة الاقتصادية العالمية، نتيجة ارتفاع معدلات النمو فيها، وتنوع هيكل صادراتها، خصوصًا ارتفاع مساهمة الصادرات المصنعة إلى أكثر من 25% من إجمالي صادراتها، خلاف الدول الإفريقية التي ظلت جهود التنمية فيها حبيسة مواردها من ثرواتها الطبيعية.

إن أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة هو أن سلبيات امتلاك الثروات الطبيعية في الدول المتقدمة تم تغطيتها أساسًا من المستويات المرتفعة لرأسمالها البشري، وسيادة ما يعرف بالحكم الراشد، مما سمح لها بتثمين ثرواتها الطبيعية، وهذا ما هو غائب في حالة الدول الإفريقية منها الجزائر. كما أكدت المقارنة الثانية على أهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، وإمكانية تعويضه للنقص المسجل في الثروات الطبيعية، وهذا هو حال بعض الدول الأسيوية التي اكتسبت ميزة تنافسية من تطويرها لرأسمالها البشري[1].

وبهذا يمكن اعتبار النفط مشكلة في الجزائر، فقد رأينا كيف ساهم وجوده في تلخيص الجهود الوطنية في تطوير هذا القطاع لوحده على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي استمرار حساسية الاقتصاد الوطني لعوامل خارجية، وتبقى آفاقه المستقبلية رهن تقلبات أسار النفط، ولا تبشر هذه الحالة المستثمرين بإمكانية تحقيق الربح على المدى الطويل، وأكثر من ذلك، فقد ولد دولة ريعية ونظامًا سياسيًا واجتماعيًا لا يقوم على خلق قيمة مضافة، بل يقوم على إعادة توزيع وتخصيص الإيرادات النفطية، وهذا ما فتح المجال في ظل ضعف مستوى الحكم الراشد(كما سيتأكد لاحقاً) للغموض والإبهام في تسيير مختلف المجالات، وهذا من شأنه التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار.

---

(1) للمزيد من التفصيل في موضوع نقمة أو نعمة امتلاك الثروات الطبيعية أنظر:

Youcef Benabdalleh, monnaie, croissance économique et ouverture, revue publier par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement, n75, Alger, 2006.

1-2 ضعف أداء القطاع العام: بالرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أولت أهمية كبيرة لتحسين أداء القطاع العام، إلا أنها لم تؤد إلى تفعيل أدائه، بل أدت إلى غلق العديد من مؤسساته، ويتضح من الجدول رقم (42) أن عددها بلغ 815 مؤسسة حتى عام 1998، أغلبها في قطاع الصناعة وهذا ما يبرر تراجع مساهمة هذا الأخير في إجمالي القيمة المضافة. كما أدت هذه السياسة إلى تسريح أكثر من نصف مليون عامل.

الجدول رقم (42): عدد المؤسسات التي أغلقت والعمال المسرحين حتى عام 1998

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
عدد المؤسسات	25	443	249	98	815
عدد العمال المسرحين	–	–	–	–	519881

Source: L'impact de la privatisation des EP sur la croissance et sur l'emploi, 2[ème] colloque international sur problématique du croissance économique dans les pays du MENA, Alger,11/2005, P171.

وفي عام 2003 فإنه من بين 910 مؤسسة عامة، كانت منها 312 مؤسسة فقط قادرة على البقاء، والباقي إما منهارة تمامًا أو تعاني من صعوبات وحالات اختلال، كما استمر القطاع العام في فقدان مناصب العمل[1].

لهذا فسياسة تحسين أداء القطاع العام لم تكن فعالة إلى المستوى الذي تسمح له بتجاوز أزمته الهيكلية، بفعل طبيعة التسيير والتنظيم القائم عليه، إضافة إلى تبعيته الكبيرة للخارج في مجال التموين، وقد أفرزت شللاً في النسيج الإنتاجي خصوصًا الصناعي، مما انجر عنه مساهمته الفعالة في تعميق أزمة البطالة، وسيواجه القطاع العام منافسة كبيرة في المرحلة القادمة والناتجة عن استمرار فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية، خاصة وأنه لازال يمر بمرحلة إعادة الهيكلة ويحاول إعادة تنظيم آلياته الإنتاجية لتحقيق الفعالية.

1-3 القطاع الخاص وتطور القطاع الموازي: نتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، فقد بدأ القطاع الخاص يشغل مكانة هامة في بعض القطاعات خصوصًا الزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة والخدمات، والجدول رقم (43) يوضح ذلك.

الجدول رقم (43): تطور حصة القطاعين العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة لبعض القطاعات

السنوات	1974		1984		1994		2003	
القطاع	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
الزراعة %	25	75	20	80	1	99	0.24	99.76
البناء والأشغال العمومية %	49	51	69	31	39	61	29	61
التجارة %	10	90	39	61	16	84	7	93
الخدمات %	13	77	23	67	15	85	13	87

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 'عناصر مطروحة للنقاش'، مرجع سبق ذكره، ص39.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص38.

لكن يطرح توسع القطاع الخاص عدة تساؤلات تتعلق أساسًا بمدى احترامه للقيم المرتبطة بالاحترافية والأخلاق، ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها، ومدى تنافسيتها، وبالتالي مدى مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، فقد ارتبط توسع هذا القطاع أساسًا بزيادة الاستيراد وبالتالي تهديد المنتجات المحلية، وبتوسع الأنشطة غير الرسمية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ومنظومة الحماية الاجتماعية.

ففي عام 2004، قدرت قيمة النشاطات غير الرسمية بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي متسببة في تهرب ضريبي وصل إلى 100 مليار دينار، وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14% من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري[1].

ويرتبط ازدياد شبكات الاقتصاد الموازي وحجم الثروات التي تتحرك في قنواته بضعف المؤسسات وانتشار الفساد في أجهزتها، مما يؤثر سلبًا على تأهيل الاقتصاد الجزائري، فكم من الجهود ضاعت وتبددت، وكم من المشاريع عطلت أو جمدت، وتحمل المجتمع جراء ذلك تكاليف باهظة بسبب تغييب القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على الصلاحيات، مما أضعف قدرة الدولة المؤسساتية وزعزع عنصر الثقة فيها، وهي عناصر أساسية في الإصلاح والبناء والتأهيل لمواجهة التحديات والاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

وفي الوقت الذي تستفيد بعض شركات القطاع الخاص من وجود عوائق أمام المنافسة، فإن هذه الحالة تحرم العديد من الشركات الأخرى من فرص المشاركة، وتزيد من تكاليفها، مما ينعكس سلبًا في انخفاض تنافسيتها، وبالتالي إضعاف حوافز الابتكار، وتحسين الإنتاجية.

وفي ظل ضعف القطاع الخاص المحلي، فإن ذلك يقف عائقًا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة، وهو ما يحول دون تطوير قدراته التسويقية والإنتاجية والإدارية.

<u>4-1 القطاع المالي:</u> تقوم الأنظمة المالية الحديثة بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة، وتعبئة المدخرات مما يسمح برفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي، مما ينعكس إيجابًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار.

لقد بقي النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، فبالرغم من تدعيم البيئة المصرفية بمصارف خاصة محلية وأجنبية، إلا أنها لم تساهم فعليًا في التكفل بتمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة الذي كان منتظرًا لترقية الفعالية والأداء، وهذا بسبب صعوبة وغموض ظروف

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، مرجع سبق ذكره، ص41.

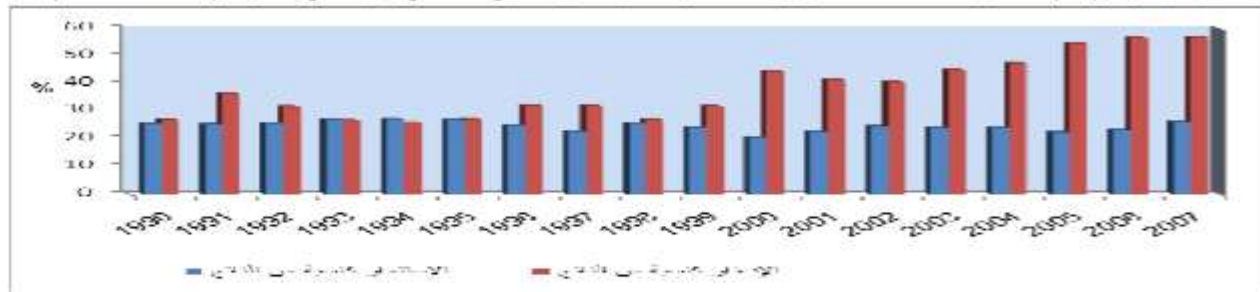
(2) صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 1، 2002، ص52.

العمل التي عززت درجة المخاطر. ويتأكد هذا الأمر من استمرار سيطرة المصارف العامة على حصة تفوق 90% من إجمالي الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد[1].

إن استمرار هيمنة المصارف العامة على الوساطة المالية في الجزائر أبقى إلى حد كبير على محدودية الخدمات المصرفية المقدمة، نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية، وضعف استغلال التقنيات الحديثة، كما أبقى على مركزية القرار التي أعاقت تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن تحويل مبلغ من المال من حساب بمصرف ما إلى مصرف آخر تتطلب في أحسن الأحوال مدة تتراوح بين 20 و50 يوم، وتتجاوز آجال معالجة ملفات طلب القروض سنة للرد على طلبات المستثمرين في الوقت الذي لا تتجاوز في الجارتين تونس والمغرب ثلاث أشهر، كما تشترط المصارف الجزائرية ضمانات مبالغ فيها تعادل مرتين قيمة القرض[2]. وهذا ما يؤكد مدى ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية في الجزائر، مما يقف عائقًا أمام توفير التمويل اللازم لمشاريع الاستثمار المحلية أو الأجنبية، ولا يزال التمويل المصرفي في الجزائر يخضع إلى معايير الارتباط بمراكز النفوذ، مستثنيًا بذلك أسس الجدوى الاقتصادية والملاءة المالية للمتعاملين الاقتصاديين.

ويتضح من الشكل رقم (36) أن تحسين المنظومة المالية والوساطة المصرفية في الجزائر أكثر من ضرورية للإسراع في تحسين مناخ الاستثمار، فسياسة تحرير معدلات الفائدة، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية لم تساهم في زيادة معدل الاستثمار، بالرغم من ارتفاع معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب فاقت 50% بدءً عام 2005.

الجدول رقم(36): تطور معدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990–2007)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

كما أن إنشاء بورصة الجزائر والسعي لتطويرها وتفعيل أدائها لم يكن بمستوى التوقعات، ففي عام 2006، لم يتجاوز مؤشر القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها نسبة 0,07%، في الوقت الذي يصل في بورصة فلسطين إلى 62,1%، وفي بورصة الدار البيضاء إلى 84,4%، كما أن مؤشر معدل دوران الأسهم قد بلغ 0,35% في الوقت يصل في بورصة بيروت إلى 24,5%، وفي سوق الخرطوم إلى 21%، كما أن عدد الشركات المدرجة فيها قدر بشركتين(مما يدل على خروج عدة شركات كانت مدرجة من قبل)، ويصل في بورصتي القاهرة والإسكندرية إلى 603 شركة، وفي سوق

---

(1) لمياء شهبون، "معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007، ص131–132.

(2) CNES, l'investissement en Algérie, Op cit, p20.

مسقط إلى 121 شركة[1]، هذه الحالة تعكس عجز بورصة الجزائر على تعبئة الادخار العام، وتقديم أية إضافة محسوسة لترقية الاستثمارات.

كل هذه العوامل تساهم في إبقاء النظام المالي في الجزائر دون المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ودون المستوى المطلوب لإنعاش الاقتصاد الوطني واندماجه الايجابي في الاقتصاد العالمي.

5-1 الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية: ترافق سياسات الإصلاح للمؤسسات المالية والنقدية الدولية إجراءات تكون وخيمة على الجانب الاجتماعي، نتيجة تدهور القدرة الشرائية، والتوزيع غير العادل للدخل، وسلبيات عملية الخصخصة ...، مما ينعكس سلبًا في ارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الأمراض والجهل، وباعتراف خبراء هذه الهيئات فإن الذي يتحمل هذه السلبيات هم الفقراء، فيزدادون فقرًا ويزداد الأغنياء غنًى[2].

ويطرح الأداء الاجتماعي لهذه البرامج إشكالية تبنيها لدى العديد من الدول، لأن نجاحها في تحقيق التوازن الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يقترن بالجوانب الاجتماعية ويؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة للمجتمع، وحتى الدول المتقدمة لم تراهن على ميكانيزمات السوق لوحدها لتطوير اقتصاداتها، بل وضعت ضوابط قانونية وتنظيمية جعلت من السوق سوقًا اجتماعيًا ضمن إلى حد كبير عدالة توزيع الدخل وتقليص معدلات البطالة والفقر، ومنع المضاربات...، مما حقق لها تقدمًا واستقرارًا ونموًا متسارعًا.

على مستوى الجزائر، فقد تحملت الفئات الفقيرة تكلفة هذه البرامج، وكما اتضح سابقًا، فقد عرفت معدلات البطالة ارتفاعًا بعد تبني هذه البرامج ووصلت إلى مستويات قياسية، نتيجة عمليات الخصخصة. كما أن إفساح المجال للقطاع الخاص بدون ضوابط قانونية وتنظيمية أفسح المجال للمضاربين وللسوق الموازية، والمتاجرة في العملات، مع استفحال ظاهرة الفساد.

لقد انعكست هذه العوامل سلبًا على سوء توزيع الدخل، فخلال فترة تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين، تشير الإحصاءات إلى أن دخل 20% من الجزائريين يفوق دخل النسبة المتبقية (80%) بـــ36 مرة، كما أن انسحاب الدولة من أداء مهامها الاجتماعية نتيجة سياسة ضغط الطلب أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية إلى 33,4%، وانخفاض النفقات الصحية إلى 120 دولار للفرد في السنة، وهي الأقل في بلدان المغرب العربي (قدرت في تونس وليبيا والمغرب بـــ227 و222 و160 دولار على الترتيب)[3]، وكان من شأن هذه التطورات الخطيرة أن أدت إلى بروز العديد من الاضطرابات الاجتماعية، والتي مارست أثرًا سلبيًا على الاستقرار الاجتماعي وبالتالي مناخ الاستثمار.

---

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص146.

(2) للمزيد أنظر: Hocine Benissad, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Alain édition, Algérie,1994, P53.

(3) Hocine benissad, "l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004)", op cit, p206.

ومن المحاور الكبرى لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو تحجيم الآثار السلبية السابقة الذكر، من خلال السعي إلى تحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، إضافة إلى تخفيض حدة أزمة السكن، كما أولت الدولة أهمية بالغة لتحسين شروط التربية والتعليم والتكوين، وقد سمحت هذه الجهود في انتقال الجزائر إلى مجموعة الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة على غرار العديد من الدول العربية.

وبالرغم من هذا التحسن، فإن الأداء الاجتماعي للدولة ولإصلاحاتها الاقتصادية يثير جملة من التحفظات هي:

- يعتبر تحديد مصادر النمو والمستفيدين منه على مختلف الأصعدة عناصر مهمة في تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي معًا، فمن جهة مصادر النمو، يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته للخارج وبارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، وهو ما قد يمارس ضغوطات اجتماعية في المستقبل خاصة في ظل ارتفاع الحاجات الناجمة عن تزايد السكان، أما من جانب المستفيدين من النمو الاقتصادي، فإن تقليص الفوارق، وتحقيق عدالة في التوزيع من بين الشروط الضرورية لديمومة الاستقرار الاجتماعي، خاصة وأن الجزائر تتميز بضعف مؤشرات الحكم الراشد، وهذا لا يتوافق مع تقليص الفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات، وتغطية العجز الاجتماعي، وبالتالي تحقيق فعالية السياسات العمومية.

ويتأكد ذلك جليًا من أن الجزائر احتلت المرتبة 71 من بين 135 دولة في المؤشر الذي يقيس مستويات الفقر في الدول النامية، وبناءً عليه، تقدر نسبة الأمية في السكان الذين يتجاوز سنهم 15 سنة بـــ25.4%، وتقدر نسبة السكان الذين لا يستعملون الماء الصالح للشرب بـــ15%، وتقدر نسبة السكان الذين يحتمل أن لا تتجاوز أعمارهم 40 عاماً بـــ7.7%، وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم بـــ6.8%، في الوقت الذي تقدر في المغرب وتونس بـــ2.5، و2.6% على الترتيب، وتقل في الأردن عن 2%، وتقدر نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم بـــ23.6%، في الوقت الذي تقدر في الأردن وتونس والمغرب بـــ3.5، و12.8، و14% على الترتيب[1]، وتؤكد المؤشرات السابقة الذكر ضعف فعالية السياسات الاقتصادية وعدم شمولها لكل فئات المجتمع إلى المستوى الذي يسمح بتقليص الفوارق وتحقيق تنمية شاملة لكل فئات الشعب، بالرغم من المبالغ الضخمة المرصودة في مشروعي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

- تشير الإحصاءات على أن السنوات القادمة ستتميز بضغوط ديموغرافية على التشغيل وعلى منظومة التقاعد، إذ يقدر معدل نمو اليد العاملة بـــ3% حتى عام 2015، كما سينتقل عدد السكان فوق 60 سنة من 2 مليون في عام 2000 إلى 3,6 مليون في عام 2020، مما يتطلب محاور جديدة للتكفل بهم اجتماعيا[2]. ويتطلب تحديد السياسات الاقتصادية الكفيلة بتلبية الحاجات الاجتماعية المختلفة، دراسة

---

(1) Human nations development programme, opcit, p34.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

حجم السكان وتزايدهم وبنيتهم وحتى توزيعهم الجغرافي، ومستوى الفوارق المتراكمة، لاتخاذ أكثر التدابير فعالية.

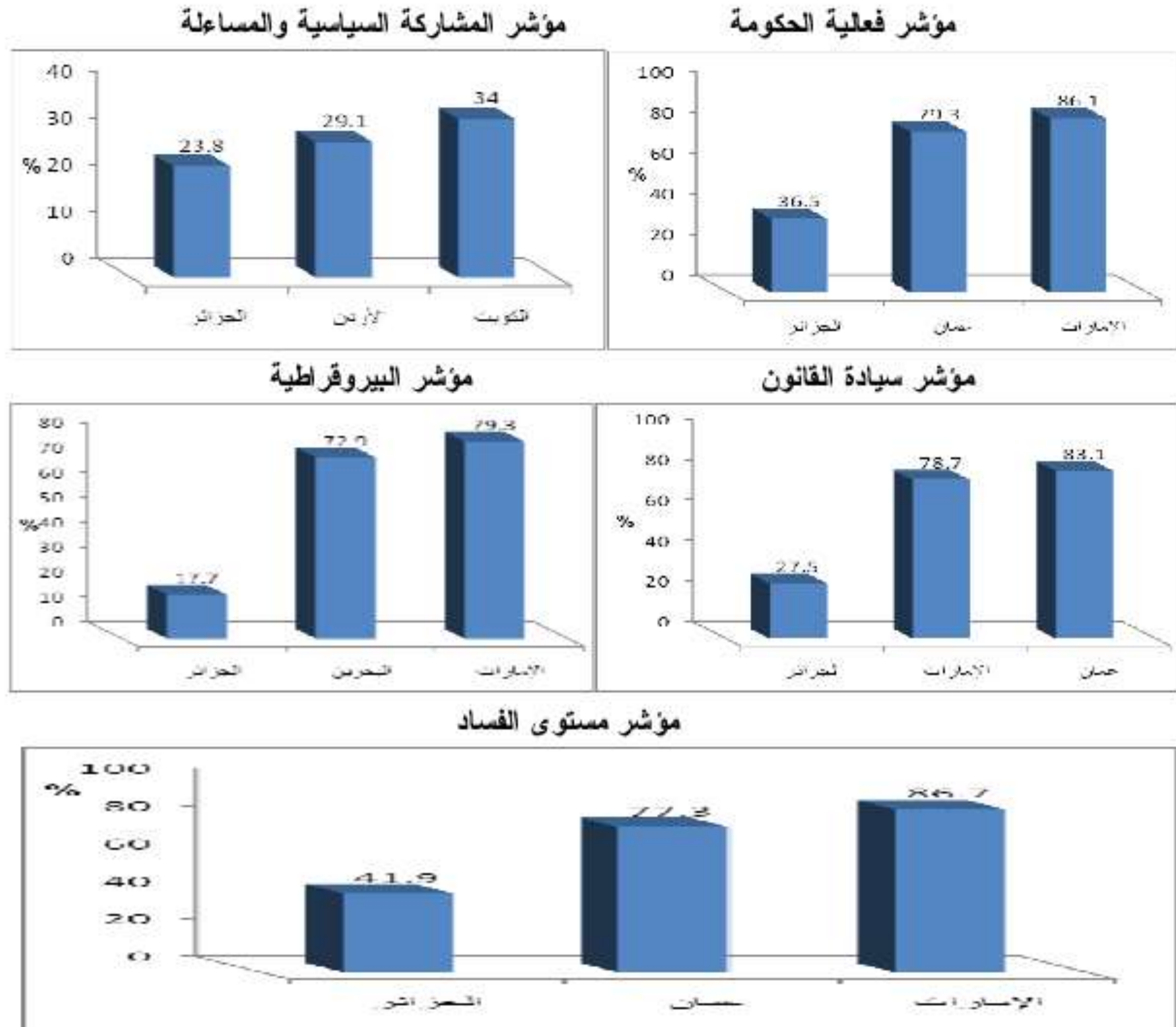
2_ عراقيل البيئة السياسية

بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والانفلات الأمني الذي عاشتها خلال عشرية التسعينات –والتي كانت سببًا مباشرًا في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة– بفضل تكريس المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وتبني مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وبهذا فقد حدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل، لكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائمًا في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار السياسي تشتمل إلى جانب الخلو من حالات العنف، ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة، بإعادة النظر في مهامها وهياكلها ووظائفها المختلفة، وبالتالي علاقتها بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد والبيروقراطية...، وهذا ما يعرف بالحكم الراشد الذي ينظر إليه كمكون رئيسي لتحقيق فعالية السياسات الاقتصادية والأداء الاجتماعي للدولة، وتجسيد المناخ الاستثماري الملائم الذي يبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب.

ولتشخيص هذا الواقع في الجزائر فإننا نعتمد على جملة من المؤشرات، والتي بالرغم من عدم الجزم بمصداقيتها ودقتها المتناهية إلا أنها تبقى في نظر المستثمرين الأجانب دليلاً مهمًا في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فقد حصلت الجزائر على المرتبة 16 عربيًا في مؤشر سيادة القانون بتنقيط 27,5% وبالتالي تعاني ضعفًا في فعالية جهاز الشرطة، واستقلالية جهاز القضاء، واحترام القوانين وتطبيقها مقارنة بعمان والإمارات كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، ولا شك أن ضعف سيادة القانون في الجزائر يقلل من أهمية المعاهدات الدولية والثنائية الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر التي أُبرِمت مع مختلف الدول، كما حصلت على المرتبة 14 عربيًا في مؤشر مستوى البيروقراطية بتنقيط 17,7% وهي بعيدة عن الإمارات والبحرين كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يدل على التأثير السلبي للإجراءات المعقدة على مناخ الاستثمار، نتيجة ضعف استجابة الجهاز الإداري لتطلعات المستثمرين بفعل انتشار التعقيدات والعقبات الإدارية على مستوى مختلف المصالح والأجهزة الحكومية، كما حصلت على المرتبة 13 عربيًا في مؤشر فعالية الحكومة بتنقيط 36,5% وهي بعيدة عن أداء الإمارات وعمان كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يعني أن الجزائر تعاني ضعفاً في نوعية الخدمات العامة وأداء القطاع العام، ويشير ترتيبها 12 عربيًا في مؤشر مستوى الفساد على استمرار استخدام الصلاحيات لتحقيق المكاسب الشخصية، وبالتالي تجاوز القوانين والهيئات خاصة في ظل افتقار النظام القضائي للاستقلالية والفعالية في حسم مختلف النزاعات، وهذا ما سينعكس في ضعف ثقة المستثمر الأجنبي بالنظام التشريعي ككل، ويشير ترتيبها

التاسع عربيًا في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة بتنقيط 23,8% على ضعف تطبيق الحقوق السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان وضعف إشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وهي نفس المشكلة التي تعاني منها كل الدول العربية، إذ يقدر تنقيط أحسن دولة عربية (الكويت) في هذا المؤشر بـــ34%، كما يظهر من الشكل رقم (37).

الشكل رقم (37): مقارنة موقع الجزائر وأحسن دولتين عربيتين في مؤشرات الحكم الراشد*



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2004، ص127-132.

*انخفاض النسبة دليل على ضعف موقع الدولة في المؤشر، وبالتالي تعقيد مناخ الاستثمار.

وبما أن المقارنة أجريت مع دول عربية، فإنها تفسر أسباب تخلف الجزائر عن العديد منها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فموقع الجزائر في المؤشرات السابقة يدل على ارتفاع تكاليف الاستثمار، وبطئ الإجراءات وتعقيدها، وضعف سيادة القانون وعدم فعالية جهاز القضاء، وبالتالي زيادة حدة المخاطر والتهديدات وحالة عدم اليقين، مما يصعب معها اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأكثر من ذلك فإنها تعطي تفسيرًا واضحًا عن الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الإصلاحات المنتهجة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمدخل المؤسساتي على جانب كبير

من الأهمية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في حالة الدول التي تعرف انتقالاً إلى اقتصاد السوق كحالة الجزائر، فبرامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لم يواكبها إصلاحًا مؤسساتيًا، يعمل على إشراك أصحاب الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وإدراك البدائل المتاحة للوصول إلى اختيارات عقلانية، وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة في إيصال الخدمات المختلفة وتأدية دورها بنجاعة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية، ولن يتم ذلك إلا بتطبيق معايير الكفاءة والمسؤولية والعقلانية في استخدام الموارد المتاحة، من خلال ضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتعزيز الديمقراطية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح السلطة القضائية، وتشديد المحاسبة والمساءلة لتشكل قيدًا كبيرًا على تصرفات المسؤولين، للالتزام بمراعاة القوانين المختلفة وتطبيقها، كل ذلك يضمن عدم هدر المال العام واستخدامه استخدامًا عقلانيًا ينعكس إيجابًا في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وتحقيق العدالة والمساواة، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن بالدولة، وتحقيق الاستقرار.

3_ المعوقات الإدارية

بالرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته، والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليًا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليًا في تحسين مناخ الاستثمار، فالإشكال يبقى قائمًا في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

وتعتبر الإدارة بمثابة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إداراتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية في بعض الدول النامية منها العربية مردها إلى سوء التسيير الناتج عن ضعف إداراتها وبيروقراطيتها الجامدة[1].

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية وخصوصًا الأجنبية[*]، نتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية والسرعة في المعاملات، وإلا كيف نفسر ما هو وارد في الجدول رقم (44)، إذ يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر بـــ14 إجراء، وهو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية 5

---

(1) العماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص2.

* قدرت قيمة الاستثمارات العربية التي تنتظر التجسيد بنحو 50 مليار دولار، منها الإماراتية والسعودية والمصرية، والكويتية، وهي لازالت عالقة بالرغم من أنها نالت موافقة الرئيس شخصيًا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بفعل البيروقراطية، والرشوة، أنظر: الخبر، جريدة يومية جزائرية، العدد 5413، 31 أوت 2008، ص5.

إجراءات أي ما يعادل 6 أيام عمل فقط، وفي الوقت الذي لا يتعدى عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص في أحسن دولة عربية في هذا المؤشر بـــ13 إجراء أي ما يعادل 56 يوم عمل، فإنه يصل في الجزائر إلى 22 إجراء وهو ما يعني 240 يوم عمل، وهذا ما يدل على أن تعامل المستثمر الأجنبي في الجزائر يتم مع عدة جهات رسمية للحصول على التراخيص والموافقات بفعل الدور الشكلي للنافذة الواحدة التي تم إنشاؤها بناءً على الأمر03-01 لعام 2001، فهي لم تؤد دورها في تقليص عدد الإجراءات والأيام اللازمة لاستخراج التراخيص، وبالتالي فإن قرار إنشاء الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر لم يرافقه إعطائه سلطة فعلية في حسم النزاعات وتسهيل الإجراءات، وتخصيص العقارات، ومنح التراخيص، بمعنى أن صيرورة القرارات الإدارية في الجزائر لازالت تتصف بالمركزية، ولا شك أن ذلك يتأكد من أن عمل هيئة الاستثمار يتم تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار، والذي تَمَ إنشاؤه بناءً على الأمر رقم 08-06 لعام 2006 كما تأكد سابقاً، وهذا ما سيفتح الباب لتضارب القوانين والقرارات بين مختلف المصالح والهيئات لغياب التنسيق بينها، وبالتالي التأثير سلباً على خطط عمل المستثمرين، كما يرتفع عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار في الجزائر إلى 14 إجراء أي ما يعادل 51 يوم عمل، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بإجراءين فقط، أي ما يعادل يومين، ولا شك أن ارتفاع الإجراءات والوقت في مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر يدل على ضعف أمن ملكية الأراضي، والممتلكات الأخرى الخاصة بالعملية الاستثمارية، بمعنى غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات، كما يتطلب إنفاذ عقد بسيط في الجزائر 47 إجراء إداري وهو ما يعادل 630 يوم، ولا شك أن هذا يدل على أن بيئة التعاقدات في الجزائر غير آمنة إلى المستوى الذي يسمح بالحد من المخاطر وخفض التكاليف الخاصة بمختلف المعاملات، نتيجة ضعف النظام القضائي الذي يفتقد إلى القدرة والاستقلالية والفعالية في دعم حقوق ملكية المستثمرين، وتسهيل تدفق المعلومات وتخفيض تكلفتها، وتفعيل آليات فض النزاعات وحلها، وبالتالي ارتفاع تكلفة التقاضي وطول الوقت اللازم لحسم النزاعات، ويتطلب خروج شركة من السوق الجزائري 2.5 سنة، وهو ما يعني تحمل تكلفة تقدر بـــ7% من رأس المال، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بـــ1.3 سنة، أي ما يعادل 1% كتكلفة من رأس المال، وهذا دليل على القيود الكبيرة المفروضة على المستثمرين في حالة رغبتهم في تصفية مشاريعهم الاستثمارية والخروج من السوق الجزائري، وارتفاع التكاليف التي يتحملونها من وراء ذلك، كما يتضح كذلك ارتفاع الضرائب التي يتحملها المستثمر الأجنبي كنسبة من الأرباح في الجزائر نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب، أو لتعقيد الإجراءات والإدارة الضريبية، وهذا ما يقلل من ميزة الحوافز والامتيازات المختلفة الممنوحة بموجب تشريعات الاستثمار، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تصدير (أو استيراد) كل شحنة نتيجة ارتفاع عدد الوثائق والأيام اللازمة لذلك، وضعف موقع الجزائر في مؤشري ضمان الحقوق ومعلومات الائتمان.

الجدول رقم (44): مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2008

المؤشر	تأسيس المشروع		حماية المستثمر	الحصول على الائتمان		التجارة عبر الحدود					
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد أيام العمل	مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	تكلفة التصدير بالدولار	عدد وثائق الاستيراد	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	تكلفة الاستيراد بالدولار
الجزائر	14	24	5.3	3	2	8	17	1248	9	23	1428
أحسن دولة عربية	5	6	6.3	4	6	5	10	618	5	10	578
المؤشر	استخراج التراخيص		دفع الضرائب	تسجيل الملكية		تنفيذ العقود		إغلاق المشروع		توظيف العمالة	
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد أيام العمل	الضرائب كنسبة من الربح	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	الوقت بالسنوات	التكلفة كنسبة من الأموال	تكلفة الفصل من العمل	صعوبة التوظيف
الجزائر	22	240	74.2	14	51	47	630	2.5	7	17	48
أحسن دولة عربية	13	56	11.3	2	2	37	520	1.3	1	00	3

Source: Doing business 2009 in Meddle East and North Africa, in: www.Doing business.org, Janvier 2009.

وتدل مختلف المؤشرات السابقة الذكر على أن التعجيل بإصلاح الإدارة الجزائرية على كل المستويات سواءً على مستوى الهيئات المشرفة على الاستثمار، أو القضاء، أو المصارف، أو الجمارك أكثر من ضروري لإعطاء معنى للقوانين التي تم إصدارها، والهيئات التي تم إنشاؤها، لتسهيل المعاملات الاقتصادية والاستثمارية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب من جهة، والتي هي عبارة عن تصرفات قانونية، ومن جهة أخرى لتجنب تفويت فرصة الاستفادة من مختلف التطورات العالمية الإيجابية من الاستثمار والمعارف والتكنولوجيا.

4_ البنية التحتية

تلعب البنية التحتية دورًا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتقييمها في الجزائر نتطرق إلى:

4-1 الاتصالات والمعلومات: يتوقف تقدم الدول في العصر الحالي (عصر المعلومات) على مدى تواصلها وارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات، ولتقييمها في الجزائر نستعمل المؤشرات التالية التي تبين الوضع في عام 2007 [1]:

*يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر بـــ8.63 لكل 100 شخص، ويصل في سوريا، ومصر، وليبيا، وتونس إلى 17.32، و14.87، و14.56، و12.33 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي والعالمي بـــ9.96 و19.31 على الترتيب.

*يقدر عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر بـــ10.34 لكل 100 شخص، بينما يصل في المغرب وتونس إلى 23.38، و16.68 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي والعالمي بـــ11.59، و22.04 على الترتيب.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام2007، مرجع سبق ذكره، ص115-118.

*يقدر عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر بـــ21.445 مليون شخص، ليقدر بذلك عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 شخص بـــ63.34، وهو أعلى من المتوسط العربي والعالمي المقدرين بـــ50.84، و49.30 على الترتيب.

ويظهر جليًا من خلال المؤشرات السابقة أن الجزائر تعاني نقصًا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى انتشار الانترنيت، ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار احتكار الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين، وهي نفس المشكلة التي يعاني منها العالم العربي، نتيجة انخفاض المتوسط العربي في هذين المؤشرين عن المتوسط العالمي، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى دخول شركة أوراسكوم المصرية، والوطنية للاتصالات الكويتية، مما انعكس إيجابًا في تحسن مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، كما أدت المنافسة إلى انخفاض التكلفة، وتحسين مستوى الخدمات.

4-2 النقل والمواصلات: أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، مما أدى إلى تحقيق انجازات مهمة تتمثل في[1]:

* يقدر عدد المطارات في الجزائر بـــ35 مطار، 13 منها يستجيب للمعايير الدولية، أهمها مطار الجزائر الدولي الذي يتوفر على طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويًا، وهو مجهز بأحدث التقنيات.

* تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحري رئيسي، تتوزع على الشريط الساحلي المقدر طوله بـــ1200 كلم، منها 9 موانئ متعددة، وأربعة متخصصة في المحروقات، وأهمها ميناء الجزائر العاصمة الذي يستقبل حوالي 30% من واردات الجزائر.

* تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 4500 كلم، وتتوفر على أزيد من 200 محطة.

* تتوفر الجزائر على شبكة طرقات طولها 104000 كلم، وستتدعم أكثر بإنشاء الطريق السيار (شرق-غرب) الذي يمتد على مسافة تقدر بـــ2000 كلم، كلفته 11 مليار دولار، والذي ستنتهي أشغاله في عام 2012.

وبالرغم من النتائج السابقة الذكر، نتيجة الجهود التي أولتها السلطات لتطوير البينية التحتية، خاصة برنامج دعم النمو الاقتصادي، فإننا نلاحظ:

- تقدر نسبة الطرق الرئيسية من إجمالي الطرق في الجزائر بـــ26%، بينما تقدر هذه النسبة في مصر وسوريا بـــ54، و73% على الترتيب[2]، مما يدل على أن أغلب الطرق في الجزائر ثانوية، لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار، بل وتكلف الخزينة العامة مبالغ ضخمة نتيجة ترميمها المتكرر، بالإضافة إلى وجود تباين في نوعية الطرقات بين مختلف المناطق الجغرافية.

---

(1) KPMG, Guide d'investissement en Algérie, Alger, Novembre 2006, p22.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص248.

– لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزًا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، وقد ساهمت العمليات الإرهابية لسنوات التسعينات بشكل كبير في تخريب العديد من نقاطها، مما يستلزم تجديد هياكلها وإصلاح خطوطها، إضافة إلى تحسين خدماتها من خلال رفع احتكار الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

– تكتسي المنافذ البحرية أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر، فطول ساحلها البحري المقدر بـــ1200 كلم أدى إلى أن 95% من التجارة الخارجية لها تتم عبر الموانئ، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه الهياكل لتوسيعها وتجديدها، إلا أن الإشكال يبقى مطروحًا على مستوى تسييرها، نتيجة تفشي الممارسات غير المشروعة من رشوة وبيروقراطية، وتعقيدات إدارية أضعفت فعالية هذا العامل المهم في تدعيم مناخ الاستثمار، فمثلاً، يقدر عدد الوثائق اللازمة لتصدير شحنة واحدة بـــ8، وهو ما يعني انتظار 21 يوم، وبالتالي تحمل تكلفة تصل إلى 1248 دولار، كما يقدر عدد الوثائق اللازمة لاستيراد شحنة واحدة بـــ9، وهو ما يعني انتظار 23 يوم، وبالتالي تحمل تكلفة تصل إلى 1428 دولار (أنظر الجدول رقم (44) السابق)، ولا شك أن ثقل الإجراءات السابقة، وضعف نوعية الخدمات المقدمة وارتفاع تكلفتها، يقف عائقًا أمام الوصول والنفاذ إلى مختلف الأسواق الدولية، وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد صدر عن **البنك الدولي** في عام 2007 مؤشر يقيس أداء الخدمات اللوجيستية (The Logistics performance index)، قام من خلاله بتصنيف 150 بلد استنادًا إلى عدة عوامل منها كفاءة وفعالية الإجراءات الجمركية، وكفاءة شركات النقل بالسكك الحديدية، ونوعية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ومدى إتمام عمليات الشحن في الأوقات المحددة، ومدى وجود أنشطة غير مشروعة كالمطالبة بتقديم رشوة مقابل الحصول على المعلومات ومختلف الخدمات...، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 140، بينما جاءت تونس والأردن في المرتبتين 60 و52 على الترتيب[1]، ولا شك أن ضعف موقع الجزائر في هذا المؤشر يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديًا مزدوجًا، نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الصادرات، وبالتالي انخفاض القدرة التصديرية لمختلف المشاريع الاستثمارية، مما يشكل قيدًا كبيرًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، وكذلك نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الواردات، وبالتالي تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات العملية الإنتاجية، فالمستثمر الأجنبي يحتاج إلى الإمدادات من مدخلات العملية الإنتاجية، وقد يلجأ إلى استيرادها من الخارج لعدم توفرها محليًا، أو لارتفاع تكلفتها، وبالتالي يصطدم بمختلف القيود والإجراءات المعقدة السابقة الذكر، مما يضطره إلى الانتظار وبالتالي تضييع الوقت، أو تحمل تكاليف إضافية باستخدام وسائل النقل الأخرى كالنقل الجوي مثلاً، وهو ما سينعكس سلبًا في انخفاض قدرته

---

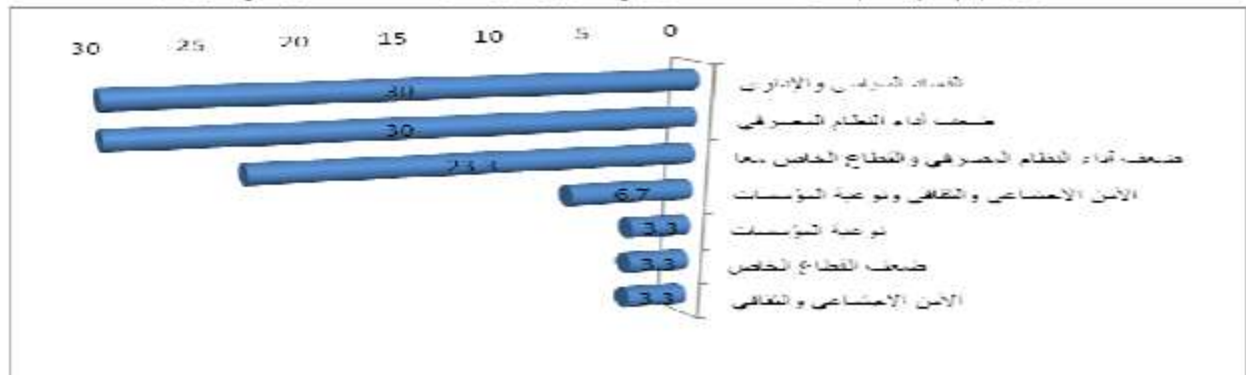
[1] للمزيد من التفصيل أنظر:
Jean francois Arvis, connecting to compete, trade logistics in the global economy, World bank, Washington, 2007.

على المنافسة في الأسواق العالمية. ولا شك أن تحمل المستثمرين الأجانب لهذه التكاليف الإضافية يقلل من فاعلية العديد من القرارات المتخذة على مستوى التجارة الخارجية في الجزائر سواءً تلك المتعلقة بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات، أو مختلف الإعفاءات الجمركية الممنوحة على التجهيزات الإنتاجية المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية.

ويُطرح مشكل ضعف الهياكل القاعدية بحدة على مستوى المناطق الصناعية، والتي تقدر بـــ66 منطقة، تشغل مساحة إجمالية قدرها 12800 هكتار، تتميز بضعف تأهيل بنيتها التحتية(الطرق، والكهرباء والاتصالات، والماء)، نتيجة عدم توفر السلطات المحلية على مخصصات الميزانية اللازمة لتهيئتها، إضافة إلى صعوبة الحصول على العقار فيها، وغياب ربطها بالجامعات والمختبرات العلمية[1]، وهو ما يحول دون تحويلها إلى قطب مستقطب للاستثمارات المنتجة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ويقف عائقًا أمام الاستفادة من مختلف الخبرات الموجودة لتطوير القدرات الإنتاجية للشركات التي تنشط على مستواها، وتؤكد على أن السياسة التعليمية في الجزائر لم تعتمد في أولوياتها على عامل التدريب لتطوير القدرات الفنية لطلبة الجامعات والمعاهد للوصول إلى عمالة مدربة وماهرة تلبي احتياجات سوق العمل، خصوصًا شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية، لتساهم بفعالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة واستيعابها وتوطينها.

إن مختلف الحقائق السابقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتشريعية والتنظيمية، تؤكدها مختلف المؤشرات والدراسات الميدانية التي بحوزتنا، فوفقًا لدراسة ميدانية أنجزت على عدد من الشركات الأجنبية ذات الأحجام المختلفة، والمستثمرة في الجزائر في مختلف المجالات، تأكد من خلالها بأن الفساد السياسي والإداري، وضعف أداء النظام المصرفي من أهم الصعوبات المعيقة للاستثمار بنسبة 30% لكل منهما، وحوالي 24% من العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار تعود إلى ضعف النظام المصرفي وضعف أداء القطاع الخاص معًا، إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات بنسبة 6.7%، كما يتضح من الشكل رقم (38).

الشكل رقم (38): أهم معوقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: زايري بلقاسم وصديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

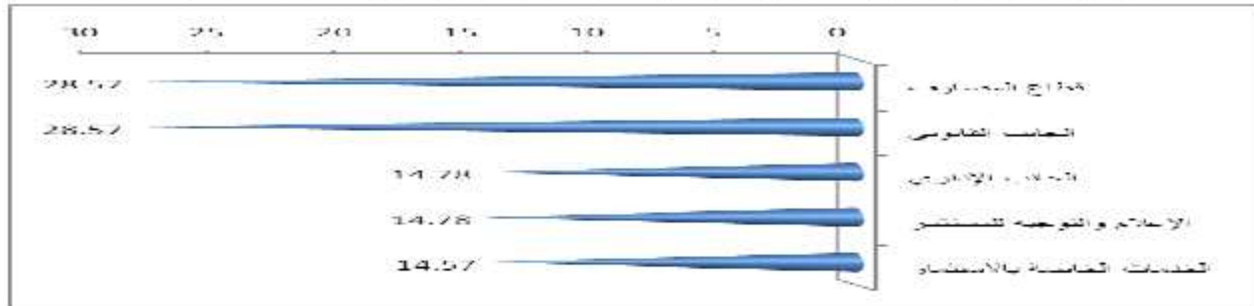
---

(1) KPMG, Guide d`investissement en Algérie, Op cit, p55.

وفي نظر هذه الشركات (كما يتضح من الشكل رقم (39)) فإن جهود تحسين مناخ الاستثمار يجب أن تنصب على تحسين أداء القطاع المصرفي بنسبة 28.57%، لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بتكاليف منخفضة وبشروط ميسرة، والجانب القانوني بنسبة 28,57%، من خلال تطبيق الالتزامات المختلفة المنصوص عليها في القوانين المحلية، والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع دول أجنبية وهيئات دولية، ولن يتم ذلك إلا بمحاربة الفساد، وتفعيل أداء السلطة القضائية، وفي هذا الإطار يجب إنشاء دوائر قضائية مختصة في البت في مختلف قضايا الاستثمار لتسهيل تنفيذ العقود وحل النزاعات المختلفة، كما يجب أن تشمل الجانب الإداري بنسبة 14.78%، بتحرير المستثمرين من تعقيد الإجراءات الإدارية، عن طريق تطوير الإدارة الجزائرية برفع كفاءة العاملين على مستواها، وتشديد العقوبات لتجنب مختلف الممارسات غير المشروعة من رشوة وبيروقراطية، إضافة إلى الخدمات المتعلقة بالاستثمار بنسبة 14,57%، وفي هذا الإطار يجب العمل على رفع كفاءة البنية التحتية، إلى جانب العناية بإعلام وتوجيه المستثمر بنسبة 14,78%، من خلال توفير المعلومات المختلفة عن السوق المحلية، مع الالتزام بتخفيض تكاليفها وزيادة دقتها، وهذه إشارة واضحة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم تؤد الدور المنوط بها للتكفل بمشاكل المستثمرين بفعل نقص التأطير، وعدم أداء وكالات الترويج والتوجيه الوطنية لدورها، وفي هذا الإطار، فالجزائر لا زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات فعلية عن مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة الزراعة، والصناعة، والسياحة، وهو ما يقف عائقًا أمام إتباع سياسة استهداف المستثمرين الأجانب، أي التركيز على الاستثمارات التي تتوافق مع المتطلبات الاقتصادية والتنموية بناءً على الفرص الموجودة، سواءً في القطاع الزراعي لتخفيض تكلفة الواردات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو في المجالات عالية التقنية لتطوير القاعدة الصناعية واستيراد التكنولوجيا، أو لتفعيل أداء قطاع السياحة والذي لا يزال يلعب دوراً هامشيًا في الاقتصاد الوطني بالرغم من تحسن الحالة الأمنية، خاصة في ظل ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية هائلة*، ولا شك أن غياب هذه الإستراتيجية في ظل مكامن الضعف الواضحة في مناخ الاستثمار أبقى على استمرار قطاع النفط في لعب الدور الهام في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، مما لا يسمح بتخفيف ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، خاصةً في ظل ضعف استجابة سياسات ومخططات التنمية لذلك.

* يقوم المجلس الاقتصادي للتنمية في سنغافورة باستهداف المستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وتركز جهود ترويج الاستثمار في الكيان الصهيوني على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وقامت هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتل صناعي لجذب الاستثمار الموجه نحو التصدير، أنظر: "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص7.

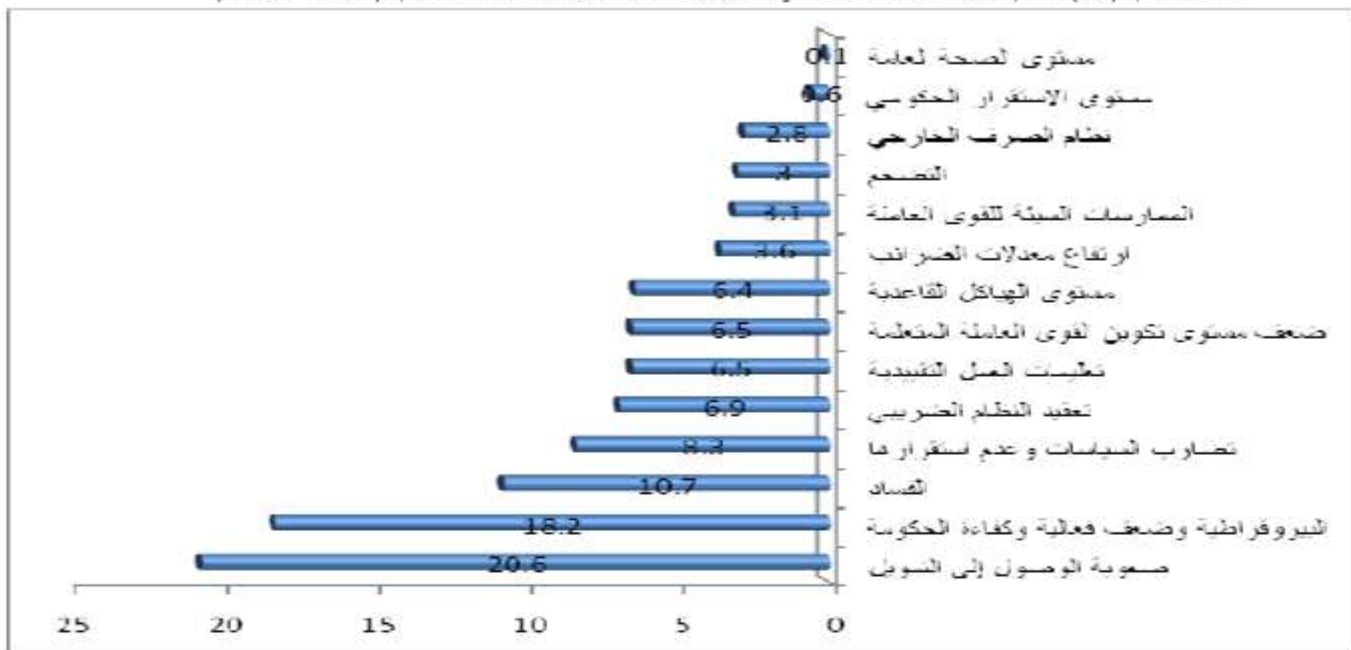
الشكل رقم (39): تركيز جهود تحسين مناخ الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: زايري بلقاسم وصديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

كما أكد تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لعام (2008-2009)، على أن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أول معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 20,6%، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف أداء النظام المالي الجزائري، يليه البيروقراطية وضعف فعالية وأداء الحكومة بنسبة 18,2% في إشارة واضحة إلى تفشي التعقيدات والعقبات الإدارية والروتين الخانق في مختلف الأجهزة والمصالح الحكومية التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وثالث معيق للاستثمار هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 10,7%، مما يدل على استمرار تغييب القوانين وتجاوز الهيئات، متبوعًا بتضارب السياسات وعدم استقرارها كرابع معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 8.3%، وهذا ما يعني أن المستثمرين الأجانب يعانون من تضارب القوانين والقرارات نتيجة غياب التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات وسرعة تغييرها، مما ينعكس سلبيًا في سيادة حالة الشك وعدم وضوح الرؤى المستقبلية، وهو ما يتناقض مع رغبات المستثمر الأجنبي في الاستقرار للأجل الطويل، إضافة إلى تعقيد النظام الضريبي، والمستوى المتواضع لتكوين اليد العاملة المتعلمة، وضعف مستوى الهياكل القاعدية، وارتفاع معدلات الضرائب، ومعوقات أخرى، والشكل رقم (40) يوضح ذلك.

الشكل رقم (40): أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2008-2009)



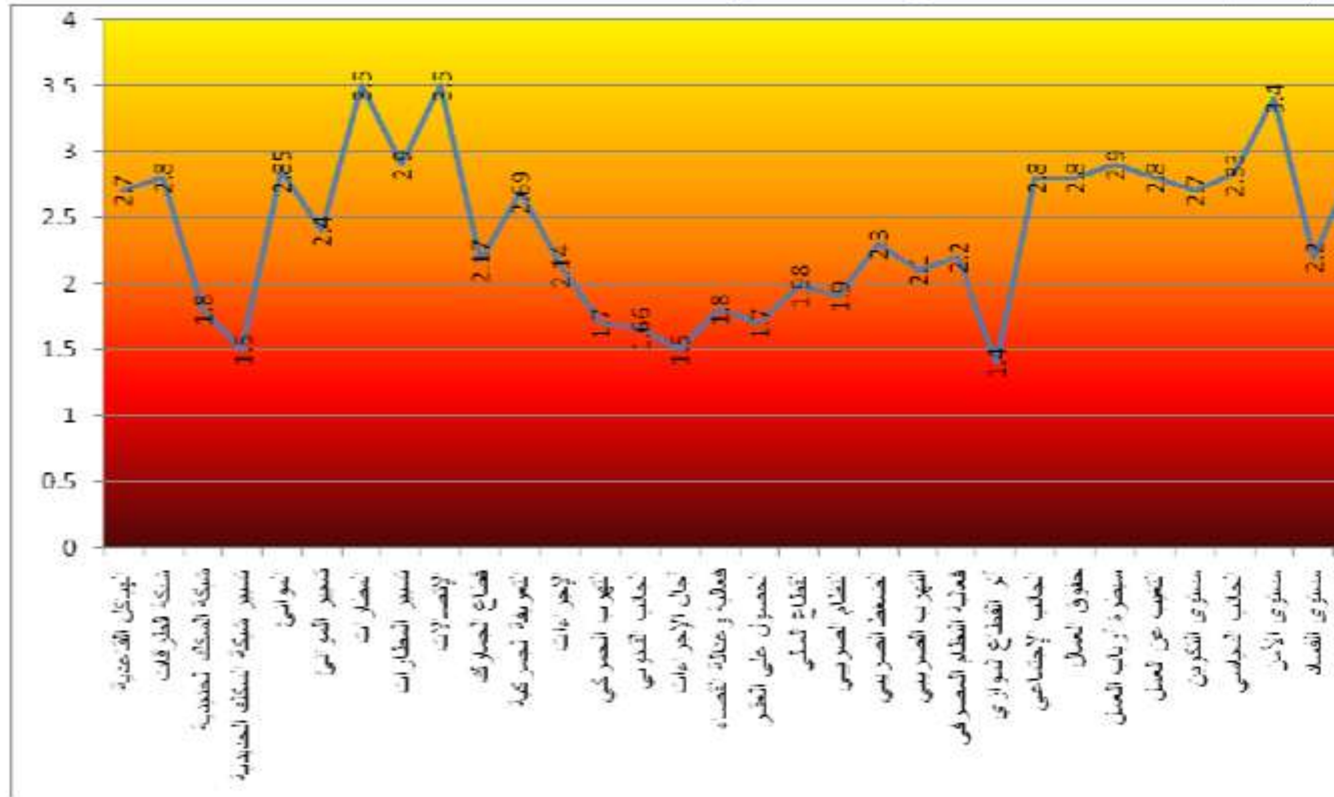
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: The global competitiveness report 2008-2009,Opcit, p86.

وتتأكد هذه الحقائق في بارومتر CIAN لعام 2007، إذ منح للجزائر تنقيط قُدر بـــ2,48 من 5، أي أن مناخ الاستثمار في الجزائر هو دون المستوى المتوسط في نظر الشركات الفرنسية، ويتضح من الشكل رقم (41) أن مستوى الهياكل القاعدية هو دون المستوى المتوسط (2.7 من5)، وقد اقتصر التحسن على شبكة الاتصالات والمطارات، مع تسجيل ضعف في تسيير المطارات، ويظهر الضعف جليًا في شبكة الطرقات، والسكك الحديدية وتسييرها، وفي الموانئ وتسييرها، ولا شك أن ضعف التسيير الواضح في الهياكل القاعدية يؤكد مرة أخرى مدى ثقل الإجراءات والروتين الخانق على مستوى الإدارة الجزائرية، أما قطاع الجمارك فهو كذلك دون المستوى المتوسط (2.17 من5)، نتيجة ارتفاع التهرب الجمركي واستمرار تعقيد الإجراءات، وهو ما يتطلب إيجاد هيكل إداري متطور وفعال ينسجم مع التحولات الاقتصادية للجزائر، لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في حركية النشاط الاقتصادي، باعتباره الوجهة الأمامية له، ليضمن تقديم خدمات أكثر فاعلية ونوعية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، أما الجانب القانوني فهو كذلك دون المستوى المتوسط (1.66 من5)، نتيجة طول آجال الإجراءات، وضعف فعالية وعدالة القضاء، وصعوبة الحصول على العقار، هذا العامل الأخير يبقى عنصراً مركزيًا في النقاش الدائر حول قضية إنعاش الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهو عامل معرقل للاستثمار بسبب ندرته وظروف تسييره، ولا تزال العديد من الولايات غير مستعدة لاستقبال مشاريع استثمارية نتيجة ندرة العقار، أو لتعدد عدد المتدخلين وحائزي العرض العقاري العمومي، فالسلطات المحلية لا تمتلك مخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية، فباستثناء تلك التابعة للدولة تبقى العديد من الأراضي ذات ملكية غير معروفة، وموزعة بدون شهادات ملكية للمستثمرين، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات بين المالكين الأصليين والسلطات المحلية، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار*، ويزداد تعقيد مناخ الاستثمار في القطاع المالي(1.98 من5) نتيجة تعقيد النظام الضريبي، وارتفاع الضرائب التي يتحملها المستثمر كنسبة من الأرباح، إضافة إلى التأثير السلبي للتهرب الضريبي، ولأداء القطاع المصرفي نتيجة المماطلة في منح القروض، وصعوبتها وبيروقراطيتها، ويبقى القطاع الموازي المعيق الأول للاستثمار في نظر الشركات الفرنسية في الجزائر ليؤكد بذلك ما تم ذكره سابقًا، في أن توسع القطاع الخاص ارتبط أساسًا بانتشار الأنشطة غير الرسمية، وهو ما يقف عائقًا أمام المنافسة، كما يتأكد تعقيد مناخ الاستثمار على مستوى الإدارة الجزائرية (1.725 من5) نتيجة ضعف فعاليتها وطول الآجال، كما يتضح أن تحسن مستوى الأمن لم يساهم في تحسين الأداء السياسي للجزائر بفعل ارتفاع مستويات الفساد وتواضع مستوى حماية المساهمين، وتستفيد الشركات الفرنسية من انخفاض تكاليف الإنتاج خاصة الطاقة والماء واليد العاملة، مع تسجيل تواضع الأداء الاجتماعي ومستوى التنمية المستدامة.

---

* أوضحت التحقيقات أن 20% من المؤسسات المستثمرة في الجزائر كانت تبحث عن مقرات إدارية، وكان الأجل المتوسط للانتظار نحو 42 شهر، كما أن 38% من المؤسسات كانت تبحث عن عقار، وكان الأجل المتوسط للانتظار نحو 60 شهر، أنظر: زايري بلقاسم وصديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص3.

4): تقييم الشركات الفرنسية لمناخ الاستثمار في الجزائر حسب باروماتر CIAN



Source: construit par nous a partir de: - Le MOCI , rapport 2008, les entreprises françaises et l Afrique, n1808, décembre 2007,
- www. LE MOCI . org. 1/ 2008.

يقيا، بناءً على نتائج الاستبيان الذي تجيب عنه مختلف الشركات الفرنسية المستثمرة في الدول الإفريقية، وتمنح لكل مؤشر قيمة ما بين "1" و"5"، وكلما كانت القيمة أكثر كلما اقتربت القيمة من "1"، أما إذا كانت القيمة أكبر من "3"، فإن ذلك يدل على تحسن مناخ الاستثمار، ويزداد هذا التحسن كلما اقتربت القيمة من "5".

كما يبرز الجدول رقم (45) تراجع ترتيب الجزائر في **مؤشر التنافسية الإجمالي**، من المرتبة 77 إلى المرتبة 99 خلال الفترة (2006–2009)، وتراجع قيمة التنقيط في هذا المؤشر من 7/3.9 إلى 7/3.7، وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار قد عرف تعقيدًا أكبر في الجزائر، وهي بعيدة عن ترتيب الجارتين تونس والمغرب، وجنوب إفريقيا.

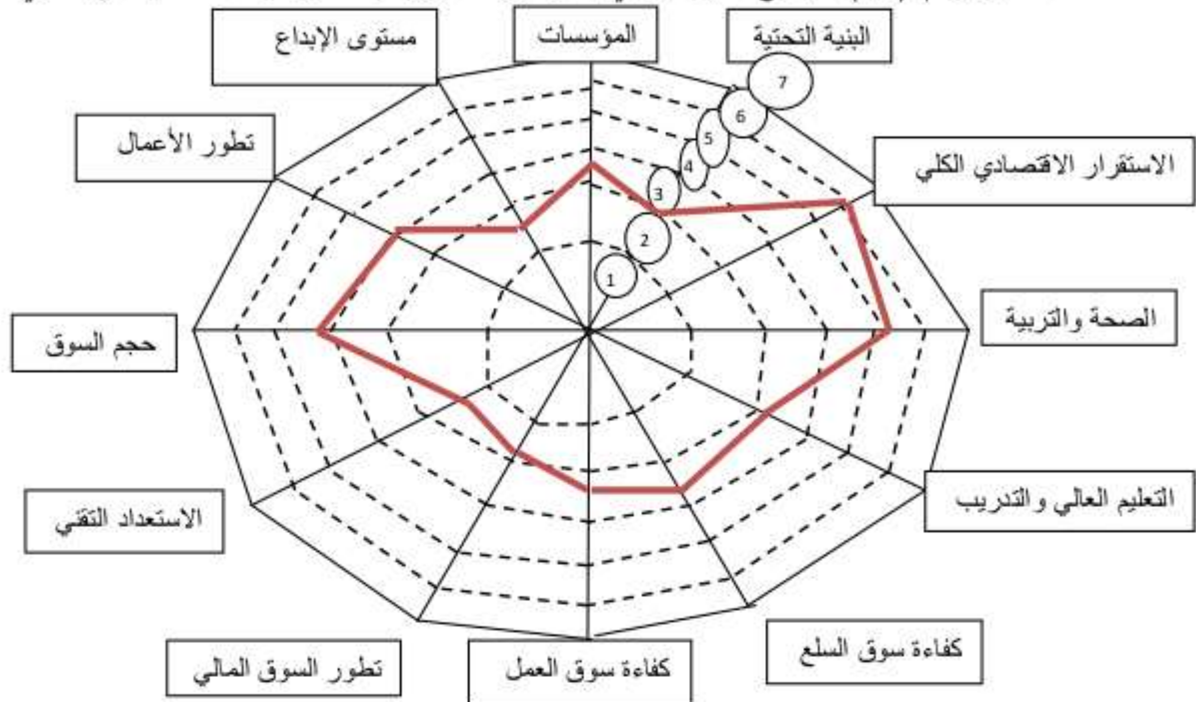
الجدول رقم (45): تطور تنقيط وترتيب الجزائر وبعض دول المقارنة في مؤشر التنافسية الإجمالي للفترة (2006–2009)

الدول	(2007–2006)		(2008–2007)		(2009–2008)	
التنقيط والترتيب	التنقيط (7–1)	الترتيب من بين 122 دولة	التنقيط (7–1)	الترتيب من بين 131 دولة	التنقيط (7–1)	الترتيب من بين 134 دولة
الجزائر	3.9	77	3.9	81	3.7	99
تونس	4.6	33	4.6	32	4.6	36
المغرب	4.1	65	4.1	64	4.1	73
جنوب إفريقيا	4.5	35	4.4	44	4.4	45

Source: The global competitiveness report 2008-2009,op cit, p86,248,302,328.

وبالتدقيق في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي، يتضح أداء الجزائر أكثر من خلال الشكل رقم (42).

الشكل رقم (42): موقع الجزائر في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: The global competitiveness report 2008-2009,op cit, p86.

من خلال الشكل رقم (42)، فإن الأداء الاقتصادي الكلي(تنقيط 7/6.1 وترتيب 134/5)، وإلى حد ما أداء قطاعي الصحة والتربية (تنقيط 7/5.3 وترتيب 134/76)، وحجم السوق (تنقيط 7/4.2 وترتيب 134/51) عوامل محفزة للاستثمار في الجزائر، في المقابل، فإن باقي المؤشرات تعتبر بمثابة

إشارة مسبقة لفشل المشاريع الاستثمارية، سواءً مؤشر الاستعداد التقني والتكنولوجي(تنقيط 2.5، وترتيب 114)، أو الإبداع (تنقيط 2.7، وترتيب113)، أو مستوى تطور السوق المالي(تنقيط 2.9 وترتيب 132)، أو كفاءة سوق العمل (تنقيط 3.3 وترتيب132)، أو المؤسسات (تنقيط 3.4، وترتيب 102)، أو كفاءة سوق السلع (تنقيط 3.5، وترتيب 124)، أو مستوى الهياكل القاعدية(تنقيط3.0 وترتيب 84)، أو التعليم العالي والتدريب(تنقيط 3.3 وترتيب 102)، أو تطور الأعمال (تنقيط 3.0 وترتيب 132)[1].

إن التمعن أكثر في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشرات الرئيسية السابقة الذكر، يبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من مواطن ضعف كثيرة، وقد فاق ترتيبها المائة من بين 134 دولة في أغلبها، ولا تتمتع بميزة تنافسية إلا في عشرة منها من بين 107 مؤشر فرعي*، وبهذا يتأكد أن أمام الجزائر المزيد من العمل لتحسين مناخها الاستثماري، والذي يمتاز بالعديد من المعوقات على كل المستويات التشريعية، والتنظيمية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، لإقناع المستثمرين الأجانب، والارتقاء إلى مصاف العديد من الدول النامية.

إن تحليل مستوى فعالية وملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى انخفاض مستوى المخاطر، يتضح أكثر بالتطرق إلى موقع الجزائر في الدليل المركب لقوة مناخ الاستثمار، والذي يوضحه الشكل رقم (43)، والذي يبرز وجود أربع مجموعات، الأولى تضم الدول التي حققت تطورات هامة في تحسين مناخها الاستثماري، مما انعكس إيجابًا في تقليل مستويات المخاطر فيها، وتعزيز موقعها عالميًا في استقطاب المستثمرين، بفعل امتلاكها لنسيج كبير من الشركات والمصارف والذي سهل القيام بالأعمال، إضافة إلى الحجم الكبير لأسواقها وورزنها الاقتصادي المهم عالميًا، فالناتج المحلي الإجمالي للصين، والهند، وكوريا الجنوبية مثلاً يقدر بـــ3250.8، و1098.9، و957.1 مليار دولار على الترتيب، ويصل في فرنسا إلى 1900 مليار دولار، هذا ما انعكس إيجابًا في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الوصول إلى مستويات معيشة مرتفعة، وحتى في الصين والهند، بالرغم من العدد الكبير لسكانهما فإنهما يملكان طبقة متوسطة بحدود 30 إلى 40 مليون عائلة، وهو إجمالي عدد العائلات في فرنسا مثلاً[2]، كل هذه الخصائص أعطت لهذه الدول وزنًا هامًا على صعيد العلاقات الاقتصادية والمبادلات الدولية. أما المجموعة الثانية فإنها تمتلك خصائص المجموعة الأولى لكن بدرجة أقل، وهي تتميز بديناميكية وفعالية مستمرة خصوصًا جمهورية التشيك، وبولونيا، وهنغاريا، والمكسيك، وماليزيا، وتايلندا، وتركيا، وجنوب إفريقيا، وتقل هذه الفعالية في تونس، والسعودية، والكيان الصهيوني، وكرواتيا، والشيلي، والفتنام، إلا أنها تبقى بمستويات مقبولة مقارنة

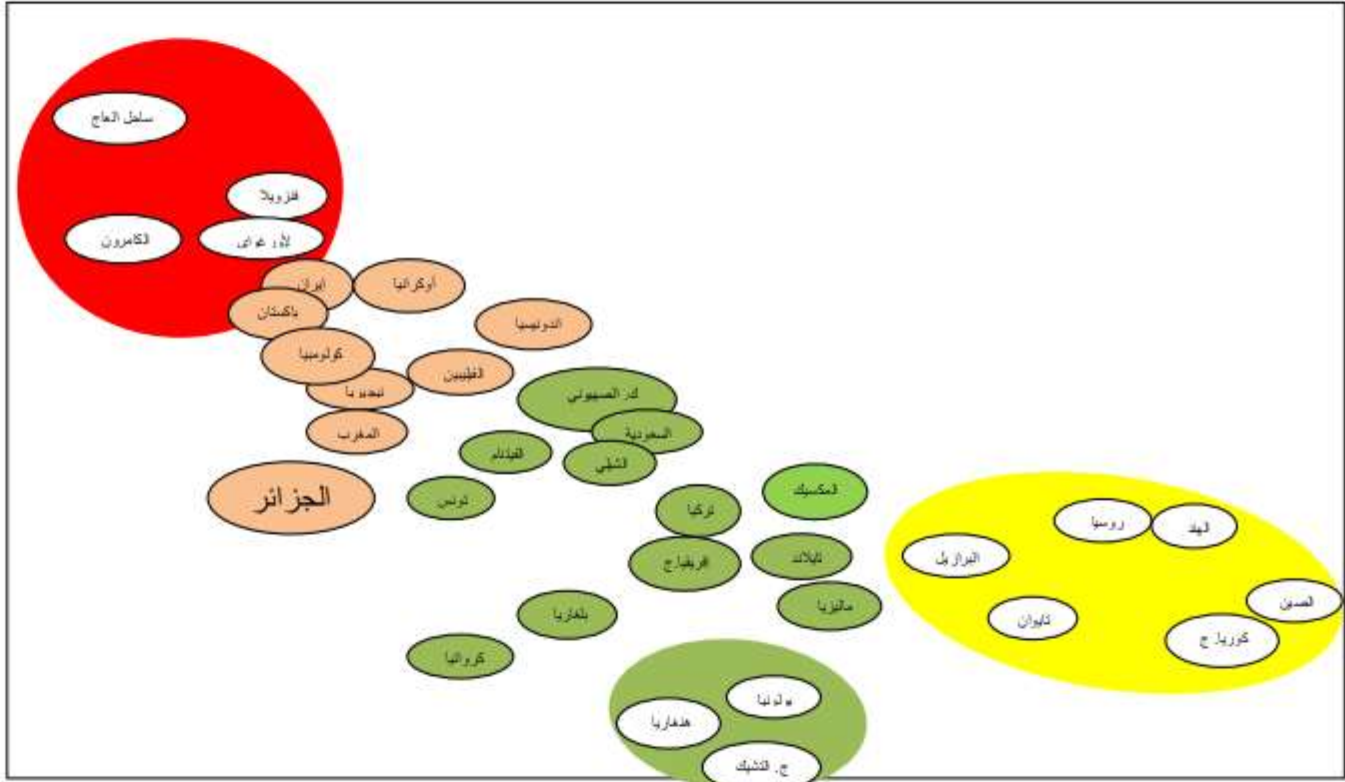
(1) The global competitiveness report 2008-2009,op cit, p86.

* للمزيد من التفصيل أنظر إلى الملحق رقم (5).

(2) Ibid, p134, 188, 208.

بدول المجموعة الثالثة، منها الجزائر، والتي بالرغم من ابتعادها عن المجموعة التي ينصح باجتناب الاستثمار فيها (المجموعة الرابعة)، إلا أن مناخها الاستثماري لازال يتميز بمواطن ضعف كثيرة، انعكست سلبًا في الإبقاء على مستويات مرتفعة من المخاطر والتهديدات.

الشكل رقم (43): موقع الجزائر وبعض الدول في الدليل المركب لقوة مناخ الاستثمار ومستوى المخاطر



Source: Le MOCI, risque pays 2008, P35.

تدل: المجموعة الأولى، المجموعة الثانية، المجموعة الثالثة، المجموعة الرابعة.

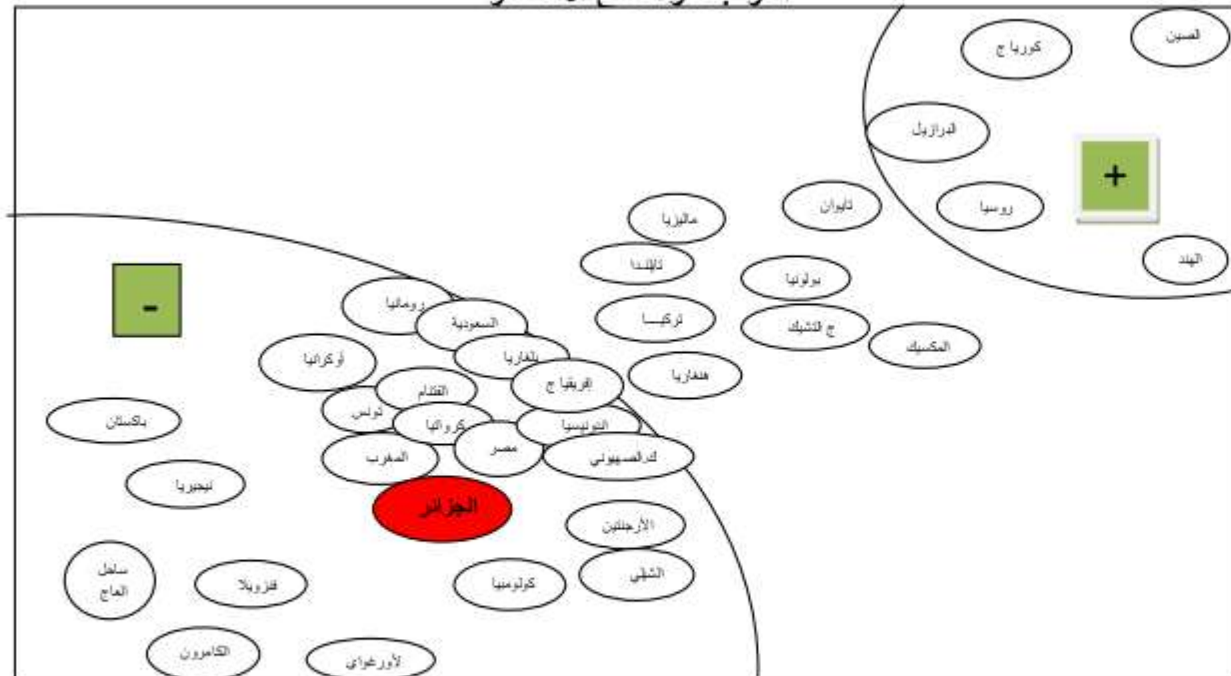
ثانيا: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يرتبط استشراف آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية وجدية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم إيجابياته الحالية (الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسن مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات، وشبكة الاتصالات، وانخفاض تكلفة اليد العاملة والطاقة، وحجم السوق)، والتقليل من السلبيات المختلفة (خصوصًا ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي...)، وهذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات، وتحويل مزايا الموقع النسبية للجزائر (الموقع الاستراتيجي الهام، إذ تتوسط دول المغرب العربي وتعتبر بوابة لإفريقيا، وهي قريبة من أوروبا، كما تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة نتيجة شساعة مساحتها وتنوع أقاليمها المناخية) إلى فرص استثمارية حقيقية، خصوصًا في مجالات الصيد البحري، والزراعة، والسياحة. وفي هذا الإطار، فقد عرفت هذه العملية تباطؤًا كبيرًا، فأغلب عراقيل وصعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها

بالرغم من أن السلطات قد باشرت الإصلاحات منذ أوائل التسعينات، بل وقد تدعمت بعض العراقيل أكثر، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات كما تأكد سابقًا، إذ فقدت الجزائر 22 مرتبة في مؤشر التنافسية الإجمالي بين عامي 2006 و2009، وفي المقابل فقد قطعت عدة دول نامية أشواطًا كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري، وقد تميزت بفعالية كبيرة ومستمرة في جلبها لاهتمامات المستثمرين الأجانب.

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة وبالتالي مدى إمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب وجلب اهتماماتهم، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بين كل الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار فإن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للمستثمرين، ذلك أن العديد من عراقيل مناخ الاستثمار كارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير، وتوقعات الدليل المركب لمناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى المتوسط، ويستحيل في نظر هذا المؤشر أن تلحق الجزائر بمستويات الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، والبرازيل، وروسيا، كما يصعب عليها أن تصل إلى المستويات التي ستبلغها ماليزيا، وتايوان، والمكسيك، وتركيا، بولونيا، وغيرها من الدول، كما يؤكد ذلك الشكل رقم (44).

الشكل رقم (44): مقارنة آفاق جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب في الأجل المتوسط وبعض الدول حسب الدليل المركب لقوة مناخ الاستثمار



Source: Le MOCI, risque pays 2008, Op cit, P34.

المبحث الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية

لاشك أن استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تظهر من حجم التدفقات الواردة إليها فقط، بل لابد من تحليل الآثار المختلفة لهذه التدفقات على مختلف الجوانب، فالعديد من الكتاب الاقتصاديين أبدوا تخوفًا وشكوكًا من إمكانية توظيف هذا العامل لخدمة الأغراض التنموية في الدول المضيفة، من استيراد التكنولوجيا، وزيادة التشغيل، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل وتقدير ايجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وسلبياتها، من خلال النقاط التالية:

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل

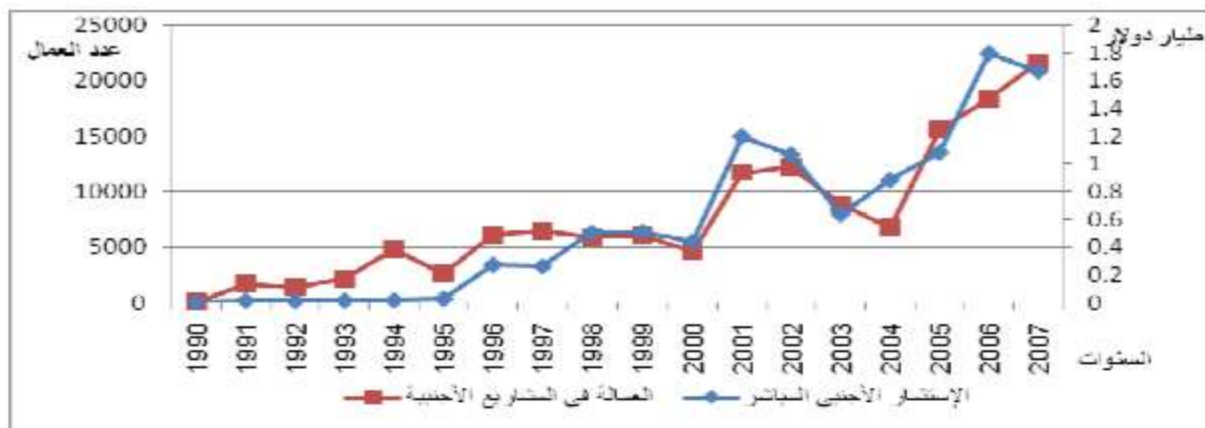
انعكست برامج التعديل الهيكلي سلبًا على مستوى التشغيل وأدت إلى تعميق أزمة البطالة في الجزائر نتيجة غلق العديد من مؤسسات القطاع العام، وتسريح عدد كبير من العمال، لذلك سعت السلطات إلى تقليص أزمة البطالة بمختلف الوسائل، والتي من بينها إشراك رأس المال الأجنبي عن طريق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويظهر جليًا من خلال الشكل رقم (45)، الارتباط الكبير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد مناصب العمل المستحدثة في المشاريع الأجنبية، فخلال الفترة (1990–1995)، وكنتيجة لاستمرار ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، لم يصل عدد المناصب المستحدثة في أحسن أحواله إلى 5000 منصب عمل في كل سنة، وخلال الفترة (1996–2000) فإن ارتفاع التدفقات الواردة إلى الجزائر لم يواكبها استحداث مناصب العمل بنفس المستوى، نتيجة تمركز أغلبها في قطاع المحروقات، والذي يتميز بانخفاض مستوى التشغيل[*]، وفي عامي 2001 و2002، فقد ارتفع عدد مناصب العمل المستحدثة إلى أكثر من 10000 منصب، نتيجة دخول شركة أوراسكوم المصرية للاتصالات، وبالرغم من الانخفاض الذي عرفته بين عامي 2003 و2004، فقد عاودت الارتفاع بدءً من عام 2005 كنتيجة لاستمرار تدفق الاستثمارات خارج قطاع المحروقات خصوصًا شركة الاتصالات الكويتية، والتي سعت على غرار (شركة أوراسكوم المصرية) إلى توسيع شبكتها لتشمل كل القطر الجزائري، فانعكس ذلك إيجابًا في استمرار خلق مناصب العمل. لذلك فحجم العمالة في المشاريع الأجنبية في الجزائر ارتبط أساسًا بحجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه القطاعي لها.

---

[*] تبقى مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في التشغيل محدودة، إذ تقدر في اندونيسيا، وماليزيا، والفتنام بـــ0.9، و0.5، و0.3% على الترتيب، أنظر: Cnuced, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, Opcit, P58.

الشكل رقم (45): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (1990-2007)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

مما سبق، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على مستوى التشغيل في الجزائر نتيجة استحداث مناصب العمل السابقة الذكر، وبقي لنا أن نقدر حجم هذا الأثر.

لتقدير مقدار هذا الأثر نستعمل أسلوب التحليل الإحصائي القياسي، باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط، التي تدرس العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع (y) والآخر مستقل(x)، والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$Y=f(x)$$

في حالة الجزائر، فإن المتغير التابع هو حجم العمالة في المشاريع الأجنبية (Efdi)، والمتغير المستقل هو الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi)، فتصبح المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$Efdi=f(fdi)$$

بعد المعالجة الإحصائية لبيانات المتغيرين السابقين الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4)، وباستخدام برنامج (EViews)، تحصلنا على نتائج تحليل الانحدار البسيط للمعادلة رقم (1) في الجدول رقم (46).

الجدول رقم (46): نتائج تحليل انحدار المعادلة رقم (1)

Dependent Variable: LEFDI				
Variable	Cofficient	Std. Erreur	t-Statistic	Prob
C	9.255907	0.130287	71.04240	0.0000
FDI	0.372137	0.054574	6.818992	0.0000
R- squared= 0.756092, Durbin- Watson stat= 2.105357 F=46.49865, P(F)=0.000006				

Estimation Equation:
=====================
LEFDI = C(1)*LFDI + C
Substituted Coefficients:
=====================
LEFDI = 0.37*LFDI + 9.25……(1)

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (46)، أن قيمة F كانت معنوية، حيث قيمة P(F)=0.00، وهذا يعني أن النموذج معنوي عند مستوى 5%، أي بدرجة ثقة 95%، بالإضافة لذلك فإن كل المعلمات (Cofficients) المقدرة تمتاز بمعنوية إحصائية جيدة وذلك بمقارنة كل من Prob و t-Statistic، كما أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي بناءً على قيمة Durbin- Watson.

يظهر من المعادلة رقم (1) أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم العمالة في المشاريع الأجنبية موجبة ومتوافقة مع التحليل الوصفي السابق (الشكل رقم (45))، وتدل على أن حدوث زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مناصب العمل المستحدثة بـــ0.37 وحدة.

إن قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي المباشر (0.37) ضعيفة، وتدل على ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في خلق مناصب العمل على مستوى المشاريع الأجنبية، وبالتالي على ضعف مساهمته في تقليل أزمة البطالة.

ويتأكد هذا الضعف من خلال قياس أثر المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)) على المتغير التابع (نسبة العمالة في المشاريع الأجنبية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد (E))، وبعد المعالجة الإحصائية لبيانات هذين المتغيرين والواردة في الملحق الإحصائي رقم (4)، تحصلنا على نتائج الانحدار في الجدول رقم (47).

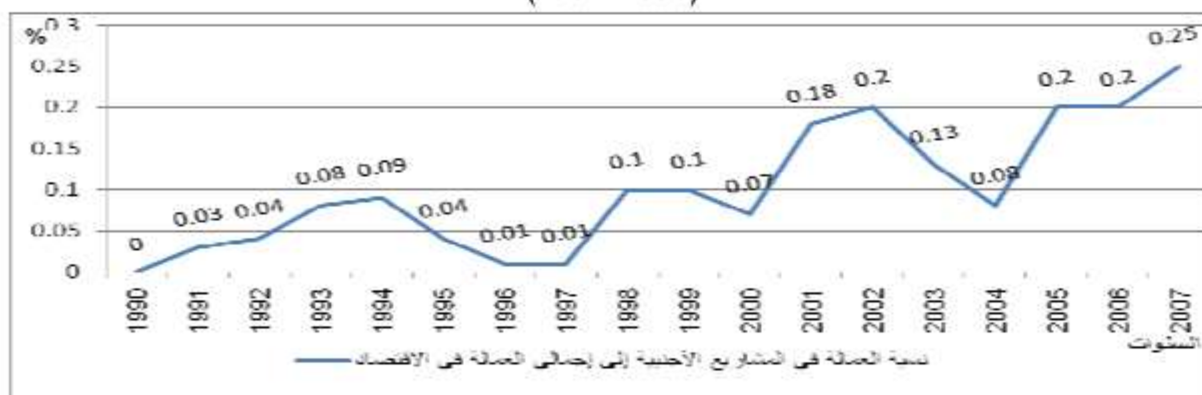
الجدول رقم (47): نتائج تحليل انحدار المعادلة رقم (2)

Dependent Variable: E				
Variable	Cofficient	Std. erreur	t-Statistic	Prob
C	0.033638	0.012452	2.701428	0.0157
FDI	0.116166	0.015412	7.537245	0.0000
R- squared= 0.780250		Durbin- Watson stat= 1.903698		F=56.81007 P(F)=0.000001

Estimation Equation:
=====================
E = C(1) + C(2)*FDI
Substituted Coefficients:
=====================
E = 0.03 + 0.11*FDI………(2)

وتدل قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل FDI في المعادلة السابقة (2) على أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة في المشاريع الأجنبية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد الجزائري بـــ0.11 وحدة، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل أزمة البطالة في الجزائر، ويتضح ذلك جليًا من الشكل رقم (46) الذي يبين أن نسبة العمالة في المشاريع الأجنبية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد تميزت بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، ولم تتجاوز في أحسن أحوالها 0.25%.

الشكل رقم (46): تطور نسبة العمالة في المشاريع الأجنبية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد خلال الفترة (2007-1990)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4)

إن ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل في الجزائر مرده إلى:

- ضعف مناخ الاستثمار والذي انعكس سلبًا في ضعف حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتمركز أغلبها في قطاع المحروقات.
- طبيعة سوق العمل في الجزائر، والذي يتميز بهجرة الأدمغة، وضعف مستوى الإنتاجية، وقلة الاعتماد على طرق التسيير العالية المستوى[1]، وكل هذا لا يسمح بإشراك العامل الجزائري في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا كانت ذات مستوى تكنولوجي مرتفع.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبًا على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، عندما يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى خروج الشركات الوطنية من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة، وقيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح إلى الخارج، كل ذلك يحد من جهود التنمية في الدول المضيفة، في حين قد تنعكس التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابًا على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، فالمزايا التي تمتلكها الشركات الأجنبية(التكنولوجيا المتطورة، القدرات التمويلية، تقنيات الإدارة والتسيير المتطورة ...) تسمح لها باستغلال فرص الاستثمار المتوفرة في

(1) أنظر الملحق الإحصائي رقم (5).

الدول المضيفة بصفة أفضل من الشركات الوطنية التي تفتقر إلى المزايا السابقة الذكر، مما ينعكس إيجابا في تنشيط القدرات الإنتاجية وزيادة ديناميكيتها، الأمر ينعكس إيجابًا في تعزيز النمو الاقتصادي.

ولتقدير حجم وطبيعة الأثر الذي مارسته الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر على النمو الاقتصادي نستعمل أسلوب التحليل الإحصائي القياسي، وبناءً على العديد من الدراسات التي تناولت هذا الأثر في الدول النامية[1]، فقد اعتمدنا على الصيغة التالية:

$$RGDP=F(FDI, S , EM)$$

حيث:

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و FDI : الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و S : رأس المال المحلي، و EM : إجمالي العمالة في الاقتصاد.

اعتمادًا على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4)، وباستخدام برنامج (EViews)، تم تطبيق عدد لا بأس به من نماذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة في حالة الجزائر، وقد توصلنا إلى ضرورة اعتماد النموذج اللوغاريتمي للتعبير عن تلك العلاقة، فكانت نتائج الانحدار المتعدد ممثلة في الجدول رقم (48).

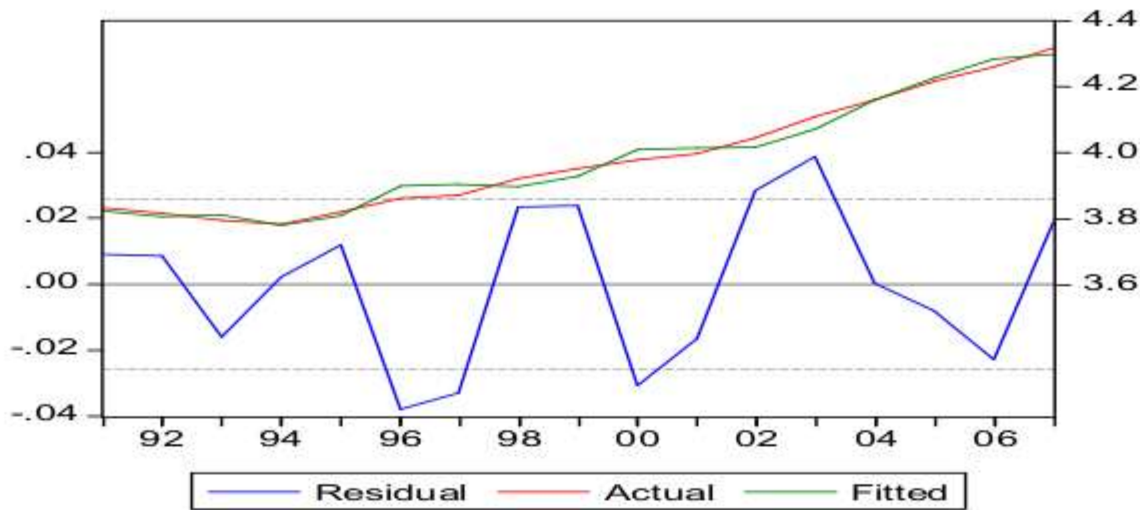
الجدول رقم (48): نتائج تحليل انحدار دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Dependent Variable: Lrgdp				
Variable	Cofficient	Std. Erreur	t-Statistic	Prob
C	2.473610	0.400936	6.169584	0.0000
LFDI	0.014947	0.006854	2.180792	0.0482
LEM	0.230601	0.104304	2.210856	0.0456
LS	0.171362	0.024857	6.894013	0.0000
R-squared=0.981911	Durbin-Watson stat=1.793169		F=235.2237 P(F)=0.000000	

Estimation Equation:
=====================
LRGDP = C(1) + C(2)*LFDI + C(3)*LEM + C(4)*LS
Substituted Coefficients:
=====================
LRGDP = 2.473 + 0.014*LFDI + 0.230*LEM + 0.171*LS

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: عدنان غانم ولبنى المسيبلي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في اليمن"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، 2003، ص170-172.

الشكل رقم (47): بواقي انحدار معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

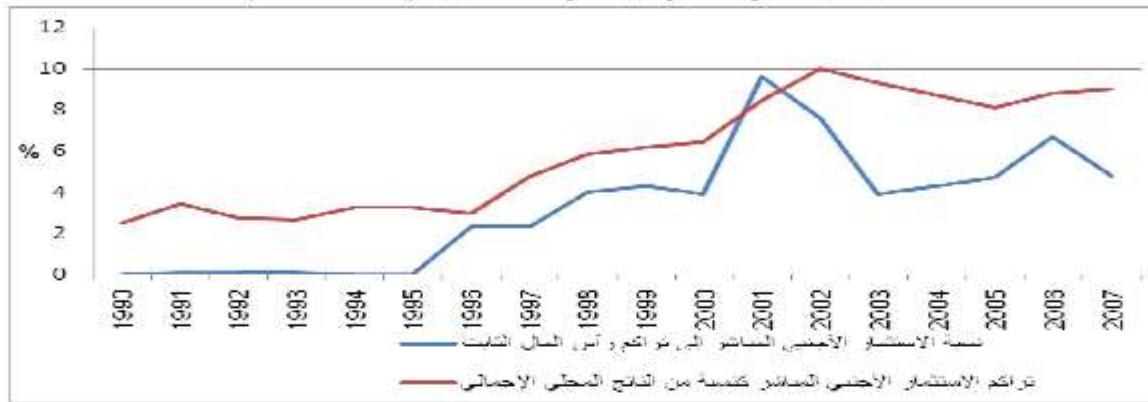


يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (48)، أن قيمة F كانت معنوية، حيث قيمة P(F)=0.00، وهذا يعني أن النموذج معنوي عند مستوى 5%، أي بدرجة ثقة 95%، بالإضافة لذلك فإن كل المعلمات (Cofficients) المقدرة تمتاز بمعنوية إحصائية جيدة وذلك بمقارنة كل من Prob و t-Statistic، كما أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي بناءً على قيمة Durbin- Watson.

من خلال نتائج تحليل الانحدار السابق فإن كل المتغيرات المستقلة تمارس تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(المتغير التابع)، لكن بدرجات متفاوتة، فزيادة العمالة في الاقتصاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بــ0.23 وحدة، كما أن زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بــ0.17 وحدة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بــ0.01 وحدة.

وبالرغم من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا أنه ضعيف، لضعف قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي المباشر (0.01)، نتيجة تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، هذه الأخيرة كانت مساهمتها في تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية ضعيفة، ويظهر ذلك جليًا من خلال ضعف نسبة مساهمتها في تراكم رأس المال المحلي، وضعف تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذين المؤشرين لم يتجاوزا في أحسن الأحوال نسبة 10%، والشكل رقم (48) يدل على ذلك.

الشكل رقم (48): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تراكم رأس المال الثابت، وتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990–2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (4).

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

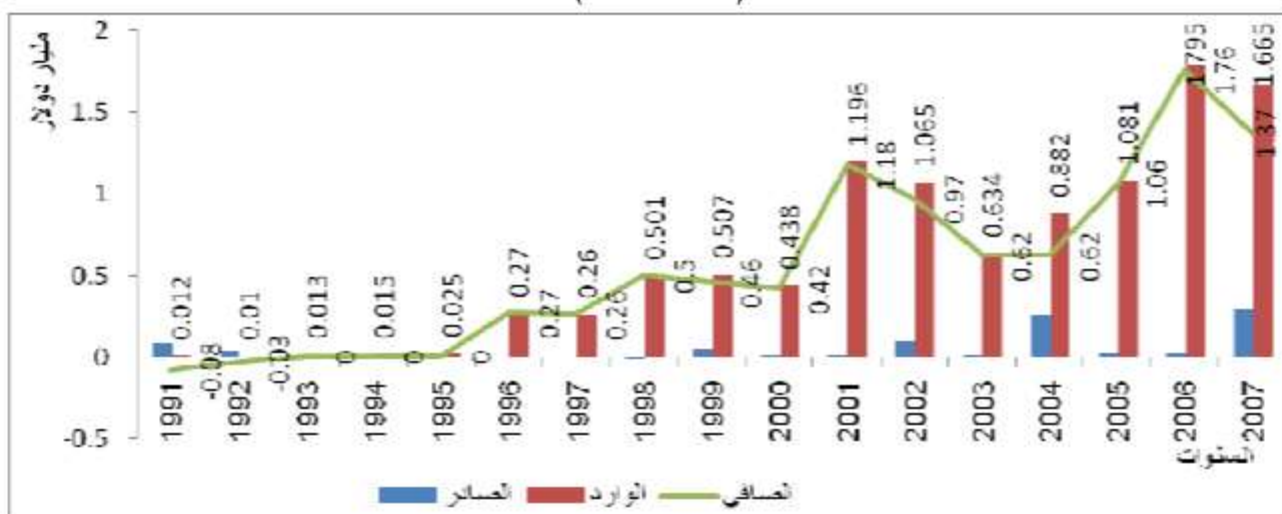
من بين الآثار المهمة التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر تلك المتعلقة بميزان المدفوعات، باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ولتحليل هذه الآثار على مستوى الجزائر، لابد من تحليلها من كل الجوانب بدراسة شاملة لأثره على كل مكوناته.

1- آثاره على حساب رأس المال

صحيح أن تأثير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال تتوقف إلى حد كبير على قدرة الدول المضيفة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الواردة) وتعظيمها من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحسينه باستمرار للإبقاء على تدفقاته موجبة ومتزايدة. لكن كذلك يتوقف هذا الأثر في حجمه وطبيعته على مقدار التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المضيفة إلى العالم الخارجي، والفرق بين التدفقات الواردة والصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي تحدد مقدار وطبيعة أثر هذه الظاهرة على حساب رأس المال، وتعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر الصافي.

على مستوى الجزائر، وكما يظهر جليًا من الشكل رقم (49)، فقد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبًا على حساب رأس المال بمقدار (–0.08) و (–0.03) في عامي 1991 و1992 على الترتيب، نتيجة ارتفاع التدفقات الصادرة من الجزائر عن التدفقات الواردة إليها، وخلال الفترة (1993–1995) فقد كان التأثير منعدمًا لتساوي التدفقات الصادرة مع الواردة، وخلال الفترة (1996–2007)، فقد ارتبط أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال في حجمه وطبيعته أساسًا بالتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء سنتي 2004 و2007 والتي ارتفعت فيها التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم الخارجي إلى 0.258 و0.290 مليار دولار على الترتيب.

الشكل رقم (49): تطور التدفقات الواردة والصادرة والصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2007-1991)

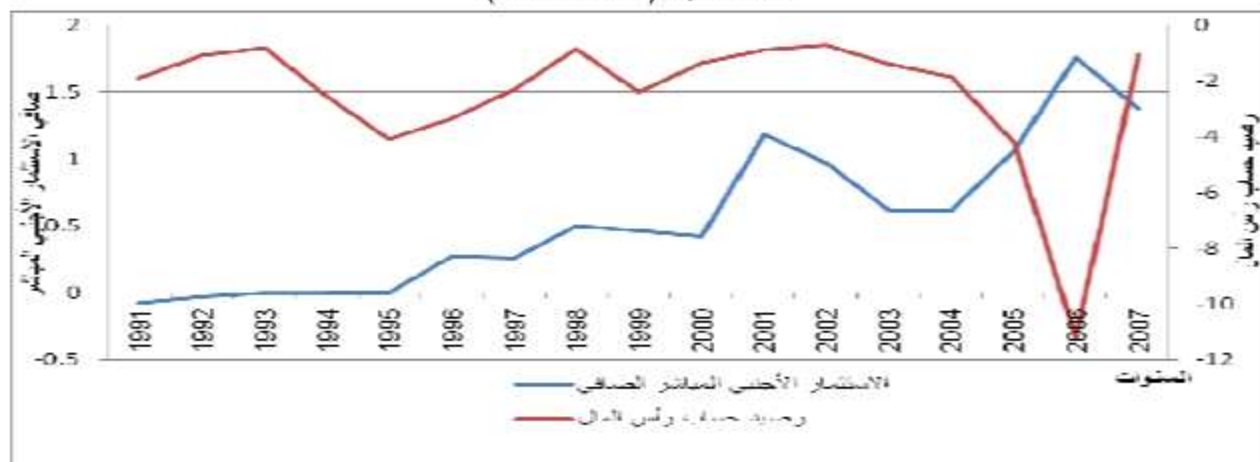


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (4).

إن مقارنة إجمالي حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2007-1991) والمقدرة بـــ 10.369 مليار دولار بحجم التدفقات الصادرة لنفس الفترة والمقدرة بـــ 0.989 مليار دولار يدل على أن كل دولار صادر من الجزائر كاستثمار مباشر يقابله 10.48 دولار وارد إليها كاستثمار مباشر.

وبهذا يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورًا إيجابيًا في تدعيم رصيد حساب رأس المال، وهذا بالرغم من تواضع حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نتيجة ضعف موقع الجزائر كمُصدِر لهذه الظاهرة، لكن حجم هذا التأثير يبدوا ضعيفًا وهامشيًا، كما يظهر ذلك جليًا من الشكل رقم (50).

الشكل رقم (50): تطور رصيد حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بالمليار دولار في الجزائر خلال الفترة (2007-1991)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque d'Algérie, Bulletin statistique, hors série, 2006, p72.

-Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2008, p69.

يتضح جليًا من الشكل رقم (50) أن حساب رأس المال اتسم بالعجز خلال الفترة (1991–2007) نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية وأعباء خدمتها، مما انعكس سلبًا في استنزاف الموارد المحلية، وإعاقة بناء التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري، وازدادت حدة هذا العجز في عام 2006 نتيجة التسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر، مما انعكس إيجابًا في تحسن رصيد حساب رأس المال في عام 2007، وبالتالي بداية تخلص الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الخارجية التي لازمته لمدة طويلة، كما يتضح من الجدول رقم (49).

الجدول رقم (49): تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين بالمليار دولار للفترة (1990–2007)

السنة	90	94	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
المديونية الخارجية	23.4	29.5	33.7	31.2	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.612	5.606
خدمة المديونية	8.89	4.53	4.32	4.46	5.18	5.1	4.79	4.8	4.05	4.31	5.34	5.55	13.83	1.51

المصدر: الملحق الإحصائي رقم (4).

ويتضح من الجدول رقم (49) أن خدمة المديونية كانت مرتفعة في عام 1990، ثم انخفضت بدءً من عام 1994 نتيجة اتفاق إعادة الجدولة الذي أجل تسديد نسبة كبيرة من الديون الجزائرية، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن خدمة الدين بقيت مرتفعة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، لذلك كان تأثير هذا الأخير ضعيفاً في رصيد حساب رأس المال لتواضع التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2_ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري

يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الحساب الجاري من خلال:

2–1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري: تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مزايا الموقع النسبية التي تتمتع بها(احتياطات النفط والغاز)، نظرًا لمختلف العراقيل التي تعترض عملية الاستثمار في القطاعات الأخرى غير المحروقات، لذلك تركزت أغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على شكل مشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية للمحروقات (صوناطراك)، والشركات الأجنبية خصوصًا الأمريكية والأوروبية، هذا ما أدى إلى:

*في ظل ضعف جاذبية مختلف القطاعات الاقتصادية غير المحروقات للمستثمرين الأجانب، فقد أدى ذلك إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع هيكل الصادرات من جهة، وإلى دوره الهامشي في تمويل السوق المحلية بالسلع والخدمات المختلفة من جهة أخرى، والجدول رقم (51) يؤكد ذلك.

الجدول رقم (50): تطور مشتريات ومبيعات المستثمرين الأجانب في الجزائر وشمال إفريقيا للفترة (1996-حزيران 2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	حتى حزيران 2008
(1)	-	-	-	42	127	-	-	3	25	-	18	-	68
(2)	211	680	456	914	956	2916	598	4594	443	3404	6774	2378	16267
(3)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(4)	8	-	3	40	213	117	5	433	111	14127	5633	1680	4148

Source: -Unctad, world investment report 2008,0pcit, p272.
-Unctad, world investment report 2005,0pcit, p325.
-Unctad, world investment report 2004,0pcit, p412-416.

(1): تدل على قيمة مبيعات المستثمرين الأجانب في الجزائر، (2): تدل على قيمة مبيعات المستثمرين الأجانب في شمال إفريقيا، (3): تدل على قيمة مشتريات المستثمرين الأجانب من الجزائر، (4): تدل على قيمة مشتريات المستثمرين الأجانب من شمال إفريقيا.

ويتبين من الجدول رقم (50) أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تمويل السوق المحلية كان ضعيفًا، لضعف قيمة مبيعاته في السوق الجزائرية، إذ قدرت في أحسن أحوالها بـــ127 مليون دولار في عام 2000، ويتأكد هذا الضعف أكثر عند مقارنتها بمقدار مبيعات المستثمرين الأجانب في شمال إفريقيا في أسواقها المحلية، إذ تصل في حزيران من عام 2008 إلى نحو 16.26 مليار دولار، وفي ظل غياب اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مستلزمات إنتاجه على السوق المحلية، نتيجة عدم توفرها محلياً أو لارتفاع تكلفتها، في الوقت الذي يصل في شمال إفريقيا إلى نحو 4.1 مليار دولار في حزيران 2008، فإن كل هذا أدى إلى استمرار فاتورة الواردات في الارتفاع، لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات، ولتمويل مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأجنبية ولخطط التنمية المحلية، خاصة في ظل زيادة مداخيل الجزائر من صادرات المحروقات، ويظهر من الجدول رقم (51) أن الواردات ارتفعت من نحو 11.3 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 20.1 مليار دولار في عام 2006، نتيجة تضاعف فاتورة المواد المصنوعة والنصف المصنوعة، والسلع الاستهلاكية إضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية بمليار دولار.

الجدول رقم (51): تطور هيكل الواردات الجزائرية بالمليار دولار للفترة (2002-2006)

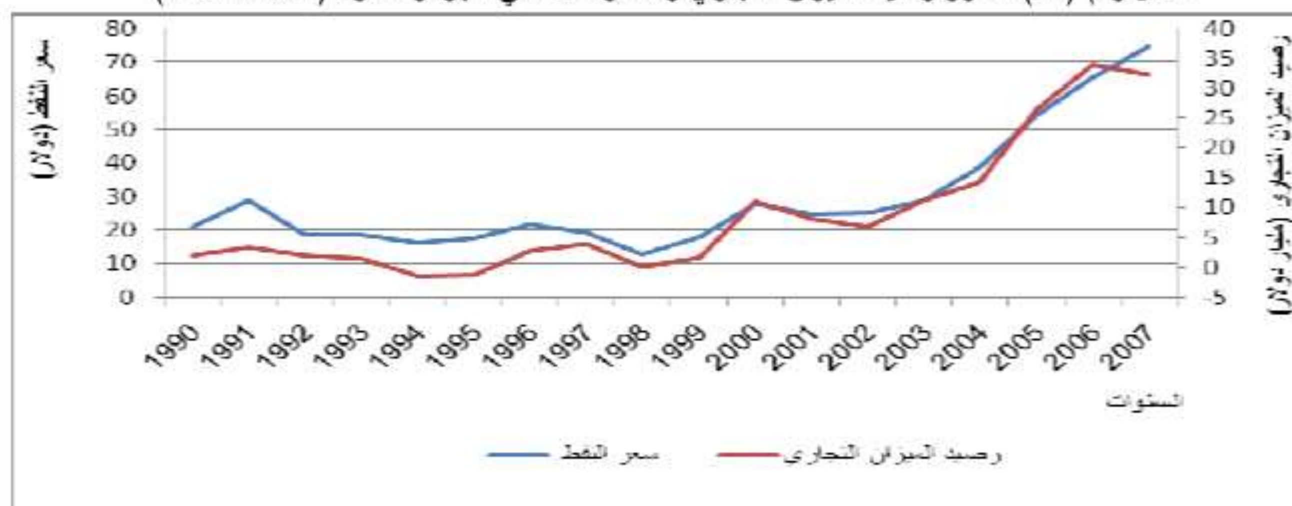
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات الكلية	11.31	12.60	17.14	19.14	20.16
الطاقة	0.132	0.041	0.158	0.199	0.230
المواد الغذائية	2.57	2.51	3.38	3.37	3.57
المواد نصف مصنعة	2.18	2.68	3.42	3.84	4.63
التجهيزات الصناعية	4.14	4.65	6.68	7.95	8.01
السلع الاستهلاكية	1.64	1.98	2.61	2.92	2.83
المواد الأولية	0.490	0.607	0.733	0.706	0.792
التجهيزات الفلاحية	0.139	0.121	0.157	0.150	0.090

Source: Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2007, p212.

* تعزيز موقع الجزائر العالمي في إنتاج وتصدير مصادر الطاقة، إذ تحتل المرتبة 18 عالميًا في مجال إنتاج النفط والمرتبة 12 في مجال تصديره، وتأتي في المرتبة الخامسة عالميًا في إنتاج الغاز الطبيعي، وفي المرتبة الثالثة في تصديره بعد روسيا وكندا[1].

وبهذا يظهر أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الميزان التجاري اقتصر أساسًا في زيادة طاقة إنتاج وتصدير الغاز والنفط، مع العلم أن هذا الأمر لا يمكن أن يمارس تأثيرًا إيجابيًا في تدعيم رصيد الميزان التجاري إلا إذا اقترن بزيادة أسعار الطاقة، وهذا ما عمق من ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار النفط كما يبين ذلك الشكل رقم (51).

الشكل رقم (51): تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (4).

(1) KPMG, Guide d'investissement en Algérie, opcit, p24.

وبهذا يظهر أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تدعيم الروابط الأمامية للاقتصاد الوطني اقتصرت أساسًا في زيادة الصادرات النفطية، مع تسجيل غياب تعزيزه للروابط الخلفية، نتيجة عدم استخدامه لمستلزمات الإنتاج المحلية.

ولا يغني الجزائر امتلاكها للثروات الطبيعية من ضرورة تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، باستغلال الحالة المالية الحالية، وبإشراك رأس المال الأجنبي في شكل مشاريع استثمارية مباشرة في قطاعات الزراعة والصناعة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وهذا من شأنه تقليص الاستيراد، وتنويع هيكل الصادرات.

2-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات والمداخيل: اتسم هذا الحساب بالعجز كنتيجة لعجز الاقتصاد الجزائري عن تقديم خدمات للخارج أي عدم قدرته على خلق صادرات خدماتية[1]، وهنا في ظل غياب البيانات لا يمكن الجزم بمصدر مختلف الخدمات التي تحصل عليها المستثمرون الأجانب (النقل، والتأمين، الخدمات المالية ...) إن كانت ذات مصدر داخلي أو خارجي.

لكن يتضح من الجدول رقم (52) أن تحويلات أرباح شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات (صوناطراك) إلى الخارج قد بلغت خلال الفترة (2002-2007) نحو 20.85 مليار دولار، في حين أن التدفقات الواردة خلال نفس الفترة لم تتجاوز 7.122 مليار دولار، وهذا ما يشكل استنزافًا للمدخرات المحلية، وتحويلاً عكسيًا لها مما يطرح حقيقةً إشكالية استفادة الجزائر من هذه التدفقات.

الجدول رقم (52): قيمة الأرباح المحولة لشركاء صوناطراك خلال الفترة (2002-2007)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الأرباح المحولة (مليار دولار)	1.6	2.2	3.12	4.74	5.29	3.9

Source: – Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2007, p210.
-Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2008, p69.

إن ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر لم ينعكس فقط في ضعف استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمركز أغلبها في قطاع المحروقات، بل أدى كذلك إلى تحويلات هامة للأرباح إلى الخارج فاقت قيمة هذه التدفقات، نتيجة مختلف العراقيل التي يتميز بها محيط الأعمال في الجزائر، والتي حالت دون إعادة استثمارها، وهذا ما انعكس سلبًا في ضعف تأثير التدفقات الواردة على رصيد حساب رأس المال من جهة، وفي التأثير السلبي لها على حساب الخدمات والمداخيل من جهة أخرى.

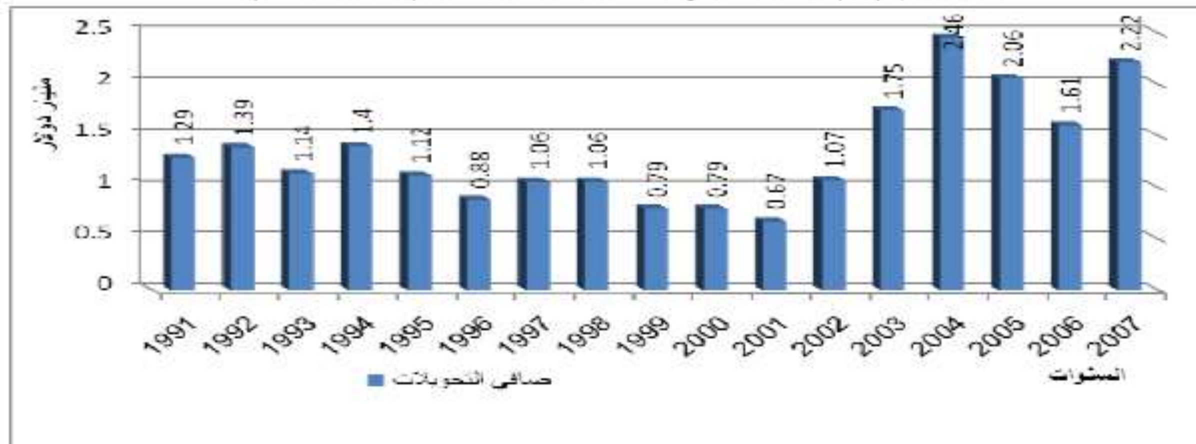
2-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب التحويلات: يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على حساب التحويلات من خلال نسبة أجور العمالة الأجنبية في هذه المشاريع المحولة إلى الخارج، وعلى مستوى الجزائر، فإن صافي التحويلات كانت موجبة كما يظهر من الشكل رقم (52)،

---

(1) أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص165.

وفي ظل غياب البيانات فإن ذلك لا يعني غياب تحويل المداخيل إلى الخارج، لكن مرد ذلك إلى الوزن الهام لتحويلات المهاجرين الجزائريين الموجودين في الخارج.

الشكل رقم (52): تطور صافي التحويلات خلال الفترة (1991-2007)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque d'Algérie, Bulletin statistique, hors série, 2006, p72.

-Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2008, p69.

من خلال ما سبق، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لا تمثل إضافة مهمة للاقتصاد الجزائري، لضعف مساهمتها في التشغيل، والنمو الاقتصادي، وتنويع الصادرات والتقليل من الواردات، إضافة إلى تأثيرها السلبي على حساب الخدمات والمداخيل بفعل تحويل الأرباح، و لا شك أن ذلك لا يعود فقط إلى سياسات المستثمرين الأجانب (الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة)، بل يعود إلى ضعف فعالية جهود تحسين مناخ الاستثمار، والتي حالت دون إعادة استثمار الأرباح، وإشراك العامل الجزائري في هذه المشاريع لضعف فعالية سوق العمل، وأعاقت استقطاب القطاعات الاقتصادية غير المحروقات لهذه التدفقات، وبالتالي أعاقت مساهمته في تدعيم وتنشيط القدرات الإنتاجية المحلية، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن طبيعة وحجم الآثار التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تخضع إلى حد كبير إلى سياسات هذه الأخيرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر في أربعة فصول، تعرض الفصل الأول لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وتطوراته، والنظريات المفسرة له، ودوره في تنمية الدول المضيفة، أما الفصل الثاني فقد بين العناصر التي يتكون منها مناخ الاستثمار، ومؤشرات تقييمه، وسياسات الشركة متعددة الجنسية في مواجهة مختلف المخاطر، وتناول الفصل الثالث تقييم جهود الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري، وانعكاسها على تطور التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الرابع فقد بين تطورات المناخ الاستثماري في الجزائر، وتحليل أثر التدفقات الواردة على مستوى التشغيل، وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

وانطلاقًا مما تم ذكره، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يؤكد اشتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مخزونه وتدفقاته الواردة والصادرة، وارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي العالميين، على أنه مصدر أساسي للتمويل الدولي، وقد ساهم في زيادة درجة الارتباط والاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي بتحرير حركة التجارة ورأس المال، وإقرار الخصخصة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- ليس من أولويات المستثمر الأجنبي خدمة الأغراض التنموية للدول المضيفة، لذلك لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً لتدعيم مسار التنمية في الدول المضيفة له، ما لم ترتق هذه الأخيرة بسياسات تحسين مناخها الاستثماري إلى المستوى الذي يزيد من قدراتها التفاوضية لإشراك العمالة المحلية، واستيراد التكنولوجيا، وإعادة استثمار الأرباح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- ترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخها الاستثماري، وهذا ما يبرر التفاوت المسجل بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الدول النامية نفسها في مستوى استقطابها له، فالمستثمر الأجنبي شديد الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية، والتنظيمية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون البعض الآخر، بل يجب أن تشملها جميعاً في إطار سياسة كلية تراعي المتطلبات التنموية للدول المضيفة نفسها، واهتمامات المستثمر الأجنبي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- لم تستفد المنطقة العربية من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض أقاليم العالم النامي كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، نتيجة ضعف ارتقاء سياسات تحسين مناخ الاستثمار في العديد من دولها إلى المستوى الذي يسمح بمعالجة مكامن الضعف الحقيقية فيه، وهذا لا ينفي بروز بعض منها، خصوصًا السعودية، والإمارات، ومصر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5- يشكل التكامل الاقتصادي العربي أحد النواحي الجوهرية والأساسية التي يجب أن تركز عليه الدول العربية في سياسات تحسين مناخها الاستثماري، ليس فقط لزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، بل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه سيزيد من حجم السوق، ويتوافق مع تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتخفيض التكاليف.

6- أكدت كل المؤشرات على أن الاستثمارات العربية البينية لا تمثل إضافة مهمة للاقتصاد العربي، لضعف حجمها مقارنة برأس المال العربي المهاجر، ومقارنة بمتطلبات التنمية العربية، وقد أعطت صورة واضحة عن واقع التكامل الاقتصادي العربي، وضعف مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ككل.

7- لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة، للأسباب التالية:

- استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية.

- ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر.

- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي، وضعف سيادة القانون، وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية، وضعف إشراك الكفاءات.

- ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية، والروتين والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

- انخفاض كفاءة الهياكل القاعدية خصوصاً شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ، وقد ظهر الضعف جلياً في تسيير هذه الهياكل مما انعكس سلبًا في إضاعة الوقت، وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية.

- انخفاض قيمة التدفقات الواردة خارج قطاع المحروقات، وبالتالي استمرار قطاع النفط في لعب الدور الهام في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى ضعف مساهمتها في التشغيل، والنمو الاقتصادي، وتنويع هيكل الصادرات، والحد من الاستيراد، وقد مارست أثرًا سلبيًا على ميزان المدفوعات بفعل تحويل الأرباح والذي فاق قيمة التدفقات الواردة.

في ضوء النتائج السابقة، نعرض مجموعة من المقترحات لتحسين جاذبية الجزائر والمنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتم ذلك على مستويين:

أ- **على المستوى القطري:** في ضوء تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي الجزائر خاصة، نقترح التوصيات التالية:

1- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني، وتقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سلطة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين.

2- صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، بعقلانية وفعالية إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى، وتعزيز مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في عملية التنمية، مع استكمال الإصلاحات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

3- تفعيل الأداء الاجتماعي للدولة لتحسين مستوى التنمية البشرية، من خلال زيادة دخل الفرد، وتعميم التعليم والخدمات الصحية ورفع نوعيتهما، ولن يتم ذلك إلا بضمان العدالة في توزيع الخدمات العمومية، بتوجيه مختلف التدابير في صالح التنمية البشرية الدائمة بما يسمح بتقليص العجز والفوارق الاجتماعية المتراكمة، وتحقيق الاستقرار والمساواة.

4- تطوير الهياكل القاعدية المختلفة (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمواصلات)، وتدعيم ما أنجز منها للاستجابة لمتطلبات الاستثمار والتنمية، بزيادة معدلات الاستثمار فيها وإشراك القطاع الخاص في ذلك.

5- تطبيق نظام ضريبي عصري يتصف بالوضوح والشفافية والعقلانية، وتطوير الإدارة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي والجمركي، وترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بأولويات التنمية، مع ضرورة استكمال إجراءات تخفيض التعريفة الجمركية بتقليص تكاليف الخدمات اللوجيستية على مستوى المنافذ البرية والبحرية بمحاربة الفساد وتعقيد الإجراءات والموافقات.

6- تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.

7- إلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض، مع ضرورة اعتماد وتطبيق قوانين منع الاحتكار، ودعم المنافسة، ومكافحة الفساد والسوق الموازية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستثمر الأجنبي.

8- تحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، بتطوير الإدارة على كل المستويات، وتغيير ذهنيات وسلوكيات ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ، بتدعيم سلطة القانون وتشديد العقوبات.

9- إزالة تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، ولبلوغ ذلك يجب أن تتجاوز الهيئة المشرفة على ملف الاستثمار دورها الشكلي الحالي لتلعب الدور المنوط بها، وتفعيل خدمة النافذة الواحدة لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

10- تطوير النظام المصرفي باعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتنويع الخدمات المصرفية، وتأهيل وترقية أداء العنصر البشري، وتفادي التعقيد والإجراءات البيروقراطية بما يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية على أسس الجدوى الاقتصادية.

11- تطوير السوق المالية وتحسين إطار نشاطها، بتطوير بنيتها الأساسية، سواء ما تعلق بتنظيمها من خلال سن وتطبيق القوانين لضبط التعامل داخل السوق، وإتاحة المعلومات للجميع بسرعة وبتكاليف منخفضة، وتفعيل الجهات الرقابية لضمان المنافسة بين كل المتدخلين وحماية حقوقهم، وتنويع الأوراق المالية وتطوير مؤسسات الوساطة.

12- يجب العمل على تحقيق أقصى الإيجابيات من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتطلب ذلك:

- تعزيز جاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير المحروقات، من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير خريطة استثمار وقاعدة بيانات فعلية تتصف بالدقة وتتيح المعلومات عن كافة الفرص الاستثمارية المتاحة، مع ضرورة تحديثها لتستجيب لمتطلبات المستثمرين.

- إشراك العمالة المحلية في المشاريع الأجنبية، ويتطلب ذلك عدم الاكتفاء بانخفاض تكلفة العمالة كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بل لابد من تحسين مستويات التكوين والتدريب.

- تشجيع القطاع الخاص المحلي وربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة لتطوير قدراته الإدارية والتسويقية والإنتاجية.

- إنشاء مراكز للبحث والتطوير وربطها بمشاريع الشركات الأجنبية، لإجراء البحوث والتجارب العملية للاستفادة من التكنولوجيا المحولة معها.

ب-على المستوى القومي: نظرًا لأهمية التكامل الاقتصادي العربي في تفعيل مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ككل، نقدم التوصيات التالية:

1- نظرًا لأهمية الدعم السياسي لعملية التكامل، يجب تفعيل عملية السلام السياسي والأمن الإقليمي للمنطقة العربية، من خلال الإجماع السياسي للوصول إلى حلول عملية لمختلف المشاكل العالقة، بما يكفل تجاوز الخلافات البينية، وتفعيل الثقة بين الأنظمة العربية وتجنيب التدخلات الأجنبية.

2- تفعيل مختلف المنظمات المكلفة بتسيير عملية التكامل على كل المستويات السياسية والاقتصادية.

3- تطوير الهياكل القاعدية التي تربط الدول العربية فيما بينها، سواء النقل، والطاقة، والكهرباء والماء، وشبكات الاتصالات والمعلومات.

4- تحرير تجارة الخدمات ورأس المال وتنقل العمالة، استكمالاً لتحرير تجارة السلع في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية.

5- تنسيق السياسات والمؤسسات بإزالة التفاوت في التشريعات والنظم القانونية، والإجراءات التنظيمية في مختلف المجالات الاستثمارية، والنقدية والمالية.

6- مساندة عملية التكامل بآليات مالية، وبما أن أغلب المصارف العربية صغيرة الحجم، فإنه يجب تشجيع الاندماج المصرفي بينها، وتفعيل تكامل الأسواق المالية العربية للوصول إلى سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة، تكفل تمويل المشاريع المشتركة خاصة في قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، والبنية التحتية الترابطية، ولتمويل القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دورًا رئيسيًا في عملية التكامل.

وتشكل التدابير القطرية مع التدابير القومية سياسة متكاملة لتعزيز مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لتنعكس إيجابًا في إعادة توطين رأس المال العربي المهاجر، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الملاحق

موقع الدول العربية وبعض دول المقارنة في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2006

المستثمر		الحصول على الائتمان		التجارة عبر الحدود					
سهولة مقاضاة المساهمين (10-0)	مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	تكلفة تصدير كل شحنة بالدولار	عدد وثائق الاستيراد	الأيام اللازمة للاستيراد	تكلفة استيراد كل شحنة بالدولار
1	4,7	3	5	5	13	654	9	34	604
5	6,3	4	3	5	18	675	11	27	1170
3	5,3	3	1	9	23	987	13	27	987
2	4,3	3	2	4	18	392	6	16	398
4	4,3	5	2	7	24	720	12	22	955
6	3,3	3	3	5	18	770	8	29	600
5	5	4	5	6	22	969	12	34	752
3	4,3	3	2	6	33	1129	9	31	1475
1	4,3	3	1	6	18	700	11	30	1500
4	5,3	3	2	9	15	1606	9	22	1886
5	4,7	5	3	7	27	705	7	41	755
2	3,4	5	0	9	40	1300	11	49	1962
5	4,7	4	0	10	105	1010	19	135	2060
0	0	5	1	9	25	3733	7	40	3733
5	3,7	4	0	12	56	1870	13	83	1970
0	2,3	4	1	15	25	2035	14	26	2035
5	3,4	1	2	8	20	1014	8	25	1049
4	4,3	10	5	6	4	13	8	3	16
9	8,3	8	5	5	2	10	5	4	13
4	5,3	1	5	9	10	20	13	20	25

تابع للملحق رقم (01)

دفع الضرائب	تسجيل الملكية		تنفيذ العقود		تصفية وإغلاق المشروع		توظيف العمالة		
إجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الربح	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	الوقت بالسنوات	التكلفة كنسبة من رأس المال بعد التصفية	صعوبة فصل العمال (0-100)	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	صعوبة التوظيف
14,9	4	4	44	360	2,8	22	0	80.1	7
55,7	8	55	52	390	4,2	1	0	42.7	13
20,2	2	16	41	598	4	3,5	0	4.3	35
15	3	6	34	607	5,1	30	0	83.6	20
31,9	8	22	43	342	4,3	9	50	4.3	27
58,8	5	57	21	481	1,3	7	80	17.3	46
37,3	8	25	39	721	4	22	40	17.3	24
48	6	21	37	360	3	8	40	85.1	33
52,7	4	46	42	615	1,8	18	50	17	63
76,4	15	51	49	397	2,5	7	30	91	45
31,5	10	72	26	700	غير متوفر	غير متوفر	20	79	31
35,5	4	34	47	872	4,1	09	50	4.3	30
38,7	5	8	65	520	غير متوفر	غير متوفر	40	31.4	59
104,3	4	49	40	400	8	9	50	118.1	59
37,1	6	9	67	770	غير متوفر	غير متوفر	50	56.3	55
41,7	7	49	59	1225	5	18	30	186.3	46
50,4	7	193	55	1010	4,2	22	100	25	53
14,3	5	83	16	211	1	9	0	13	0
53,5	7	144	27	585	3,5	23	20	90	33
50,5	8	9	22	330	2,9	7	40	112	55

Source: World bank, creating jobs, Doing business in 2007.

كل دولة عربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1986- 2007)   الوحدة: مليون دولار.

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	199
1665	1795	1081	882	634	1065	1196	438	507	501	260	270	25	15	13	10
2577	2450	1653	1070	2429	481	2825	215	850	417	1188	357	335	551	492	42
2541	2013	1038	364-	142	145	101-	142-	128-	128-	82-	136-	107-	110	120	16
1618	3312	782	639	584	821	486	779	368	668	365	351	378	432	462	52
153	155	814	5	214	118	92	40	1	-	1	4	7	2	16	8
11578	10043	5376	2157	237	647	510	1235	1065	1076	887	636	598	1256	493	45
2436	3541	2305	1511	1349	713	574	392	371	371	98	-	-	-	-	-
195	164	59	39	14	4	3	3	4	3	2	3	3	1	1	2
141	96	24	21	1-	-	-	-	1-	-	1	1	1	-	-	--
464	385-	302-	144	6	102	136	6	308-	219-	139-	60-	218-	11	897	71
885	600	500	275	180	1030	110	270	263	82	80	89	100	251	176	67
2845	2739	2791	1899	2860	257	249	298	250	200	150	80	35	7	6	4
1835	3219	1774	651	436	64	100	787	158	310	361	16	13	3	34-	41
41	19	47	3-	-	5-	20	62	189	218	7	4	-	-	-	-
448	385	515	90	-	2-	6-	3-	7-	7	1	1	2	-	1	1-
24318	18293	12097	1942	778	453	20	1884-	780-	4289	3044	1129-	1877-	350	1369	79-
13253	12806	10900	8359	4256	1307	1184	515-	985-	258	232	301	399	113	183	13
2377	1623	1688	200	489	26	83	16	39	101	65	60	29	77	142	10
1756	2915	1049	865	517	217	81	364	454	180	329	2048	431	31-	5-	9-
123	122	235	24	-67	7	-147	16	72	59	20	347	7	16	13	35
1138	159	1297	1199	625	624	296	252	113	347	418	339	94	37	29	40
72387	66062	45723	21605	15682	8074	7714	2629	2495	8740	7288	3582	255	3201	4374	26
14.48	16	14.44	9.26	9.94	3.67	3.05	1.22	1.28	7.36	3.81	2.75	0.24	3.34	6.03	5.1
3.94	4.68	4.76	3.33	2.8	1.18	0.94	0.19	0.22	1.26	1.52	1.06	0.07	1.31	2.01	1.5

مان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2005، ص121. و

-Unctad, world investment report,1998 ,p 361-363 - world investment report,2008, p253-255.

: تطور ترتيب الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات للأنكتاد للفترة (1988-2003)

(2003-2001)		(2002-2000)		-1999) (2001		(2000-1998)		(1999-1997)		(1998-1996)		(1997-1995)		(1996-1994)		1993) (1995-		-1992) (1994	
**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*
71	91	75	94	79	102	83	109	91	112	89	114	89	119	93	124	96	130	91	130
29	51	29	72	31	54	34	37	33	36	31	2	30	2	30	1	30	45	29	10
75	123	70	113	71	110	71	102	71	106	69	105	87	99	87	72	85	50	79	42
60	84	45	57	41	53	67	37	65	56	62	55	60	66	62	126	62	134	64	127
41	137	28	136	32	133	29	131	34	132	34	124	31	117	32	111	32	126	32	125
94	90	60	96	57	96	50	99	50	105	53	108	64	107	69	114	77	115	55	111
34	116	46	137	39	135	46	135	47	138	45	138	70	137	66	136	63	136	51	122
87	32	93	62	96	58	96	90	92	70	92	84	96	70	92	77	91	63	77	46
53	126	53	130	50	129	56	126	59	123	55	123	51	122	49	112	52	97	47	73
7	67	8	81	13	99	21	97	22	74	22	42	24	47	24	46	20	68	17	67
31	138	31	138	28	136	28	125	31	94	29	95	29	134	29	137	29	131	25	99
116	29	120	48	124	60	127	66	130	72	131	91	136	118	138	108	137	102	138	102
95	121	100	114	93	105	90	103	88	110	81	118	73	109	73	76	73	74	76	70
67	58	71	60	74	75	74	74	72	78	78	71	75	74	77	50	78	31	81	17
22	101	17	120	19	134	24	136	23	137	20	119	21	111	20	102	24	92	23	93
77	124	87	115	85	137	92	138	94	139	86	139	93	139	82	139	81	27	96	2

ى موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:. www. Unctad. org، بتاريخ 2008/08.
ات.

لمؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (1990–2007)

الوحدة: مليار دولار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	199
70.89	73.7	73.4	72.06	77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	54.7	47.6	35.
131.27	115.6	102.2	85	68	57	54.8	54.4	48.6	48.1	48.2	47	42.1	42.
74.7	65.4	56	40.5	30.5	23.2	22.8	24.2	15.4	13.1	15.4	15.1	11.5	1
34.5	26.7	22.8	20.5	16.3	13.9	12.4	11.3	11.8	12.4	11	11.7	11.4	11.
1.665	1.795	1.081	0.882	0.634	1.065	1.196	0.438	0.507	0.501	0.26	0.27	0.025	0.01
11.815	10.151	8.272	7.423	6.336	5.702	4.637	3.497	2.994	2.799	2.299	1.386	1.373	1.37
32.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.7	8.1	10.9	1.5	0	3.8	2.7	1.3-	1.5
29.55	17.7	16.9	9.2	7.4	3.6	6.2	7.6	2.4-	1.7-	0.3	2.1-	6.2-	4.3
60.59	54.7	46.3	32.2	24.4	18.7	20	22.6	13	10.9	14.1	14	10.9	9.
59.61	53.6	45.99	31.5	23.99	18.1	18.5	21.1	11.9	9.8	13.2	12.6	9.7	8.
15.1	15.6	14	4.7	3.6	0.6	2.4	5.3	0.1-	1.7-	1.4	1.8	0.2	0.8
5.606	5.612	17.1	21.8	23.3	22.6	22.5	25.5	28.3	30.5	31.2	33.7	31.6	29.
110.18	74.8	56.18	43.1	32.9	23.1	19	11.9	4.4	6.8	8	4.4	2	2.
	17.14	10.94	11.44	15.61	17.3	22.3	13.03	12.36	19.08	18.19	14.44	10.51	15.3
3.8	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	4.9	5.7	18.7	29.8	2
13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	28	29	29	28.9	26.41	28	28.1	24.3
2.49	25.3	12	16.6	17.7	21.7	24	21.2	39.3	47.6	31.7	30.9	38.8	47.
74.93	70.83	67.39	64.14	60.97	57.09	54.52	53.39	52.09	50.48	48.03	47.5	45.63	43.9
5.8	5.1	5.4	5.2	6.8	4.7	2.1	2.5	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	1.1
74.95	65.85	54.64	38.66	29.03	25.24	24.8	28	18.03	12.85	19.49	21.6	17.6	16.3
39.7	36.6	27.3	23.7	24.3	19.1	18.1	12.3	4.7	7.6	9.4	4.7	2	[illegible]

8594.2	8868.8	8044.2	7798.4	6684	6228.8	6228.7	6180	6073	5993	5708	5625	5436	515
21602	18322	15540	6731	8773	12188	11696	4609	5975	5902	6378	6070	2550	477
75.8	78.1	76.3	70.4	68.4	62.9	66.5	76.9	61.9	55	62.9	63	59.7	59.
1.51	13.83	5.55	5.34	4.31	4.05	4.8	4.79	5.1	5.18	4.46	4.32	4.22	4.5
1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.5	0.26	0.27	0	[illegible]
0.25	0.2	0.2	0.08	0.13	0.2	0.18	0.07	0.1	0.1	0.01	0.01	0.04	0.0
11.5	13.5	13.7	5.5	5.3	1.05	4.3	9.7	0.2-	3.5-	2.9	3.8	0.4	1.9
56.9	56.6	54.8	47.6	44.8	40.7	41.6	44.5	31.7	27.2	31.9	32.1	27.3	25.
26.2	23.1	22.3	24.1	24	24.4	22.6	20.7	24.2	25.7	22.8	24.9	27	27.
4.8	6.7	4.7	4.9	3.9	7.6	9.6	3.9	4.3	4	2.3	2.3	0.02	0.0
9	8.8	8.1	8.72	9.3	10	8.44	6.41	6.15	5.8	4.75	2.93	3.25	3.2

-Office nationale des statistiques, statistiques sur l'économie Algérienne, période 1970-2002.
- Banque d'Algérie, l'évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapports de 2001, 2007, 2008.
-Unctad, World investment report, various numbers.
-International Monetary Fund, IMF country report, n°: 7/95(March 2007),98/87 (September 1998).

الملحق الإحصائي رقم (5): مؤشر التنافسية الإجمالي بالتفصيل في الجزائر

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

■ Competitive **Advantage** ■ Competitive **Disadvantage**

	INDICATOR	RANK/134	
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	115	Disadvantage
1.02	Intellectual property protection	120	Disadvantage
1.03	Diversion of public funds	94	Disadvantage
1.04	Public trust of politicians	72	Disadvantage
1.05	Judicial independence	100	Disadvantage
1.06	Favoritism in decisions of government officials	52	Disadvantage
1.07	Wastefulness of government spending	48	Advantage
1.08	Burden of government regulation	117	Disadvantage
1.09	Efficiency of legal framework	90	Disadvantage
1.10	Transparency of government policymaking	112	Disadvantage
1.11	Business costs of terrorism	123	Disadvantage
1.12	Business costs of crime and violence	85	Disadvantage
1.13	Organized crime	86	Disadvantage
1.14	Reliability of police services	72	Disadvantage
1.15	Ethical behavior of firms	100	Disadvantage
1.16	Strength of auditing and reporting standards	125	Disadvantage
1.17	Efficacy of corporate boards	132	Disadvantage
1.18	Protection of minority shareholders' interests	104	Disadvantage
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	85	Disadvantage
2.02	Quality of roads	77	Disadvantage
2.03	Quality of railroad infrastructure	53	Disadvantage
2.04	Quality of port infrastructure	103	Disadvantage
2.05	Quality of air transport infrastructure	106	Disadvantage
2.06	Available seat kilometers*	72	Disadvantage
2.07	Quality of electricity supply	74	Disadvantage
2.08	Telephone lines*	95	Disadvantage
	3rd pillar: Macroeconomic stability		
3.01	Government surplus/deficit*	8	Advantage
3.02	National savings rate*	4	Advantage
3.03	Inflation*	55	Disadvantage
3.04	Interest rate spread*	77	Disadvantage
3.05	Government debt*	23	Advantage
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	97	Disadvantage
4.02	Malaria incidence*	88	Disadvantage
4.03	Business impact of tuberculosis	101	Disadvantage
4.04	Tuberculosis incidence*	67	Disadvantage
4.05	Business impact of HIV/AIDS	87	Disadvantage
4.06	HIV prevalence*	23	Advantage
4.07	Infant mortality*	95	Disadvantage
4.08	Life expectancy*	76	Disadvantage
4.09	Quality of primary education	103	Disadvantage
4.10	Primary enrollment*	50	Advantage
4.11	Education expenditure*	56	Disadvantage
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary enrollment*	78	Disadvantage
5.02	Tertiary enrollment*	80	Disadvantage
5.03	Quality of the educational system	122	Disadvantage
5.04	Quality of math and science education	99	Disadvantage
5.05	Quality of management schools	117	Disadvantage
5.06	Internet access in schools	113	Disadvantage
5.07	Local availability of research and training services	111	Disadvantage
5.08	Extent of staff training	128	Disadvantage
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	113	Disadvantage
6.02	Extent of market dominance	63	Disadvantage
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	114	Disadvantage
6.04	Extent and effect of taxation	58	Disadvantage
6.05	Total tax rate*	118	Disadvantage
6.06	No. of procedures required to start a business*	117	Disadvantage
6.07	Time required to start a business*	51	Disadvantage
6.08	Agricultural policy costs	106	Disadvantage
6.09	Prevalence of trade barriers	87	Disadvantage
6.10	Trade-weighted tariff rate*	128	Disadvantage
6.11	Prevalence of foreign ownership	130	Disadvantage
6.12	Business impact of rules on FDI	115	Disadvantage
6.13	Burden of customs procedures	126	Disadvantage
6.14	Degree of customer orientation	131	Disadvantage
6.15	Buyer sophistication	91	Disadvantage
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	129	Disadvantage
7.02	Flexibility of wage determination	125	Disadvantage
7.03	Non-wage labor costs*	106	Disadvantage
7.04	Rigidity of employment*	99	Disadvantage
7.05	Hiring and firing practices	119	Disadvantage
7.06	Firing costs*	28	Advantage
7.07	Pay and productivity	132	Disadvantage
7.08	Reliance on professional management	112	Disadvantage
7.09	Brain drain	123	Disadvantage
7.10	Female participation in labor force*	117	Disadvantage
	8th pillar: Financial market sophistication		
8.01	Financial market sophistication	130	Disadvantage
8.02	Financing through local equity market	118	Disadvantage
8.03	Ease of access to loans	122	Disadvantage
8.04	Venture capital availability	118	Disadvantage
8.05	Restriction on capital flows	131	Disadvantage
8.06	Strength of investor protection*	50	Advantage
8.07	Soundness of banks	134	Disadvantage
8.08	Regulation of securities exchanges	128	Disadvantage
8.09	Legal rights index*	93	Disadvantage
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	117	Disadvantage
9.02	Firm-level technology absorption	128	Disadvantage
9.03	Laws relating to ICT	129	Disadvantage
9.04	FDI and technology transfer	132	Disadvantage
9.05	Mobile telephone subscribers*	71	Disadvantage
9.06	Internet users*	98	Disadvantage
9.07	Personal computers*	115	Disadvantage
9.08	Broadband Internet subscribers*	82	Disadvantage
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size*	52	Disadvantage
10.02	Foreign market size*	41	Advantage
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	113	Disadvantage
11.02	Local supplier quality	130	Disadvantage
11.03	State of cluster development	120	Disadvantage
11.04	Nature of competitive advantage	130	Disadvantage
11.05	Value chain breadth	132	Disadvantage
11.06	Control of international distribution	126	Disadvantage
11.07	Production process sophistication	122	Disadvantage
11.08	Extent of marketing	130	Disadvantage
11.09	Willingness to delegate authority	132	Disadvantage
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	133	Disadvantage
12.02	Quality of scientific research institutions	108	Disadvantage
12.03	Company spending on R&D	116	Disadvantage
12.04	University-industry research collaboration	124	Disadvantage
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	118	Disadvantage
12.06	Availability of scientists and engineers	41	Advantage
12.07	Utility patents*	88	Disadvantage

* Hard data

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

The Global Competitiveness Report 2008-2009 © 2008 World Economic Forum

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر،2007.

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا، كوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، 2004-2005.

3- بجاوي محمد، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، ترجمة جمال بن يونس وبن عامر الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

4- تيودور موران، ترجمة جورج خوري، الشركات متعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفارس، عمان، الأردن، 1994.

5- جورج الراسي، الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية، دار الثورة للصحافة والنشر،1977.

6- جون هدسون، مارك هدندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987.

7- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، لبنان، 1970.

8- حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت.

9- حسن علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، 1996.

10- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2006.

11- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، 2007.

12- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر، مصر، 1994.

13- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.

14- ــــ، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية ، بيروت، 1998.

15- سالم توفيق النجفي وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري، 2005.

16- سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.

17- سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995.
18- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي، 1988.
19- سمير سعيفان، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، دار نشر القرن 21، دمشق، كانون الثاني، 2000.
20- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
21- ـــــــــ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
22- عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، 2005.
23- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24- عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز، 2004.
25- ـــــــــ، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز العمل الإقليمي المشترك، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز، 2004.
26- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000-2001.
27- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
28- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للتوزيع والنشر، عمان، 2004.
29- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
30- محمد الصقور وآخرون، قضايا التنمية العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1994.
31- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
32- مطانيوس حبيب، أوراق في الاقتصاد السوري، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2006.
33- منذر خدام، الأسس النظرية للاستثمار، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004.
34- ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006.

35- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
36- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، 1996.
37- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية – الحجم والاتجاه والمستقبل-، دراسات إستراتيجية، العدد 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث العربية، أبو ظبي، 1999.

2- الرسائل الجامعية

1- أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007.
2- أيمن حسن أيوب، نموذج مقترح للتنمية الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2006.
3- بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
4- لمياء شهبون، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007.
5- مروان نشأت ريال، أثر الشركات متعددة الجنسيات على تطور العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،1993.
6- يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

3- التقارير، الندوات، المنشورات والملتقيات

1- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية، الدمام، 1989.
2- إلياس نجمة، السياسة المالية في سوريا، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2003.
3- تقرير التنمية البشرية لسنة 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4- جاسم المناعي، التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص والتحديات)، صندوق النقد العربي، ماي 2008.
5- رسلان خضور، المقومات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار، ندوة سياسات الاستثمار في سوريا، جامعة دمشق، سوريا، 97/03/23.

6- ــــــــــ، سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (النموذج السوري)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد6، 1996.

7- سعود البريكان، علي البلبل وإبراهيم الكراسنة، التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 24/23 شباط 2005.

8- صندوق النقد الدولي، إنفاق بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط يحد من الأزمة المالية العالمية، واشنطن، 8 فيفري 2009.

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

10- غير معروف، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، يوليو 2004.

11- فادية محمد عبد السلام وأحمد جاد كمالي، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر، يوليو 2004.

12- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

13- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية، مع دراسة حالة الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

14- ليلى جاد وآخرون، دراسة تدويل الشركات المصرية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، فبراير 2006.

15- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد حول القضايا التي تتناولها اتفاقيات الاستثمارات الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999.

16- ــــــــــ، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية، تقرير مناخ الاستثمار العالمي لعام 2007.

17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابله في بعض دول العالم الأخرى، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت.

18- ــــــــــ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999.

19- ــــــــــ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.

20- ــــــــــ، تنمية الموارد البشرية في الدول العربية، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت.

21- ـــــــــ، ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد04، ديسمبر2007.
22- ـــــــــ، ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة 25، العدد03، سبتمبر 2007.
23- مأمون ابراهيم حسن، موضي عبد العزيز الحمود، مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، العدد 07، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، أفريل 1994.
24- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005.
25- ـــــــــ، ملخص التقرير التمهيدي حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية ودور الأوساط الاجتماعية والاقتصادية في تسيير الفضاء الأ ورو-متوسطي، القمة الرابعة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، لشبونة، سبتمبر 1998.
26- محمد رضا العدل، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، فيفري 2003.
27- مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، الدراسة الثالثة، الأمم المتحدة، نيويورك، 1983.
28- مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات (15)، دمشق، 2008.
29- ـــــــــ، مناخ الاستثمار في سوريا، ندوة الثلاثاء الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 18-03-2008.
30- الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار (الجزائر)، 3/2 فيفري 2008.
31- الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004.
32- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف (الجزائر)، 17 و18 أفريل 2006.
33- الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي (الجزائر)، 2003.
34- الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي(الجزائر)، 15/14 نوفمبر 2005.
35- الملتقى العلمي الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007.

4- المجلات والدوريات

1- اتحاد غرف التجارة والصناعة، ندوة الترويج للاستثمار والمشروعات الاستثمارية في الدول العربية، آفاق اقتصادية، العدد 57-58، الإمارات، أفريل 1994.

2- أليخاندرو لوبيز ميخيا، التدفقات الضخمة لرأس المال، الأسباب والنتائج ورد فعل السياسة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد3، سبتمبر، 1999.

3- بنك الكويت الصناعي، المال والصناعة، مجلة دورية صادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 21، 2003.

4- جورج توفيق العبد، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003.

5- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعار يف وقضايا-، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد33، السنة الثالثة، سبتمبر 2004.

6- حسين رحيم، دور الأسواق المالية في عمليات الخوصصة في البلدان العربية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 9، 2003.

7- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسة رسائل البنك الصناعي، الكويت، ديسمبر 2005.

8- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، أبحاث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، مصر، 1992.

9- سمير شرف، الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان العربية ودور الأسواق المالية في تصحيح المسارات لمواجهة نظام العولمة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، اللاذقية، المجلد 25، العدد6، 2003.

10- صالح تومي وعيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2005.

11- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 1، 2002.

12- طلال محمد مفضي بطاينية، العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 09، جانفي، 2004.

13- عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006.

14- عبد الرحمان صبري، سياسات الاستثمار في الدول العربية واتفاقية الجات، شؤون عربية، مارس، 1997.

15- عبد المنعم الحسيني، مقال بعنوان التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة إلى العالم العربي، شؤون عربية، العدد92، ديسمبر 1997.

16- عدنان غانم ولبنى المسيبلي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في اليمن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.

17- محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد03، 2006.

18- منور أوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد02، ماي، 2005.

19- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، الجزائر، نوفمبر 2006.

5- الإنترنيت:

1- بلقاسم العياش، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد، على الموقع: www.aljazeera.net، بتاريخ 2008/08.

2- محمد عبد العاطي، أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية، على الموقع: www.aljazeera.net ، بتاريخ 2008/08.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ouvrages

1- Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998.
2- Bernard Hugonnier, Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales, éd: Economica, Paris, 1984.
3- Bonnin bernard, l'entreprise multinationale et l'état, Ed: étude vivante, Paris, 1984.
4- Claude de nehme, stratigies comerciales et techniques internationales, Ed: organisation, Paris, 1992.
5- Eric jasmin, nouvelle economie et FMNs, le paradigme electique, Ceim. Montreal, Avril 2003.
6- Fabrice mazerolle, l`économie internationale, éd: Economica, Paris, juin 2008.
7- Fodil Hassam, chronique de l`économie algérienne, vingt ans des reformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger,2005.
8- Hamed Madjdoub, Algérie, études et perspectives, Ed: Economica-essai, Alger, 2003.
9- Henri bordinat et autres, gestion financière internationale, les variables, les décisions financières de l entreprise, ed: Dunod, Paris, 1998.
10- Henri bourguinat, finance internationale, Ed: Thémis, Paris, 1992.
11- Hocine benissad, l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004), ENAG édition, Alger, 2004.

12- Hocine Benissad, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Alain édition, Algérie,1994.
13- J.P le maire, Développement Internationale de l'entrepris stratégie d'internationalisation, Dunod, France, 1997.
14- Marc humbert, investissement international et dynamique de l'economie mondiale, Economica, Paris.
15- Michel jura, Technique financière international, 2ieme édition, Ed: Dunod, Paris, 2003.
16- Mustapha mekideche, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, Ed: dahlab, Alger.
17- Mutin Georges, évolution économique de l `Algérie depuis l`indépendance, Gremmo, Lyon, 1998.
18- Pesco berho Corinne, Marketing international ,2eme edition, Ed: Dunod, Paris, 1997.
19- SFI et Fias, societe financiere internationale, l'investissement etranger, leçons de l'experience, 1997.
20- Youcef debboub, le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 2000.
Yves simon, Delphine lautier, finaince internationale, Ed: economica, 9eme edition, Paris, 2005.

2- Thèses

1- Khouri Nabil, les determinants de livestissement direct etranger, cas de quelques pays tiers mediteraneens, these magistere, Alger, 2002.
2- Ramdane Djoudad, Analyse de l'investissement internationale: évolution réelle, explications théoriques et approches économétriques, le cas de la Communauté Economique Européenne, Thèse doctorat, Université de Montréal, décembre 1985.

3- Conférences et rapports et autres publications

1- Agence nationale de développement de l`investissement, accords et investissements, Alger, 2008.
2- Agence nationale de développement de l`investissement, textes juridiques relatifs au développement de l'investissement, Alger, 2008.
3- Banque d'Algérie, Bulletin statistique, hors série, 2006.
4- Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie , 2001.
5- Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2008.
6- Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2007.
7- Banque mondiale, le défit du développement, rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.
8- CNES, l`investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.
9- Cnuced, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva, 2007.
10- International Monetary Fund, IMF country report, n°: 7/95(March 2007),98/87 (September 1998).
11- Jean francois Arvis, connecting to compete, trade logistics in the global economy, World bank, Washington, 2007.
12- KPMG, Guide d`investissement en Algérie, Alger, Novembre 2006.
13- OCDE, dèffinitions des referances detaillè des investissements internationaux, Paris, 1983.
14- OCDE, Fiscalité et investissement direct étranger, L'expérience des économies en transition, 1995.
15- ONS, statistiques sur l`économie Algérienne (1970-2002).
16- Unctad, Bilateral investment treaties (1959-1999), United Nation, New York and Geneva, 2000.

17- Unctad, Developments international agreements in 2005, IIA monitors, n 02, New York and Geneva, 2006 .
18- Unctad, examen de la politique d`investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004.
19- Unctad, international investment instruments a compendium, New York and Geneva, 2003.
20- Unctad, world investment report, New York and Geneva, various numbers.
21- United Nations Development programme, Human development indices, New York, 2008.
22- Wilson, N et J, Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail de l'OCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007.
23- World bank, creating jobs, Doing business in 2006, 2007.

4- Revues et périodiques

1- Développement et promotion des investissement en Algérie, in: revue Nawaid sur le Maghreb, janvier 2007.
2- Franck moulin, une analyse dynamique du role de l' IDE dans les restructions industerielles dans les pays d' europe C et O, revue d'etudes comparatives East West, 1997.
3- Jean Luis Mucchielli, déterminant de délocalisation et firmes multinationales, in: revue économique, n4, 1992.
4- Le MOCI, l`Algérie construire l`avenir, n 1706, 9 janvier 2005.
5- Le MOCI , rapport 2008, les entreprises françaises et l Afrique, n1808, décembre 2007.
6- Le MOCI, risque pays 2008.
7- L`économiste d'Algérie, revue hebdomadaire, 3-9 Juliet 2001.
8- Moin S, Pourquoi ne pas investir en Afrique?, revue: problèmes économiques , n⁰ 2621, 16 Juin 1999, Ed: La documentation française.
9- Mouhamed mansour kadah, foreign direct investment and international technology transfer to Egypt, working paper 0317.
10- Promotion et garantie des investissements ,in: média Bank ,n° 19, aout-septembre 1995.
11- René Deschuter, les investissements directs étrangers, revue: Le financement du devloppement durable, n: 60, 2003.
12- Vinish Kathuria, the impact of FDI inflows on R and D investment by medium and high tech firms in India, transnational corporations, volume 17, n 2, August 2008.
13- Youcef Benabdalleh, monnaie, croissance économique et ouverture, revue publier par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement, n75, Alger, 2006.

5- Sites d'internet

1- Doing business 2009 in Meddle East and North Africa, in: www.Doing business.org, 1/ 2009.
2- The global competitiveness report 2008-2009, in: www.weforum.org, Janvier 2009.
3- www.LEMOCI.org
4- www. Unctad.org

The Role of the Investment Climate in Attracting the Foreign Direct Investment into Arab Countries
-The Algerian Economy as a Sample-

Prepared by:
AMIROUCHE MOHAND CHELGHOUM
Supervised by:
Dr. RANIA ELDROUBI
Dr. ZIAD ZANBOUA

Abstract:

The foreign direct investment has acquired a remarkable importance in the framework of the global finance as a result of the circumstances passed by the international arena due to the increase of the degree of globalization, the decline of other global finance resources such as loans and assistance, and collapse of social system. All these have led the developing countries including the Arab countries to endeavor providing a fitful investment climate in order to attract direct foreign investment particularly in the light of the characteristics it provides like capital, high technology and administrative and technical technologies, and creating job vacancies. This study aims at evaluating the policies adopted by the Arab countries as a group to improve their investment climate to pay the attention of foreign investors with concentration on Algeria between 1990-2007 as a sample.

The study is divided into four chapters; the first chapter deals with the definition of the direct foreign investment phenomenon, its global forms and trends, the most prominent theories interpreting its evolution, as well as evaluating its reflections on the host countries particularly the developing ones. The second chapter deals with the various constituents of the investment climate. In addition, it deals with evaluation indexes issued by various boards, its localization in the strategies of multinational companies and the influence of that on the host countries. The third chapter deals in details with evaluating the efforts of the Arab countries in improving their investment climate and the reflection on the progress of effluences resulted from the direct foreign investment. The fourth chapter deals with the evolution of the investment climate in Algeria with paying more concentration on the period of reformations and the evaluation of the evolution of Algeria in this phenomenon compared with many Arab developing countries with diagnosing various hindrances for attraction and looking-up their future horizons. This chapter also tackles , through analysis and analogy, the effect of effluences resulting from the direct foreign investment on the levels of employment, economic growth and balance of payment.

The study concludes by demonstrating results and making recommendations that have been approached.

Syrian Arabic republic

Damascus university

Economic faculty

Economic department



The role of the Investment Climate in Attracting the Foreign Direct Investment into Arabe Countries

-The Algerian Economy as a sample-

This thesis is presented for the degree of magistere of economic from Damascus university

Prepared by

AMIROUCHE MOHAND CHELGHOUM

Supervised by

Dr. RANIA ELDROUBI Dr. ZIAD ZANBOUA

Damascus 2009